

الكتب القانونية

موقع المال كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية

"دراسة فقهية قضائية مقارنة في الدول الأوروبية - الأنجلوسكسونية
وفي الدول العربية (مصر - الكويت - السودان - لبنان - اليمن - ليبيا - المملكة
العربية السعودية - البحرين - العراق - الأردن - سوريا - قطر)"
(مع ملحق شامل لجميع الأحكام القضائية محل الدراسة)

دكتور
هشام خالد

أستاذ القانون الدولي الخاص المساعد
كلية الحقوق - جامعة طنطا

2008

الناشر **المنشآت** بالاسكندرية
جلال حزي وشركاه

الناشر : منشأة المعارف ، جلال حزى وشركاه

٤٤ شارع سعد زغلول - محطة الرمل - الاسكندرية - ت/ف ٤٨٧٣٣٠٣/٤٨٥٣٠٥٥ الاسكندرية

Email : monchaa@maktoob.com

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف : غير مسموح بطبع أى جزء من اجزاء الكتاب أو تخزينه فى أى نظام لحزن المعلومات واسترجاعها ، أو نقله على أية وسيلة سواء أكانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية ، أو استنساخاً ، أو تسجيلاً أو غيرها إلا بإذن كتابى من الناشر.

اسم الكتاب : موقع المال كضباط للاختصاص

اسم المؤلف : د / هشام خالد

رقم الایداع : ٢٠٠٧/٢٣٠٠١

الترقيم الدولى : ٨٧٩-٩٧٧-٣٠-٩٦٥١-٣

التجهيزات الفنية :

كتابة : مكتب سرورات للكمبيوتر

طباعة : القدس

موقع الحال

كضايط للإختصاص القضائى الدولى

للمحاكم العربية

» دراسة فقهية قضائية مقارنة فى الدول الأوروبية - الأنجلوسكسونية وفى
الدول العربية [مصر - الكويت - السودان - لبنان - اليمن - ليبيا - المملكة
العربية السعودية - البحرين - العراق - الأردن - سوريا - قطر]»
(مع ملحق شامل لجميع الأحكام القضائية محل الدراسة)

دكتور
هشام خالد

أستاذ القانون الدولى الخاص المساعد
كلية الحقوق - جامعة طنطا

٢٠٠٨

مكتبة
الكتاب
الاستشراف
جلال حننى وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الحمد لله رب العالمين﴾ * الرحمن الرحيم
 * مالك يوم الدين * إياك نعبد وإياك
 نستعين * إهدنا الصراط المستقيم *
 صراط الذين أنعمت عليهم *
 غير المغضوب عليهم * ولا
 الضالين﴾

« صدق الله العظيم »

إهداء

إلى المقام النبوي الشريف

وقد جعل صاحبه العلم فوق مراتب الجهاد إذ قال:

«مداد العلماء خير عند الله من دماء الشهداء»

«المؤلف»

وكان فضل الله على عظيمًا

تمهيد :

تطرح الدراسة الماثلة تساؤلاً هاماً، ألا وهو: هل يعتبر موقع المال ضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية من عدمه. وإذا كانت الإجابة بالنفى، فما هي الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الوضع.

وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك، وما هي الدول التي تعتق الضابط محل التساؤل، كذا ما هو مضمون هذا الضابط. سوف تحاول الدراسة الماثلة الإجابة على التساؤلات السابقة من خلال مباحثها المختلفة.

تقسيم :

في ضوء ما تقدم، سوف نقسم هذه الدراسة على النحو التالي:

الباب الأول : موقع المال كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في القانون المقارن والقانون العربي.

الباب الثاني: موقع المال كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية.

الباب الأول

موقع المال كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في القانون المقارن والقانون العربي

تقسيم :

سوف نقسم دراستنا في الباب المائل وذلك على النحو التالي:
الفصل الأول : موقع المال كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في القانون المقارن.
الفصل الثاني: موقع المال كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية.

الفصل الأول

موقع المال كضابط للإختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية في القانون المقارن

تقسيم :

سوف نقسم الفصل المائل على النحو التالي :
المبحث الأول : ضابط موقع المال في القوانين الأوروبية..
المبحث الثاني: ضابط موقع المال في القوانين الأنجلوسكسونية.

المبحث الأول

ضابط موقع المال في القوانين الأوروبية

ضابط موقع المال في نطاق دول الجماعة الأوروبية :

تعتنق العديد من دول الجماعة الأوروبية الضابط محل الدراسة المائلة، ومن هذا المنطلق، ينعقد الإختصاص القضائي الدولي لمحاكم الدول المعنية، كلما كان المال محل النزاع، منقولاً كان أو عقاراً، موجوداً على ترابها الوطني، فكافة الدعاوى العينية العقارية، المتعلقة بالعقارات الموجودة على تراب أى من

الأخيرة، يجب أن تطرح على محاكم الدول المعنية، كل حسب اختصاصها، وفقاً لمقتضى الحال (١).

وأساس النظر السابق، هو نص المادة ٥/٥٩ من قانون المرافعات الفرنسي السابق، والمادة ٢٣ من المرسوم بقانون الصادر فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨، كذا المادة ٢٤ من قانون المرافعات الالماني العربي (قبل الوحدة)، والمادة ٢/٤ و ٢١ من قانون المرافعات الإيطالي، المادة ٣/٥٩ من قانون المرافعات فى دولة لكسمبورج، المادة ٨/١٢٦ من قانون المرافعات الهولندي، والمادة ٤٦١، ١/٥٢ من القانون البلجيكي الصادر فى ٢٥ مارس ١٨٧٦. وفضلاً عن ذلك، فقد قامت بعض الدول المتقدمة بإبرام اتفاقيات ثنائية فيما بينها بحيث تعتمد الضابط محل الدراسة، من ذلك المادة ١٦ من الإتفاقية المبرمة بين فرنسا وإيطاليا، والمادة ٧/٢ من الإتفاقية المبرمة بين إيطاليا وألمانيا، والمادة ١/٣ من الفصل السابع للإتفاقية المبرمة بين بلجيكا وألمانيا، والمادة ٦/٢ من الإتفاقية المبرمة بين إيطاليا وهولندا (٢).

(١) Weser, Bases of judicial jurisdiction in common market countries. American journal of comparative law, vol. 10, 1961, P. 333

والدول المعنية هي : فرنسا، إيطاليا ، ألمانيا - هولندا - لكسمبورج - بلجيكا.
لمزيد من التفاصيل، راجع :

Weser, Loc. cit :

In cases involving immovables, the Legislations of the six E.F.C. countries unanimously recognize the jurisdiction of the forum rei sitae. In France, as Well as in Germany, in Italy, and in the Benelux countries, real actions concerning immovables must be brought in the court of the place where the immovable is Located.

(١) Weser, op. cit, P. 333, note 60.

ولمزيد من التفاصيل حول القانون الفرنسي، راجع : المواد التالية :

م ٢ من قانون المرافعات الفرنسي السابق.

م ٥ / (١) - (٢) - (٦).

م ٧ / (٢) - (٣) - (٤) - (٥) - (٦) - (٧) - (٨) - (٩) - (١٢) - (١٣) - (١٤) - (١٥) -

(١٦) من المرسوم بقانون رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٥٨.

ولمزيد من التفاصيل حول القانون الألماني الغربي قبل الوحدة، راجع : م ٤٢ من قانون المرافعات الألماني سالف البيان.

أما إذا ما تعلق الأمر بدعوى مختلطة (عينية - شخصية)، فإن أربعة دول من الست المعنية متفقة على أن المدعى يحق له إختيار المحكمة التي يريدتها من بين المحكمتين التاليتين : محكمة الموطن المدعى عليه، ومحكمة موقع المال (٣).

ويستند النظر السابق إلى نص المادة ٦/٥٩ من قانون المرافعات الفرنسي السابق، والمادة ٢٣ من المرسوم بقانون الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨، كذا للمادة ٢٦ من قانون المرافعات الألماني العربي قبل الوحدة، والمادة ١/١٢٦ من

Delaume (G.), American-French Private International law, Bilateral Studies in Private International Law, n° 2, Arthur nussbaum (Editor). Columbia University in the City of New York, Parker School of foreign and comparative law, Alexis coudert, Acting Director, 1953: With regard to jurisdiction rem the French and rules are similar. More specifically, It had been held the courts of , and those of the situs had jurisdiction over inheritance claims conering the decendent's movable and immovable estate cass. Civ, 4 April, 1881, lesieur v. Mauchien, S. 1883,1,65. in: Delaume, op. cit, p. 58, note 319

ولمزيد من التفاصيل حول القانون الإيطالي، راجع :

Cappelletti & Perillo , Civil Procedure in Italy, The Hague, 1965. p. 87: as he refers to:

Codice di Procedura civile art. 4 (2). (Note 41).

An alien may be sued in the italian courts if the action relates to property (beni) in Italy. Roperty (beni), includes all tangible movable and immvable property, but excludes choses in action".

وثمة خلاف في الفقه الإيطالي حول الأحوال المعنوية :

See : Morelli who also contests the thesis of Carnelutti Capproed by Calamandrei) That article 4 (2), includes res incorporales (whorks of ingenuity) copyrighed or patented in Italy. Acord. M. Giuliano..... Special reuls govern the adjudication of disputes concerning res incorporales. For instance, if the action concerns the effect of a trademark in Italy that has been officially registered. or for which official registration is pending or that has been registered in the International office in Berne, the Italian courts may hear the case irrespective of the citizenship, residence or domicile of the partres. Royal Decree of June 21, 1942, no 929 art. 56, para. 1.

See also codice civile arts: 2560-2574.

Presedential Decree of May 8, 1948, no 795.

Royal Decree of June 29, 1939, no 1127, art 75.

See also :

Certona, op. cit, p. 92, as he say: "(b) If the proceedings concern property located within the Jurisdiction".

(^٤) Weser , op. cit, p. 333.

قانون المرافعات الهولندي، والمادة ٤/٥٩ من قانون المرافعات فى دولة لكسمبورج^(٤).

وتجدر الإشارة إلى أن جانباً من الفقه الإيطالى يذهب إلى اعتناق النظر السابق، فى حين وعلى العكس من ذلك، فثمة جانب آخر من نفس الفقه، يذهب إلى اعتناق آراء مخالفة لما سلف ذكره^(٥).

أما فى بلجيكا، فالثابت أن فكرة الدعاوى المختلطة إنما هى ذات أهمية تاريخية، حيث الثابت أنها اشتهرت بمناسبة القانون الصادر فى ٢٥ مارس ١٨٧٦، ومعظم الدعاوى المعنية، بموجب القانون المتقدم، إنما تعتبر الآن بمثابة دعاوى شخصية، حيث أنها تجد مصدرها فى الالتزام المعنى، وبهذه المثابة يتم طرح المنازعات سالفة الذكر إما أمام محكمة موطن المدعى عليه أو محكمة التعاقد^(٦).

(٤) Weser, Loc. cit.

وحول تحديد معيار الدعاوى المختلطة، راجع تفصيلاً :

Dalloz. Répertoire de procédure civile et commerciale, Vo Action, Nos 205, Paris 1955.

ومن أمثلة الدعاوى المعنية ، الدعوى بإبطال البيع العقارى المبني على وسائل احتيالية .

(Dame Meynard - Chaliron c. Burgaud et autres, Cass. Civ. July 6, 1926, Dalloz Périodique, 1, 25, note par Crémieu).

كذلك من أمثلة الدعاوى المعنية ، دعوى ابطال بيع عقارى بسبب عدم دفع المشتري للثمن . راجع فى ذلك :

Dalloz, Répertoire, ibid, at no 226.

(٥) Costa (S.) Manuale diritto processuale civile, Torino, 1959, 158.

(٦) Weser. op - cit, p. 333 - 334 :

«Four of the six members of the E.E.C. are in agreement that, when a mixed action is involved, that is, an action combining a personal action (in personam) with a real action (in rem) the plaintiff may elect between the court of the domicile of the defendant and the court of the situs; in Italy, certain authors are of the same opinion, but the question nevertheless seems controversial.

In Belgium, the notion of "mixed actions" has only historical interest : it Was repudiated by the Law of March 25, 1876, and most of the so - called mixed actions in the previous law are now regarded as personal, for they have their source in an obligation. Hence they are brought in the court of the defendant's domicile or that of the forum contractus.

وفي ألمانيا الغربية (قبل التوحيد)، فإن المادة ٢٣ من قانون المرافعات المدنية الألمانية كانت تجيز رفع الدعوى ضد أجنبي إذا كان للأخير مال في ألمانيا، مع عدم توطنه أو إقامته هناك^(٧).

وقد قامت المحاكم الألمانية بالتوسع في تفسير النص السابق، وكان من نتيجة مثل هذا التوسع، إمكانية مخاصمة الأجنبي أمام المحاكم الألمانية حتى ولو كانت قيمة المال الموجود في ألمانيا - أساس الاختصاص - ضئيلة للغاية^(٨).

وراجع أيضا لمزيد من التفاصيل :

Répertoire Pratique du droit Belge, Vo Action, nos 239 - 240.

- Articles 42. 52 (3) Belgian Law of March 25, 1876.

(^٧) Weser. op. cit. p. 327:

In Germany, article 23 of the Code of Civil Procedure, to some extent, forms a counterpart to article 14 of the French Civil Code. Article 23 allows a suit in German courts against any defendant who has assets in Germany, provided that he is neither domiciled nor resident in Germany.

(^٨) Weser. Loc. cit:

As a result of very broad interpretation of this provision by German decisions, a foreign defendant may be sued in a German court for a substantial amount of money, even when the value of the assets on which the jurisdiction of the German court is based is symbolic only. Article 23 thus involves a jurisdiction in personam, not to be confused with forum arresti jurisdiction, which, as is well-known, is a jurisdiction quasi in rem limited to the value of the property attached or garnished.

It was held that commercial ledgers and assets not subject to attachment are property within the meaning of article 23 of the German Code of Civil Procedure. Cf., Nussbaum, Deutsches internationales Privatrecht (1932) 400, citing.

RG April 7, 1902. ERGZ 51, 163 January 19, 1911, ERGZ 75, 147, 152; March 10, 1911, ERGZ 75, 414.

RG June 20, 1882. ERGZ 7, 325.

Cf., I Stein-Jonas. Kommentar zur ZPO (8. ed. 1953) § 23, and references therein cited.

But cf., OLG Darmstadt, May 21, 1924. 1929 Jur. W. 121. Cf., Nadelmann "Jurisdictionally Improper Pora" in Xth Century Comparative and Conflicts Law, Legal Essays in Honor of Hessel E. Yntema (1961) 321, 329.

راجع في ذلك :

Weser. Loc. cit. note 24.

وبناء على ما تقدم، يجوز رفع دعوى شخصية ضد الأجنبي غير المتوطن وغير المقيم في ألمانيا، إذا كان المال محل النزاع موجوداً على التراب الألماني^(٩).

وبخصوص منازعات الإرث :

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي لبعض المحاكم الأوروبية، إذا كانت الأموال المورثة موجودة على التراب الوطني لإحدى الدول المعنية، وهذا ما أفادته - على سبيل المثال - المادة ٢٢ من قانون المرافعات الإيطالي^(١٠).

(٩) Weser, Loc. cit.

(١٠) Weser, op. cit, p. 334 :

In cases of succession, the legislations of the six countries unanimously confer jurisdiction on the judge of the place where the succession is opened, in other words, on the judge of the decedent's domicile. But this uniform solution comprises only successions opened in the country where the proceedings take place; for successions opened abroad, most of the E.E.C. member States have special provisions conferring jurisdiction on their own courts.

Thus, although the last domicile of the decedent was abroad, the judge of the situs of an immovable in the succession, the judge of the place of the domicile of one of the parties, the judge of the place where the greater part of the assets located in the country are found, the court of the place where the decedent had his last national domicile, etc., may in certain E.E.C. countries take cognizance of the partial devolution of a succession opened in another country. The inconveniences resulting from a plurality of judgments for the settlement of the same succession can be avoided only by the conclusion of treaties providing unity of jurisdiction for all actions concerning succession...

Article 59 (8) of French Code of Civil Procedure and article 110 of French Civil Code; article 27 (1) of German Code of Civil Procedure; articles 4 (22) and 22 of Italian Code of Civil Procedure and article 456 of Italian Civil Code; articles 47 and 52 (4) of the Belgian Law of March 25, 1976; article 126 (12) of The Netherlands Code of Civil procedure; article 59 (6) of the Luxembourg Code of Civil Procedure.

Article 48 of the Belgian Law of March 25, 1876.

Article 48 (2), combined with article 39 (2) of the Belgian Law of March 25, 1876; article 22 (last §) of Italian Code of Civil Procedure.

Article 22, in fine, of Italian Code of Civil Procedure.

Article 27 (2) German Code of Civil Procedure, referring to German decedents.

Article 7 of the French-Belgian Treaty; article 10 of the Benelux Draft Treaty.

وفي اليونان، ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليونانية، كلما كان المال محل النزاع موجوداً على التراب اليوناني. ولا يهم ما إذا كان المدعي عليه الأجنبي متوطناً أو مقيماً في اليونان من عدمه لعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليونانية. والمدعى في الدعوى المعنية، قد يكون يونانياً وقد يكون أجنبياً، وفي الحالة الأخيرة، قد يكون هذا الأخير متوطناً أو مقيماً في اليونان، وعلى العكس من ذلك، قد يكون الأخير، غير متوطن أو مقيم في اليونان. ولكن في كل حال يكون القضاء اليوناني مختصاً بنظر الدعوى المعنية، ما دام المال المتنازع حوله موجوداً على التراب اليوناني. وهذا المال يمكن أن يكون منقولاً، مادياً كان الأخير أو معنوياً، وعلى العكس من ذلك، فالمال المعنى، قد يكون عقاراً. خلاصة القول أن وجود المال في اليونان أمر كاف لعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليونانية (١١).

وفي سويسرا، ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم السويسرية، كلما كان المال محل النزاع موجوداً على التراب السويسري سواء أكان الأخير منقولاً أم عقاراً. ولا يلزم توطن أو إقامة المدعي عليه الأجنبي على التراب السويسري من عدمه، نظراً لكفاية وجود المال المعنى، لعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم السويسرية. ولا يهم ما إذا كان المدعى سويسرياً أو أجنبياً، متوطناً أو مقيماً أو غير متوطن أو مقيم، حيث ينعقد الاختصاص المعنى، كلما كان المال المتنازع حوله في سويسرا (١٢).

(١١) Albert A. Ehrenzweig - Charalambas Fragistas - and Athanassiois Yiannopoulos, American - Greek Private International Law, Bilateral Studies in Private International Law, Arthur Nussbaum, Editor, Nina Moore Galston, Assistant Editor, N° 6, Published for the Parker school of foreign and comparative law, Columbia University in the city of New York, Willis L.M. Reese, Director, By Oceana Publication, New York, 1957, p. 30.

(١٢) Arthur nussbaum, American Swiss Private Internatioanl Law, Second ed., Bilateral Studies in Prive International Law, Arthur nussboum Editor, Nina Moore galston, Assistant Editor. Published for the Parker school of foreign and comparative law, columbia university in the city of New York, Willis L.M. Reese. Director. By Oceana publications New York, 1958. p. 48-49:

"... of an alleged debtor if he is not domiciled in szitzerland or has no fixed domicile at all. It does not matter whether the creditor is Swiss. He

المبحث الثانى

ضابط موقع المال فى القوانين الأنجلوسكسونية

(١) فى نطاق القانون الإنجليزى :

ينفقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم الإنجليزية إذا كان المال محل النزاع موجوداً على التراب الإنجليزى^(١٣)، شريطة تعلق الأمر بدعوى عينية (in rem) ولا يجوز كقاعدة عامة استغلال وجود المال المتنازع حوله فى إنجلترا لنظر دعوى شخصية (in personam) بمناسبة النزاع السابق أمام المحاكم الإنجليزية، مادام أن المدعى عليه غير موجود على التراب الإنجليزى لحظة رفع الدعوى ضده، ولم يستلم صحيفة التكليف بالحضور وهو فى إنجلترا. وهذا الوضع يخالف مايجرى عليه العمل فى بعض الدول الأخرى، حيث يمكن الاستفادة من وجود المال المتنازع حوله فى الدولة المعنية لإعطاء محاكم هذه الأخيرة اختصاصاً إضافياً بخصوص الدعاوى الشخصية لصاحب المال المعنى رغم عدم توطن أو إقامة المدعى عليه فيها على تراب الدول سالفة الذكر، استناداً لوجود المال المتنازع عليه على تراب هذه الدول الأخيرة^(١٤).

must file the application with the contonal executive office of the place where the property is located

(١٣) - Morris, The Conflict of Laws, 1980, p. 53

(١٤) - Cheshire, s . Private International law By north, 9 th ed., Butterworth, 1974 p. 95 - 96 : as he says that :

A doctrine of arrestment ad fundandam jurisdictionem obtains in Scotland and in certain Continental countries under which an action may be brought against a person absent from the forum if movables situated there and belonging to him have been taken into the custody of the law at the instance of the plaintiff. In Scotand, for instance, if a Sheriff's warrant for the arrestment of property, whether a chose in action or a chose in possession, is obtained and executed, the plaintiff may bring any action other than one relating to status against the absent owner, as for example an action to recover damages for slander. Thus the situation of the movables enables the court to deal with a claim unconnected with them and to deliver a personal judgment against the owner that will be wholly or partially satisfied by their sale. Another instance is the jurisdiction quasi in rem that is recognized in the United States of America, which enables a personal claim against a defendant living abroad to be satisfied out of chattels owned by him but situated in the forum. Attachment of the chattels confers jurisdiction upon the court of the situs, but any judgment that may be given is limited in its effect to the value of the property attached.

English law stands aloof from this doctrine. It remains staunch by the principle that "a court has no power to exercise jurisdiction over anyone beyond its limits" and insists no action in personam will lie against a defendant unless he has been served with a writ while present in England or unless by virtue of some statutory power notice of the writ has been served on him abroad. With two exceptions Order 11 does not permit service out of the jurisdiction merely because movables of the defendant are found in England, not even if the plaintiff's claim relates to those very movables. The main exception is where an action is brought for the execution of an English trust relating to property in England. It is, no doubt, a trite saying that an English court has jurisdiction to entertain an action concerning movables in England, but even so it is a jurisdiction that is exercisable only against a defendant who has been personally summoned to appear before the court. "It should rather seem that whilst every tribunal may very properly execute process against the property within its jurisdiction, the existence of such property, which may be very small, affords no sufficient ground for imposing on the foreign owner of property a duty or obligation to fulfil the judgment." If a foreigner takes a lease of a London house and furnishes it but then remains abroad, the landlord may levy distress upon the chattels in respect of the unpaid rent and presumably may personally re-enter the premises if the lease so provides, but he cannot maintain an action for arrears of rent, unless he is able to invoke Order II, Rule I (I) (g).

The practical effect of this inability to invoke the jurisdiction of the court depends upon whether the plaintiff's claim is connected with the movables or not. If there is no connexion, as for example where his object is to recover a commercial debt or damages for defamation published abroad, he is remediless in England. It is irrelevant that movables belonging to the defendant are within reach of the court. But if he claims some interest in or right to the movables the position is very different. The action must be brought against some particular person, and that person cannot be the absentee, but nevertheless the movables must be in the possession of some person in England and therefore, as Foote remarks, there will "seldom be any difficulty as to finding a suitable defendant at home without seeking one abroad".

Suppose, for instance, that a set of Dresden china belonging to Y, a French national domiciled and resident in France, is stored in a London warehouse. The plaintiff, X, an Englishman, alleges that by a contract made in France in the French form he agreed to buy the china and that he paid the price, but that Y refuses to put the goods at his disposal.

X cannot sue Y in the English court for breach of contract, but he can bring an action of detinue against the warehouseman. The latter, having no claim to the ownership of the goods himself and being now faced with two adverse claims to them, can apply for an interpleader summons with a view to making Y a party to the action. If he is.

والمال محل النزاع والموجود على التراب الإنجليزي قد يكون منقولاً، وعلى العكس من ذلك، قد يكون هذا المال عقاراً، وفي الحالتين ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الإنجليزية، إستناداً لوجود المال المعنى هناك. وعلى العكس من ذلك، ينحصر الاختصاص الدولي عن المحاكم الإنجليزية، إذا كان العقار محل النزاع موجوداً خارج الإقليم البريطاني، مادام الأمر متعلقاً بدعوى عقارية متصلة بهذا العقار، حيث أن محاكم الدولة التي يوجد فيها العقار المعنى هي الأولى بالاختصاص في مثل هذه الحالة (١٥).

(١٥) See: Cheshire's, op. cit, p. 493.

An English Court has no jurisdiction to adjudicate upon the right of property in, or the right to possession of, foreign immovables sin even though the parties may be resident or domiciled in England. This general rule is generally based upon the practical consideration that only the court of the sites can make an effective decree with regard to land.

"The forum rei sitae", said Meili, "is alone competent in respect of rights in immovables, as it alone is capable of insuring the enjoyment of those rights, by ejecting parties wrongfully in possession."

It was at one time thought, however, that as regards this country the rule was not based on substantial grounds, but was due to the technicalities of the English law of procedure. In early days juries were chosen from persons acquainted with the parties and with the merits of a case, and it was one of the strictest rules of procedure that vs litigants should lay the venue with exactness, i.e. should state with the utmost certainty the place where the facts giving rise to the dispute had arisen. The venue, or the place from which the jury was summoned, had to be the place where the cause of action arose. This meant, of course, that it was impossible to entertain an action in] England which related to foreign land. A distinction, however, was J later made between local and transitory actions. If a cause of action was one that might have arisen anywhere, it was transitory; if it was one that could have arisen only in one place, it was local. In local matters, such as claims to the ownership of land, the venue had still to be laid with accuracy, but in transitory matters the plaintiff was I allowed to lay the venue where he pleased. Local venues were abolished by the Judicature Act and by the Rules made thereunder, and the rule now is that "the place of trial of a cause or matter . . . shall be determined by the Court." I This abolition of local actions removed the technical objection to the possibility of bringing an action in respect of foreign immovables before an English court, and it was not long before it was suggested, and indeed decided, that such actions could now be entertained. This argument was strongly pressed in British South Africa co. v. Companhia de Dlosambque.

This was an action of trespass brought against the defendants for having broken into and taken possession of large tracts of lands and mines in South Africa.

The Court of Appeal held that, local venues having been abolished, such an action could properly be brought here.³ The House of Lords, however, reversed this decision and held that an English court has no jurisdiction to entertain a suit with respect to foreign immovables, and, moreover, it finally dispelled the idea that this principle ever rested upon a technical rule of procedure.

"My Lords," said Lord HERSCELL in his speech, "I have come to the conclusion that the grounds upon which the courts have hitherto refused to exercise jurisdiction in actions of trespass to land situate abroad were substantial and not technical, and that the rules of procedure under the Judicature Acts have not conferred a jurisdiction which did not exist before."

Stated more explicitly, what this decision signifies is that the jurisdiction of the court is barred only where the action raises one or other of two issues, namely.

(i) the title to, or right to possession of, land abroad;

(ii) the recovery of damages for trespass to such land

The exclusion of jurisdiction in the first type of action is fully justified, for what is at stake is a disputed claim of title and any judgment in rem that might be given would be totally ineffective unless it were accepted and implemented by the authorities in the situs. Examples of a refusal of jurisdiction on this ground are:

a suit for the partition of land in Ireland; an action to test the validity of a devise of land situated in Pennsylvania; an action or a petition of rights to recover possession of Colonial land, a suit to obtain inspection of documents, possessed by the defendant in England in aid of an action for the recovery of land that was then pending in India; an action for a declaration of title to fishery rights.

A question that has arisen at least once is whether an action to recover arrears of rent charged on land abroad is maintainable in England. In *Whitaker v. Forbes*:

An English testator devised land in Australia to the defendant, but charged it with the payment of an annuity of £500 to the plaintiff.

An action to recover arrears of this rentcharge inevitably failed, for it had been commenced before the abolition of the rules of venue by the Judicature Act and thus the court had no option but to enforce the technical rule that the action was local and therefore not maintainable. Lord CAIRNS, however, remarked that it might possibly be maintainable in the future. In this particular case, of course, the defendant, having assumed no contractual obligation, was liable solely on the ground of privity of estate arising from his possession of the land, and there can be no doubt that a liability which rests upon privity of contract, as where a

وخلافا لما تقدم، يحق للمحاكم البريطانية النظر في الدعاوى المتعلقة بعقارات كائنة خارج الإقليم البريطاني وذلك في الحالات التالية (١٦).

أ - الحالة الأولى :

إذا كانت الدعوى قائمة على التزام عقدي. فهنا لا يتعلق الأمر بنزاع حول عقار موجود خارج الديار الإنجليزية، بل يتعلق الأخير بمجرد التزام عقدي، يحق للمحاكم البريطانية أن تحكم فيه بمفرده، وبمعزل عن العقار المعنى والموجود في الخارج. فالدعوى المعنية هنا هي دعوى شخصية خالصة، وليست دعوى عينية على وجه الإطلاق (١٧).

borrower charges his land with the repayment of the loan, will be enforceable in English proceedings.

The second type of proceedings that falls under the ban imposed by the Mofatabique Rule is an action to recover damages for a trespass to foreign land or for loss caused by such acts as waste or injurious flooding. This ban has little to commend it and in some jurisdictions it has been repudiated. It is unsettled whether the ban applies to torts, other than trespass, involving foreign land, e.g. negligence, nuisance or under the rule in *Rylands v. Fletcher*, though it is probable that it does.

(١٦) Cheshire's , op. cit, p. 495.

(١٧) Cheshire's , op. cit, p. 495-6 :

(a) If the conscience of the defendant is affected in the sense that he has become bound by a personal obligation to the plaintiff, the court, in the exercise of its jurisdiction in personam Will not shrink from ordering him to convey or otherwise deal with foreign land. For the argument that a court cannot, by its judgments or decrees, directly bind or affect land that lies within the confines of another State has no force where the issue before the court is not a *ius in rem* relating to foreign immovables, but a personal obligation enforceable against the defendant.

"The Courts of Equity in England are, and always have been, Courts of conscience, operating in personam and not in rem; and in the exercise of this personal jurisdiction they have always been accustomed to compel the performance of contracts and trusts as to subjects which were not either locally or *ratione domicilii* within their jurisdiction.

The primary essential is that the defendant should be to the general jurisdiction of the court. This jurisdiction, as we have seen, is founded upon his presence in England, but as regards the power to pronounce a decree in personam against him it is equally well founded by service of notice of a writ under Order.

- This right to affect foreign land was finally established by the decision in *Penn v. Baltimore* in 1750. In that case:

ب - الحالة الثانية :

إذا كانت المسألة محل النزاع مطروحة على القضاء البريطانى فى حالة يختص بها الأخير دوليا، مع ارتباط هذه المسألة بطريقة غير مباشرة بالعقار الموجود فى الخارج. هنا يختص القضاء الإنجليزى بنظر النزاع المعنى، رغم ارتباطه - على نحو ما - بعقار موجود فى الخارج، على أساس أن القضاء

A contract had been made in England between the plaintiff and the defendant, by which a scheme was arranged for fixing the boundaries of Pennsylvania and Maryland. To a suit for specific performance brought in this country the defendant objected that the court had no jurisdiction, since it could neither make an effectual decree nor execute its own judgment. Lord HARDWICKE, while admitting that he could not make a decree in rem. granted specific performance, on the ground that the strict primary decree in a court of Equity was in personam.

The exercise of this jurisdiction, of course, is not confined to questions concerning foreign land. It extends to any case where the defendant has been guilty of conduct that in the eyes of the court is contrary to equity and good conscience. An important example of the general jurisdiction occurs where a person who is amenable to the jurisdiction commences legal proceedings abroad the institution of which is inequitable. In such circumstances the court does not hesitate to issue an injunction in restraint of the foreign proceedings, for a decree of this nature is not directed against the authority of the foreign court but merely commands a person within the English jurisdiction what he is to do.

Even where a person has actually obtained judgment abroad, an injunction may be issued restraining him from reaping its fruits, if he has obtained it in breach of some contractual or fiduciary duty or in a manner contrary to the principles of equity and consciences. We must now, however, confine the discussion to the manner in which the exercise of this personal jurisdiction may affect foreign land. The fundamental requirement is that the defendant should be subject to some personal obligation arising from his own act, for it is only when his conscience is affected that the court is entitled to interfere. There is comparative agreement among writers and judges as to the acts which impose a personal liability upon a party, sufficient to found the jurisdiction but the most exhaustive statement of the law has been made by PARKER, J., in the following words :

"In my opinion the general rule is that the court will not adjudicate on questions relating to the title to, or the right to possession of, immovable property out of the jurisdiction. There are, no doubt, exceptions to the rule, but, without attempting to give an exhaustive statement of those exceptions, I think it will be found that they all depend upon the existence between the parties to the suit of some personal obligation arising out of contract or implied contract, fiduciary relationship, or fraud, or other conduct which, in the view of the Court of Equity in this country, would be unconscionable, and do not depend for their existence on the law of the locus of the immovable property." (p. 497-8)

الإنجليزى مختصاً دولياً بتظر النزاع الأصلى، وأن ارتباط هذا النزاع بالعقار الموجود فى الخارج، إنما هو ارتباط غير مباشر أو عارض، بمعنى أنه غير مؤثر بطريقة مباشرة على النزاع الأصلى والذى يختص به القضاء الإنجليزى أصلاً، كما أسلفنا ذكراً، والحكم الصادر فى هذا النزاع، لن يضطر بحال، إلى تنفيذه على العقار الموجود فى الخارج^(١٨).

ج - الحالة الثالثة :

وفىها يتعلق الأمر باختصاص محاكم البحرية الإنجليزىة، بنظر المنازعات المتعلقة بسلب واغتصاب السفن، فهنا ينعقد الاختصاص القضائى للمحاكم الإنجليزىة المتقدمة، رغم انتفاء الرابطة الإقليمية المعنية، حيث أن السبب المنشئ للدعوى المعنية، موجود خارج الديار البريطانية^(١٩).

(٢) فى نطاق القانون النيوزيلاندى :

تختص المحاكم النيوزيلاندية إختصاصاً دولياً بنظر كافة المنازعات المتعلقة بأموال موجودة على التراب النيوزيلاندى، ومثل هذا الإختصاص إنما يكون إختصاصاً إستثنائياً حال تعلق الأمر بعقار موجود على التراب النيوزيلاندى، وبحيث يمتنع على كافة محاكم الدول الأخرى التصدى لنزاع متعلق بهذا العقار، وإلا سوف يستحيل تنفيذ الحكم الصادر فى الخارج، على العقار المعنى والموجود فى نيوزيلاندا، لأن المحاكم النيوزيلاندية سوف تمتنع عن الأمر بتنفيذ مثل هذا الحكم الأجنبى، ويستوى أن يكون المال المتنازع حوله منقولاً أو عقاراً، وفى الحالين، نحن بصدد مال موجود على التراب النيوزيلاندى، ولمحاكم تلك الدولة سلطة إقليمية على المنازعة الناشئة بمناسبة المال المعنى، والحكم الذى سوف يصدر من هذه المحاكم، سوف يكون نافذاً فى غالب الأحوال، نظراً لوجود المال المعنى على تراب الدولة المتقدمة، فمناطق الإختصاص هنا هو مبدأ الفعالية أو قوة النفاذ. وعلى عكس ما تقدم، لا يجوز

(١٨) Cheshire's, op. cit, p. 503-4 :

حيث يشير إلى بعض القضايا التى أرست المبدأ المائل .

(١٩) Cheshire's, op. cit, p. 504-5 .

للمحاكم النيوزيلاندية التصدى للمنازعات المتعلقة بأموال كائنة في الخارج منقولات كانت أم عقارات، سيما في نطاق الحقوق العينية بأنواعها المختلفة^(٢٠).

(٣) في نطاق القانون الكندي :

« ينعقد الاختصاص القضاء الدولي للمحاكم الكندية إذا كان المال المتنازع حوله موجوداً على التراب الكندي، منقولاً كان أم عقاراً إستناداً إلى السيادة الإقليمية الكندية على الأموال المعنية كذا مبدأ الفعالية وقوة نفاذ الأحكام القضائية المتعلقة بهذه الأخيرة وعلى العكس من ذلك، لايجوز كقاعدة عامة أن يمتد الاختصاص الدولي للمحاكم الكندية للعقارات الموجودة في الخارج، خصوصاً في نطاق الدعاوى العقارية،- أو بعبارة أخرى ينحصر الاختصاص

(٢٠) See: P.R.H. Webb, J.L.R. Davis, A Casebook on the conflict of laws of New Zealand, Wellington, Butterworth, 1970, p. 89 ss, as follows:

"Fundamentally, all jurisdiction is based on an idea of effectiveness deriving from a territorial conception of allegiance. As ..., so that of an object may give rise to jurisdiction in rem over the object and this even though the defendant to that action in rem be abroad. In either case the jurisdiction is effective because the essential subject-matter is within the power of the Court at the relevant time (p.89) As abroad, general rule it may be said that the Supreme Court does not exercise jurisdiction in relation to matters or property outside New Zealand (p. 154) ..

Just as the New Zealand Court-with the few exceptions already noticed-does not claim to be able to exercise jurisdiction over foreign land, so likewise, it seems that in most cases it will not recognise the right of foreign Courts to exercise jurisdiction, in rem or in personam, over New Zealand land: Duke v. Andler. Thus suppose that while in Australia X undertakes to transfer land in New Zealand to Y. both of them being resident in Australia. A proper transfer is duly executed in conformity with New Zealand law. X then asks an Australian Court to set the transfer aside on the ground of Y's fraud and the Australian Court orders the land to be re-transferred to X. Suppose that Court order is disobeyed and that a Court official is then ordered to transfer the land to X and does so. This transfer would not be recognised in New Zealand.

On the other hand, in Cones v. Flower the agreement between the parties concerned land in New Zealand. The Full Court refused leave to the plaintiff to serve the defendant in England, and Stout C.J., at least, was reinforced in his opinion because " . . . the Court of Chancery in England has . . . full power to give the plaintiff any relief he may be entitled to in reference to this breach of trust or refusal to allow him to redeem." Cooper J., however, said: ". . . I doubt whether, assuming an action was brought by Jones in England for a declaration that Flower held this property as trustee, and the High Court decided in his favour. that that declaration Would bind lands within this colony. It may perhaps be so." (P.161):

القضائي الدولي عن المحاكم الكندية إذا ما تعلق الأمر بدعوى عقارية متعلقة بعقار موجود خارج الإقليم الكندي البري والبحري^(٢١).

(٤) في نطاق القانون الاسترالي :

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الاسترالية بنظر كافة المنازعات المتعلقة بمل موجود على التراب الاسترالي، إستناداً لمبدأ السيادة الإقليمية على المال المتنازع حوله من ناحية، وإلى مبدأ الفعالية، ورجحان تنفيذ الحكم الصادر من المحاكم الاسترالية على المال المعنى، بحسبان وجوده في الإقليم الاسترالي. وعلى العكس مما تقدم ينحصر الاختصاص القضائي الدولي، بصفة عامة، عن العقارات الموجودة خارج الإقليم الاسترالي، خصوصاً الدعاوى العقارية المتعلقة بعقارات واقعة في الخارج، حيث يستحيل تنفيذ الحكم الصادر من المحاكم الاسترالية في الخارج، وذلك على فرض جدلي هو صدور مثل هذا الحكم، فيما يتعلق بحق عيني عقاري^(٢٢).

(^{٢١}) See : Michael. T. Hertz, Introduction to the conflict of Laws, A guide to understanding, the carswell company, limited, Toronto. Canada, 1978. p. 14, 17.

- "If the action relates to local Land, then that is a good basis for serving the defendant exjuris in an in personam action and obtaining jurisdiction over him (p.17)...." Acquisition of jurisdiction over the defendant's person will not, however, suffice to give the court jurisdiction where it is limited by the subject matter of the issue, the kind of relief being sought, and the persons between whom the issue is joined. For example, as to subject-matter, a Canadian cour will not hear matters relating to title of foreign land. (P. 14) ولمزيد من التفاصيل راجع : المرجع السابق ، ص ٢١ ، ٢٤، ٢٦، وراجع العديد من الأحكام القضائية الصادرة عن المحاكم الكندية والتي أكدت النظر السابق إثباته في المتن، خاصة الهوامش أرقام : ٥ ، ٢١ .

(^{٢٢}) See: Davis (J.L.R.), Casebook on the conflict of laws in Australia, Butterworth, Sydney, Melbourne, Brisbane, 1971, p.45) Before a court in any Australian can hear an action containing a foreign element, it must have jurisdiction over either or property which is the subject-matter of the action

وراجع أيضاً الحكم التالي ، والذي أورده المرجع السابق، والذي يتعلق بإعمال القاعدة السابقة، واضعين في الاعتبار موقف الفقيه السابق من سلامة هذا الحكم. كذلك السلطة التقديرية التي تتمتع بها المحكمة المعنية عند قيامها بإعمال المبدأ المتقدم، على وقائع النزاع المطروحة أمامها. وسوف نكتفى بعرض ما تقدم، دون ثمة تدخل من جانبنا، وذلك فيما يتعلق بتقدير سلامة الرأي

الفتوى السابق، أو أسباب الحكم المائل، حيث أن مثل هذا التعرض إنما يحتاج إلى أفراد دراسة خاصة بهذا الموضوع، وهو ما نطمح أن نتمه في المستقبل القريب، بإذن الله تعالى.

See : Davis, op. cit, p. 45-46-47. The facts out of which the proceedings arose were briefly as follows. while in Melbourne a British ship, the Aun Martin, had been repaused and furnished with necessaries for its voyage. In order to pay for the necessaries the master, Benson, drew a bill on the owner of the ship, Claus. but it was not accepted. The ship left Melbourne bound for Le Havre in France. and in the course of this voyage Claus mortgaged the ship, the mortgagee assigned the vessel, the assignee in turn assigned it to a second assignee, who assigned it to the plaintiff, Castrique. Claus also became bankrupt.

By the time the ship arrived in Le Havre, the bill which had been drawn to pay for the repairs and necessaries in Melbourne had been endorsed to a French firm, which sued the captain on it in the Tribunal de Commerce at Le Havre. The object of the bill being endorsed to a French firm was to take advantage of the provisions of French law whereby the ship itself became liable to seizure for necessaries supplied in the course of a voyage on the contract of the master. The Tribunal de Commerce ordered the captain to pay the sum due under the bill. and on his failure to do so the ship was seized and detained. According to the law of France the judgment of the Tribunal de Commerce required to be confirmed by the Civil Tribunal of the district in which the Commercial Tribunal was situated, and the persons who, according to the ship's papers, appeared to be her owners had to be summoned before this Civil Tribunal. Claus and his assignee in bankruptcy were so summoned, but neither the mortgagee nor any of the subsequent assignees were summoned.

The Civil Tribunal, in default of appearance by Claus or his assignee in bankruptcy, affirmed the judgment of the Tribunal de Commerce and decreed a sale of the ship by auction, at which the defendants, who were British subjects, were the purchasers. The defendants took the vessel to Liverpool and registered her in their own names.

After the ship had been ordered to be sold, but before the sale took place. Castrique began a suit in the Civil Tribunal at Le Havre to recover the ship, but the action was dismissed on the ground, inter alia, that the assignment to Castrique, not having been registered, was invalid by English law. and Castrique, therefore, had no locus stand before the court. This view of English law was in fact erroneous, but on appeal to the Court of Appeal at Rouen, the judgment of the Civil Tribunal was affirmed. When the ship was brought to England. Castrique formally demanded possession of her from the defendants. and on being refused he brought this action in trover for conversion on the ground that the sale in France was void as against him. The Court of Common Pleas allowed his action, but the Court of Exchequer Chamber reversed that decision. On appeal to the House of Lords.

Blackburn, J. (delivering the judgment of himself, Bramwell, Brett, Mellor and Cleasby. JJ.) : . . . What were the nature and effect of the proceedings in France-what jurisdiction the Courts there had? and what the effect of their

determination really was? are all questions depending on the French law, and it must be ascertained as a fact what that French law is

In the present case the parties at the trial agreed upon a statement of the facts, and gave the Court authority to draw inferences from them; but, unfortunately, they have stated the . . . French law very imperfectly, and the result has been that the Court of Common Pleas has drawn one inference as to the French law, and the Court of Exchequer Chamber has drawn another. It is very possible that a French lawyer may justly say that neither is right; it is quite certain that both cannot be. It is now for your Lordships to determine what the proper inference is, and on that point we must express our opinion. It is quite possible that the inference we draw may not be the correct one, but we apprehend that all that can be required of a tribunal adjudicating on a question of foreign law is to receive and consider all the evidence as to it which is available.... If from the imperfect evidence produced before it, or its misapprehension of the effect of that evidence, a mistake is made, it is much to be lamented, but the tribunal is free from blame.

. . . When a tribunal, no matter whether in England or a foreign country, has to determine between two parties, and between them only the decision of that tribunal, though in general binding between the parties and privies, does not affect the rights of third parties, and if execution of the judgment or such a tribunal process issues against the property of one of the litigants, and some particular thing is sold as being his property, there is nothing to prevent any third person setting up his claim to that thing, for the tribunal neither had jurisdiction to determine, nor did determine, anything more than that the litigant's property should be sold, and did not do more than sell the litigant's interest, if any, in the thing. All proceedings in the Courts of Common Law in England are of this nature, and it is every day's experience that where the sheriff, under a fieri facias against A, has sold a particular chattel, B may set up his claim to that chattel either against the sheriff or the purchaser from the sheriff.... But when the tribunal has jurisdiction to determine not merely on the rights of the parties, but also on the disposition of the thing, and does in the exercise of that jurisdiction direct that the thing, and not merely the interest of any particular party in it, be sold or transferred, the case is very different.

... In Story on the Conflict of Laws [s. 592] it is said that the principle that the judgment is conclusive .

"is applied to all proceedings in rem as to movable property within the jurisdiction of the Court pronouncing the judgment. Whatever it settles as to the right or title, or whatever disposition it makes of the property by sale, revendication, transfer, or other act, will be held valid in every other country where the question comes directly or indirectly in judgment before any other foreign tribunal. This is very familiarly known in the case of proceedings in rem in foreign Courts of Admiralty, whether they be causes of prize or bottomry, or salvage or forfeiture, of which such Courts have a rightful jurisdiction founded in the actual or constructive possession of the subject matter. »

We may observe that the words as to an action being in rem or in personal and the common statement that the one is binding on third persons and the other not, are apt to be used by English lawyers without attaching any very definite meaning to those phrases. We apprehend the true principle to be that indicated in the last few words quoted from Story. We think the inquiry is, first, whether the subject-matter was so situated as to be within the lawful control of the State under the authority of which the Court sits, and, secondly, whether the sovereign authority of that State has conferred on the Court jurisdiction to decide as to the disposition of the thing, and the Court has acted within its jurisdiction. If these conditions are fulfilled, the adjudication is conclusive against all the world.

... The ship *Ann Martin* was in France, and if the transfer of the ship in consequence of the decree of the French Court was in France good against all the world, it could only be so on the ground that the judgment of the French Court was, according to the French law, a judgment in rem transferring the ship itself, and not merely the interest, if any, of *Claus* in the ship.

The first question, therefore, as it seems to us, which must be determined, is one of fact, namely, what was the nature of the proceeding before the Tribunal de Commerce at Havre, and what was the meaning and effect of the judgment on 15 May 1855 pronounced against Benson as master of the *Ann Martill*, «et par privilege sur ce navire» for the amount of the bills drawn by Benson for necessaries supplied to that ship at Melbourne. It was under that judgment that the ship was arrested and ultimately sold: and as we must (at least till the contrary is clearly proved) give credit to a foreign tribunal for knowing its own law, and acting within the jurisdiction conferred on it by that law, it must, we think, be taken that the French law gave that Tribunal of Commerce jurisdiction to cause the ship to be arrested, and, through the intervention of the Civil Tribunal to be sold: though it remains a question whether it was by a proceeding analogous to that of our own Admiralty Courts (in which the ship itself and the interests of all persons in it are disposed of), or by a proceeding analogous to that under a *fieri facias* in furtherance of the judgment of one of our Courts of Common Law (in which only the interest, if any, of the litigant party is disposed of).

... It was argued for the appellants that. . . the words "par privilege sur ce navire" were not to be understood as meaning that the holders of the bills drawn in favour of those who supplied the necessaries to that ship had made a *prima facie* case sufficient to entitle them to arrest that ship and try by legal process to carry their claim into effect against the ship (which is the sense in which Lord Tenterden [in *Abbott on Shipping*, 5th ed., p. 122] uses the word "privilege"; but that it really meant that having obtained a judgment against the master, they had in effect obtained a judgment against his owners personally, and, therefore, were entitled to seize their debtor's ship and sell his interest, if any, in it, but no more; and that the meaning of "privilege" was no more than a preferential right to be paid out of the proceeds of the execution before an ordinary creditor,

(٥) فى نطاق القانون الأمريكى :

ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم الأمريكية، إذا كان المال محل النزاع موجوداً داخل الولايات المتحدة الأمريكية. فمثل هذا الوجود يشكل رابطة وثيقة بين المال المعنى والقضاء الأمريكى، بما يعطى الأخير، الحق الكامل فى إصدار الأحكام القضائية المتعلقة بهذا المال، عقاراً كان أو منقولاً، أو بعبارة أخرى أن وجود المال المعنى فى الولايات المتحدة، إنما يتيح الفرصة للقضاء الأمريكى، لممارسة سلطاته الإقليمية على هذا المال، وذلك عن طريق إصدار الأحكام القضائية المتعلقة بهذا المال، دون الحكم على صاحبه بحال^(٢٣). وفى

analogous to the right of a landlord in England to receive a year's rent from the sheriff.

ولمزيد من أوجه النقد الموجهة للحكم الصادر من محكمة الهافر التجارية سالف البيان، المتعلقة بأعمال المحكمة المتقدمة للقواعد المنظمة لحق الامتياز على السفينة Ann Martin ، راجع تفصيلاً : Davis, op. cit. p. 48.

ولمزيد من التفاصيل حول القانون الأسترالى ، راجع :

Nygh (P.E.): Conflict of Laws in Australia, Butterworth, Sydney, Brisbane, 1971, p. 141, 142,

EDWARD J. Sykes & Michael C. Pryles, International and Interstate conflict of Laws, Butterworth, Sydney, Melbourne, Brisbane, Adelaide, Perth, 1981, p. 260, 262:

“ ... the court has no Jurisdiction to entertain an action for (1) the determination of the title to, or the right to the possession of any immovable situated out of England (Foreign land); or (2) the recovery of damages for trespass to such immovable”.

والنص السابق مقتطع من الحكم الصادر من مجلس اللوردات البريطانى فى قضية شهيرة تسمى Hesperides Hotels Ltd (v.) Muftiz ade House of Lords - 1979 - Ac 508 واضعين فى الاعتبار أن السوابق الانجليزية كانت محترمة فى استراليا حتى ذلك التاريخ ، وربما حتى الآن، باعتبارها مصدرأ ملزماً من مصادر القانون الأسترالى ، نظراً لتبعية استراليا للتاج البريطانى حتى عهد قريب.

وراجع أيضاً ، المرجع السابق ، ص ٢٦٩.

(٢٣) فى هذا المعنى، راجع :

William M. Richman & William L. Reynolds. Understanding conflict of Laws. Matfew Bender, 1995, p. 115-6 ss. “The territorial power theory ... distinguished strictly between ... and in rem jurisdiction. A Court while a court in with in rem jurisdiction could bind only the property before it.

وراجع أيضاً هامش ٢ من ذات الصحيفة السابقة.

نفس الوقت، ينحسر الإختصاص القضائي الدولي عن المحاكم الأمريكية، حال تعلق الأمر بدعوى عقارية، متعلقة بعقار خارج الولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لانعدام الرابطة الوثيقة بين المحكمة الأمريكية المعنية والمال المتنازع حوله (٢٤).

وبعد أن فرغنا من دراسة الضابط المائل في القوانين الأوروبية والأنجلوسكسونية، يتعين علينا دراسته أيضاً في نطاق القوانين العربية وهذا ما سنخصص له الفصل التالي.

See also : Nafziger (J.), Conflict of Laws, A North West Perspective, Butterworth legal Publishers, Seattle,, p. 46: "Courts acquire quasi in rem jurisdiction, that is jurisdiction based upon the local presence of property....."

(٢٤) في هذا المعنى :

Nafziger (J.), op. cit. p. 47:

وراجع أيضاً :

Dilaume. op. cit, p. 58:

With regard to Jurisdiction in rem the and American rules are similar. More specifically it has been held, that the courts of the and those of the situs had Jurisdiction over inheritance claims concerning the decedent's movables and immovables.

Albert A. Ehrenzweig - Charalambos Fragistas and A thanassious Yiannopoulos, American greek Private international law. Bilateral Studies in private international law, Arthur Nussbaum Editor, Nina Moore Galston, Assistant Editor. n° 6 Published for the Parker School of Foreign and comparative law, Columbia University in the City of New York, Willis L.M. Reese, Director. By Oceana Publication, New York, 1957. p. 29:

"... similarly, notwithstanding possible hardship threatened from concurrent interference of several governments, there can be no doubt that the United States - Subject to self imposed limitations, 'has jurisdiction' to seize any property within its reach.

Nussbaum. American Swiss .., op. cit. p. 48.

الفصل الثاني

موقع المال كضابط للاختصاص القضائي

الدولى للمحاكم العربية

تقسيم :

سوف نقسم الفصل المائل على النحو التالى :

المبحث الأول : انعقاد الاختصاص القضائي الدولى للمحاكم المصرية لوجود
- المال المتنازع حوله فى مصر.

المبحث الثانى : انعقاد الاختصاص القضائي الدولى للمحاكم الكويتية لوجود
المال المتنازع حوله فى الكويت.

المبحث الثالث : انعقاد الاختصاص القضائي الدولى للمحاكم السودانية لوجود
المال المتنازع حوله فى السودان.

المبحث الرابع : انعقاد الاختصاص القضائي الدولى للمحاكم اللبنانية لوجود
المال المتنازع حوله فى لبنان.

المبحث الخامس : انعقاد الاختصاص القضائي الدولى للمحاكم اليمنية لوجود
المال المتنازع حوله فى اليمن.

المبحث السادس : انعقاد الاختصاص القضائي الدولى للمحاكم الليبية لوجود
المال المتنازع حوله فى ليبيا.

المبحث السابع : انعقاد الاختصاص القضائي الدولى للمحاكم السعودية لوجود
المال المتنازع حوله فى المملكة العربية السعودية.

المبحث الثامن : انعقاد الاختصاص القضائي الدولى للمحاكم البحرينية لوجود
المال المتنازع حوله فى البحرين.

المبحث التاسع : انعقاد الاختصاص القضائي الدولى للمحاكم العراقية لوجود
المال المتنازع حوله فى العراق.

المبحث العاشر : انعقاد الاختصاص القضائي الدولى للمحاكم الأردنية لوجود
المال المتنازع حوله فى الأردن.

المبحث الحادى عشر : انعقاد الاختصاص القضائي الدولى للمحاكم السورية
لوجود المال المتنازع حوله فى سوريا.

المبحث الأول

انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم المصرية

لوجود المال المتنازع حوله في مصر

تنص المادة ٣٠ من قانون المرافعات المصري والذي يجرى على النحو التالي :

« تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذي ليس له موطن أو محل إقامة في الجمهورية وذلك في الأحوال التالية :

١ -

٢ - إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في الجمهورية أو.....».

ونرى وجوب حذف شق من الفقرة الأولى من النص سالف الذكر، والذي يجرى على النحو التالي: (الذي ليس له موطن أو محل إقامة في الجمهورية) لعدم الحاجة إليه، لأن المضمون الذي نقرره هذه العبارة ثابت بيقين ولا يحتاج ذلك للنص عليه، الأمر الذي يجعل العبارة المعنية زائدة عن الحاجة، مما دعانا إلى المناداة بحذفها في المقام المائل، مع تأكيدنا من عدم حدوث أى تأثير على المعنى المراد، نتيجة لمثل هذا الحذف (٢٥).

(٢٥) حول الأصل التاريخي للمادة ٣٠/٢ من قانون المرافعات المصري، راجع تفصيلاً :

د/ عبد الحميد أبو هيف، القانون الدولي الخاص في أوروبا وفي مصر، ١٩٢٤، مطبعة الاعتماد، ص ٣٧٠ ويقول سيادته مانصه «فالمحاكم المصرية مختصة بالنظر في الدعاوى التي توجه ضد الأجانب - مهما كانت جنسية المدعى عليه وسواء كان أجنبياً أو مصرياً، في الأحوال الخمس الآتية : أولاً : إذا كان النزاع على التزامات متعلقة بأموال منقولة أو عقارية موجودة داخل القطر المصري، فهذا الظرف وحده كاف لجعل المحاكم المصرية مختصة بصرف النظر عن حالة المدعى عليه وكونه أجنبياً موجوداً في الخارج».

د/ حامد زكى ، القانون الدولي الخاص المصري، ط٢، ١٩٤٠ ص ٤٠٣، ف ٣٤٩، حيث يشير إلى المادة ١٤ مدنى مصرى مختلط، وراجع أيضاً ص ٤٠٤ - ٤٠٥ ، من المرجع السابق، خاصة هامش رقم ٢ « إن محكمة العقار تختص في كل المنازعات العينية المتعلقة بهذا العقار، لأن العقار كما هو معلوم جزء من أراضي الدولة فمن الإخلال بالسيادة أن يخضع للمحاكم الأجنبية» وراجع النص الأصلي للمادة ١٤ سالفه البيان معروضة في :

د/ هشام خالد ، محاضرات فى الموطن الدولى، المرجع السابق، الملحق، ص ١ وعجزها كالاتى :

« If the question in dispute has reference to obligation relating to movable or immovable property existing in the country.....»

د/ عبد المنعم رياض ، مبادئ القانون الدولى الخاص، ط٢، ١٩٤٣، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ص ٥١٩.

ويقول سيادته مانصه «تنص المادة ١٤ على اختصاص المحاكم المختلطة بالنسبة للأجانب الذين غادروا القطر المصرى بشأن الالتزامات المتعلقة بأموال منقولة أو عقارية كائنة فى القطر أو» ويضيف سيادته فى هامش ٢ من ذات الصحيفة مانصه : «ويلاحظ بالنسبة للمنقولات أنه يكفى أن يكون المنقول موجوداً فى مصر وقت رفع الدعوى، ولا يؤثر فى اختصاص المحكمة التى تكون قد طرحت أمامها الدعوى واختصت بنظرها أن ينقل المنقول بعد ذلك إلى الخارج». د/ منصور مصطفى منصور، مذكرات فى القانون الدولى الخاص، تنازع القوانين، دار المعارف بمصر، ١٩٥٦-١٩٥٧، ص ٣٤٩ حيث يشير إلى المادة ٣ من قانون المرافعات الملقى لعام ١٩٤٩ والتى كانت تنص على أنه «تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو سكن فى مصر (١) ... (٢) إذا كانت الدعوى متعلقة بمنقول أو بعقار موجود فى مصر».

فسوء صياغة الفقرة الأولى من المادة ٣٠ من قانون المرافعات المصرى الحالى، إنما هى مورثة لها من نص المادة ٣ من قانون المرافعات المصرى القديم، ومن قبل من نص المادة ١٤ مدلى مصرى مختلط فهى المرجع الأول لنص المادة ٣٠ الحالية ولهيب بالمشرع المصرى - عندما تتاح له فرصة ذلك، أن يلغى العبارة المنتقدة والتى لا ترى ثمة حاجة لها فى هذا المقام وحذفها هو الأقرب للدقة وسلامة الصياغة .

حول مضمون م ٢/٣٠ من قانون المرافعات المصرى راجع تفصيلاً :

د/ عز الدين عبد الله ، القانون الدولى الخاص، ج ٢، ١٩٨٦، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ص ٧١٢.

د/ محمد كمال فهمى، أصول القانون الدولى الخاص، ط٢، الاسكندرية، ١٩٨٠، ص ٦٢٨ - ٦٢٩.

د/ فؤاد رياض، د/ سامية راشد، موجز القانون الدولى الخاص، فى الجنسية ومركز الأجانب وتنازع الاختصاص القضائى الدولى، دار النهضة العربية، ١٩٧٤، ص ٢٦٦.

د/ فؤاد رياض، د/ سامية راشد ، أصول أصول تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائى الدولى، دار النهضة العربية، ١٩٢٠، ص ٣١٣.

د/ فؤاد رياض، د/ سامية راشد، تنازع القوانين والاختصاص القضائى الدولى وآثار الأحكام الأجنبية، دار النهضة العربية، ١٩٩٤، ص ٤٣٠.

- د/ هشام صادق ، تنازع الاختصاص القضائي الدولي، دراسة مقارنة لقواعد الاختصاص الدولي للمحاكم، الإجراءات والقانون الذي يحكمها، آثار الأحكام الأجنبية، منشأة المعارف بالاسكندرية، لم يذكر تاريخ النشر، ص ٩٣.
- د/ هشام صادق ، دروس في القانون الدولي الخاص، الفنية للطباعة والنشر، ١٩٨٨، ص ٤٤١.
- د/ أحمد قسنت الجداوي ، دراسات في القانون الدولي الخاص، الاختصاص القضائي الدولي والجنسية، ١٩٨٦، ص ١١٦.
- د/ إبراهيم أحمد إبراهيم ، القانون الدولي الخاص، الاختصاص القضائي الدولي والآثار الدولية للأحكام، ١٩٩١، ص ١٨٢.
- د/ أحمد سلامة ، أصول المرافعات المدنية الدولية، مكتبة العالمية بالمنصورة، ١٩٨٤، ص ١٤٩.
- د/ بدر الدين شوقي ، الوسيط في القانون الدولي الخاص، الجزء الثاني، تنازع القوانين - الاختصاص القضائي الدولي، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ص ٣٧٢.
- د/ بدر الدين شوقي ، القواعد العامة للاختصاص القضائي الدولي، دراسات مقارنة، مجلة إدارة قضايا الحكومة، ع ٤٤، س ٢٣، أكتوبر - ديسمبر ١٩٧٩، ص ٧١.
- د/ عصام القصبي ، الوجيز في القانون الدولي الخاص، ج ٢، في تنازع الاختصاص القانوني - تنازع الاختصاص القضائي الدوليين، ١٩٨٧ - ١٩٨٨، ص ٢٢٧.
- د/ عكاشة عبد العال، الإجراءات المدنية والتجارية الدولية، الاختصاص القضائي الدولي - القانون الواجب التطبيق على الإجراءات - تنفيذ الأحكام الأجنبية - مكتبة سعيد رأفت، ١٩٨٤ - ١٩٨٥، ص ١٠٥.
- د/ عنایت ثابت، مستحدث في تحديد مجال ولاية القضاء المصري بالفصل في المنازعات ذات الطابع الدولي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار النهضة العربية، ص ٣٢.
- د/ حفيظة الحداد ، القانون القضائي الخاص الدولي، لم يذكر تاريخ النشر، ص ١٠٢.
- د/ محمد عرفة ، المرافعات المدنية والتجارية الدولية، ١٩٩٣، دار النهضة العربية، ص ٢٣٣.
- د/ محمد خالد الترجمان ، تنازع القوانين والاختصاص القضائي الدولي، القسم الثاني، الاختصاص القضائي الدولي، ١٩٩٦، ص ٨٦.
- د/ جمال الكردي ، محاضرات في القانون الدولي الخاص، الجزء الثاني، الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥ - ١٩٩٦، ص ٤٦٠.
- د/ عوض الله شيبه ، الوجيز في القانون الدولي الخاص، الجنسية - مركز الأجانب - تنازع القوانين - الاختصاص القضائي الدولي، تنفيذ الأحكام الأجنبية، الطبعة الثانية، ١٩٩٧، دار النهضة العربية، ص ٥٧٣.
- م/ معوض عبد التواب ، الوسيط في شرح قوانين الجنسية والأجانب والاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، ط أولى، دار الفكر العربي، ١٩٨٣، ص ١٦٩.
- أ/ حسين جابر ، الموجز في أحكام القانون الدولي الخاص، على أساس التشريع المصري وفي ضوء الفقه وأحكام القضاء، ١٩٨٥، ص ٦٤.
- د / عادل خير ، حدود وحالات الاختصاص الدولي للمحاكم المصرية، دراسة تاريخية تطبيقية بدء من القانون والقضاء الفرعولي، مذيلة بالمبادئ التي قررتها محكمة النقض المصرية في

وقد قامت المحاكم المصرية، بأعمال النص المتقدم في العديد من المنازعات التي عرضت عليها، حيث حكمت الأخيرة باختصاصها دولياً بنظر المنازعات المعنية، وفقاً لمقتضى المادة المقدمة (٢٦)، وكذا المادة ٣١ مرافعات.

خمسين عاماً في مجال الاختصاص الدولي للمحاكم المصرية وتنازع القوانين من حيث المكان
- باللغتين العربية والإنجليزية، ط ثانية، أغسطس ١٩٩٣، توزيع دار النهضة العربية، ص ٦٢ -
٦٣ :

JURISDICTION OF THE COURT RELEVANT TO LOCATION OF PROPERTY.

Para two of Art. 30 of the Civil and Commercial Procedures Code stipulates that jurisdiction of the Egyptian Courts, relatively to lawsuits (pertaining to property existing in Egypt); and the Egyptian Courts, would be competent, in this case, even if the Defendant has no domicile or residing place in Egypt.

In accordance with these stipulations, the jurisdiction of the Egyptian Courts is a general one, so that it would comprise all lawsuits relating to movable or a real estate, existing in Egypt; notwithstanding the nature of such litigation, and whether the lawsuit be personal in kind, or mixed».

د/ هشام خالد ، مبادئ القانون القضائي الدولي، ط ثانية، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٥ .

د/ هشام خالد ، القانون القضائي الخاص الدولي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ٢٠٠١ ، ص ٩٩ ومابعدها.

(٢٦) (١) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية - الدائرة الأولى - أحوال شخصية للأجانب، بجلسة ١٩٧٧/٢/٣ في الاستئناف رقم ٢ لسنة ٢١ قضائية - أحوال شخصية أجانب في الاستئناف المرفوع من (أ . ح . ل) ضد بنك ناصر الإجتماعي (غير منشور).

وتخلص وقائع النزاع هنا حسبما جاء في الحكم المعروف في أن «المستأنف أقام الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ - كلى أحوال شخصية أجانب غير مسلمين، طالبا صدور الأمر بتعيينه منفذاً لوصية المرحومة (م.ل.م) طبقاً لما جاء بوصيتها بمقولة أن المتوفاه المذكورة من ذوى الإراد وهى رعية بريطانية وتقيم بمدينة الإسكندرية وقد توفيت بتاريخ ١٩٧٤/١١/٤ وكانت حال حياتها قد حررت وصية بتاريخ ١٩٦٩/١٢/١٠، وأودعت هذه المحكمة فى ١٩٧٤/١١/٢١ بالملف رقم ١٠٥ لسنة ١٩٧٤..... فقد أوصت للقنصلية البريطانية بالإسكندرية بكل مايتبقى من سندات أو أسهم موجودة طرف البنك الأهلى المصرى شارع صلاح سالم ومايتبقى فى دفتر التوفير ببنك بورسعيد - طلعت حرب بالإسكندرية، وللمستأنف بجميع المنقولات المنزلية وكل ما يوجد بمسكنها، وأنه إذا تبقى شئ من الدين المستحق لها طرف السيد/.....»

هنا انعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم المصرية، بناء على وجود المال المتنازع حوله فى مصر. راجع ملحق هذه الدراسة.

(٢) الحكم الصادر من محكمة استئناف الاسكندرية - الدائرة ١٧ - أحوال شخصية أجانب، بجلسة ١٩٧٨/٢/٧، في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ق - أحوال شخصية أجانب (غير منشور)

وتخلص وقائع النزاع حسبما هو ثابت من مدونات الحكم الاستئناف مالف الذكر في أن (س.ن.ل) قد أقام الدعوى رقم ١٩٧٥/٥ كلى أحوال شخصية أجانب الإسكندرية. بطلب قدمه أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣ قائلاً ب وفاة (أ.أ.ك) بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩ بالإسكندرية وهي يونانية الجنسية وأنها لم تترك وصية وأنه وارثها الوحيد طبقاً لأحكام القانون المصرى واليونانى وطلب إثبات وفاة المذكورة بالتاريخ المبين - وانحصار ارثها فيه دون أحد آخر بلا وصية. وبجلسة ١٩٧٥/٢/١٣ أمام محكمة أول درجة ادعى (ع . ب . م . أ) طالباً قبول تدخله ضمن الموصى لهم فى الوصية المؤرخة ١٩٧٢/٦/٢٧ الصادرة من المتوفاة. وبجلسة ١٩٧٥/٥/٨ أمام محكمة أول درجة طلب... وبذات الجلسة تدخل كل من (أ.أ.ب.ح) وآخرين قبول تدخلهم فى الدعوى باعتبارهما موصى لهن بموجب وصية محررة باليونان ومنشورة بمحكمة أثينا الابتدائية فى ١٩٧٥/٤/٢٤ والمؤرخة فى ١٩٧٣/١١/٢٧.

هنا قد ثبت أن النزاع كان دائراً حول مال موجود فى مصر، وبهذه المثابة انعقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية، بناء على ذلك. راجع ملحق هذه الدراسة.

(٣) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية الدائرة الأولى - أحوال شخصية أجانب، بجلسة ١٩٧٧/٥/٨ فى الاستئناف رقم ٢ سنة ٣٠ قضائية - أحوال شخصية أجانب، والاستئناف رقم ٣٠/٣ قضائية (غير منشور). وحاصل وقائع النزاع المعنى يخلص حسبما هو ثابت من مدونات الحكم المائل فى الآتى: «الجمعية اليونانية بالإسكندرية (المستأنفة) تقدمت بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٤ بطلب إلى رئيس دائرة الأحوال الشخصية أجانب بمحكمة الإسكندرية الابتدائية ضد كل من : السيدة/ (ز . أ . ر) (٢)... تقول فيه أن المرحومة السيدة/ م. ن. ك أرملة المرحوم قد توفيت بتاريخ ١٩٦٧/٧/٣١ وهي يونانية الجنسية ولم تترك ورثة من أصحاب الفروض وقد خلفت وصية خطية حررتها بخط يدها وبتوقيعها بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٥ وادعتها بالقنصلية اليونانية بعد تسجيلها بها تحت رقم ٢٧٥٦٢....»

فالثابت هنا من أوراق الدعوى أن محل النزاع كان هو الفيلا التى تملكها الموصية وهي محل الوصية سبب النزاع، والمعلوم أن هذه الفيلا كانت على التراب المصرى. وبهذه المثابة انعقد الاختصاص القضائى للمحاكم المصرية، بناء على وجود المال المتنازع حوله فى مصر. راجع ملحق هذه الدراسة.

(٤) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية - الدائرة الأولى، أحوال شخصية أجانب، بجلسة ١٩٧٧/٦/٩، في الاستئناف رقم ٢ سنة ٣٢ قضائية - أحوال شخصية أجانب، وخلص وقائع الاستئناف المائل، حسبما هو ثابت من مدونات الحكم المعطى فى الآتى : «المستأنفين أقامتا الدعوى رقم ١٩٧٥/١١ - أحوال شخصية أجانب، بطلب الحكم ببطلان إعلام الورثة رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ - تركت أجانب الإسكندرية، واعتبار السيدة/ أ. ز. ، ابنة الوارثة الوحيدة لزوجها المرحوم (أ. م. ق. ز.)، بمقولة أن هذا الأخير توفى بالإسكندرية بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢١ وكان حال حياته يونانى الجنسية وقد خلف وصية خطية مؤرخة ١٩٣٨/٧/٤.... وبمقتضاها تم الإيصاء على الوجه التالى:

١ - أن تؤول ملكية الرقبة فى أمواله العقارية لصالح وأن يؤول الانتفاع على هذه الأموال لزوجته السيدة /

٢ - أن يتمتع ابن أخية (المستأنف ضده) عن أى بيع أو اسقاط لحقة فى ملكية الرقبة قبل وفاة صاحبة حق الانتفاع وإلا سقط حقه فى الوصية فالثابت هنا من أوراق الدعوى، هو أن المال المتنازع حوله محل الوصية السابقة موجود على التراب المصرى، وببذء المثابة، انعقد الإختصاص للقضاء المصرى دوليا بنظر هذا النزاع، للإعتبار السابق. راجع ملحق هذه الدراسة.

٥ - الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية الدائرة - أحوال شخصية، وذلك بجلسة ١٩٥٦/٥/٣١، فى الاستئناف رقم ٨/١٤ قضائية (غير منشور) وحاصل وقائع النزاع حسبما هو ثابت من مدونات الحكم الاستئنافية هو الآتى : «بعد وفاة السيدة/ (أ. ل. ش) فى ٢٠ مايو ١٩٤٩ بالإسكندرية قدم زوجها (أ.ل) طلبا إلى قاضى الأحوال الشخصية بمحكمة الإسكندرية المختلطة يذكر فيه أن زوجته أودعت لديه فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ مظروفا يحتوى وصيتها ختمه فور استلامه وطلب من القاضى تحديد جلسة لإجراء فتح المظروف ونشر الوصية التى يحتوبها وإيداعها قلم كتاب المحكمة. وقد اتخذ هذا الإجراء فعلاً فى جلسة ١٥ يوليو سنة ١٩٤٩ وفيها احتفظ بعض الورثة بحقهم فيما يتعلق بالوصية»

فالثابت من الحكم المتقدم وأوراق الدعوى، أن المال محل الوصية السابق كان موجوداً على التراب المصرى، حسبما هو ثابت من أوراق الإستئناف سالف البيان، وهذا الأمر موجب لعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية، وفقاً للضابط محل الدراسة. راجع ملحق هذه الدراسة.

٦ - الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية، الدائرة أولى، أحوال شخصية أجانب، بجلسة ١٩٧٧/٣/٣ فى الإستئناف رقم ٦ سنة ٣١ قضائية أحوال أجانب. (غير منشور) وتخلص وقائع هذا النزاع، حسبما هو ثابت من مدونات الحكم المائل وأوراق الدعوى، أن «المستأنفين تقدما بعريضة مؤرخة ١٩٧٥/٥/٢١ للسيد/ رئيس محكمة الإسكندرية

وإختصاص محاكم الدولة التى يوجد فيها المال، هو مبدأ معروف بدرجة واسعة فى القانون المقارن، وذلك على النحو الذى رأيناه تفصيلاً فى القوانين الأوروبية أو الأنجلوأمريكية وكما سنراه فى القوانين العربية الآن.

المبحث الثانى

انعقاد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم

الكويتية لوجود المال المتنازع حوله فى الكويت

تنص المادة ١٣ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ على أنه :

« تختص المحاكم الكويتية فى جميع الأحوال بالدعاوى المتعلقة بعقار أو منقول موجود فى الكويت ».

وفقاً للنص المتقدم، ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم الكويتية، بخصوص كافة المنازعات المتعلقة بمال موجود على التراب الكويتى، سواء

الإبتدائية - دائرة الأحوال الشخصية للأجانب طلب فيها تعيينهما منفذين لوصية المرحوم (أ.ب) المتوفى بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٦ وذلك بدلاً من الأستاذ /..... الذى كان معينا منفذاً للوصية بموجب الحكم رقم ١٥ لسنة ١٩٧٠ كلى أجانب والذى تولى إلى رحمة الله قبل إتمام تنفيذ الوصية وتحصيل أموالها

فالثابت هنا من أوراق الدعوى، أن الأموال المتنازع حولها محل الوصية سالفة الذكر، موجودة على التراب المصرى، وبهذه المثابة انعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية بناء على الأمر السابق.

٧ - الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية - دائرة الأحوال الشخصية، بجلسة ١٩٥٣/٢/٩ فى الاستئناف رقم ١٣ سنة ٨ قضائية، وحاصل وقائع النزاع حسبما هو ثابت من مدونات الحكم المائل وأوراق الدعوى هو الأتى «رفعت السيدتان/ (م. ب + أ. خ. ب) وآخرين الدعوى رقم ١٢٥٠ سنة ١٩٥٠ أمام محكمة الإسكندرية الإبتدائية - دائرة الأحوال الشخصية ضد السيدة/ (ك .) عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر و..... وطلب المدعون فى دعواهم الحكم بإلغاء وبطلان الوصايا الصادرة من (ت. س) وتوزيع التركة طبقاً للقانون

فالثابت هنا من مدونات الحكم الاستئنافى المائل وأوراق الدعوى أن المال المتنازع حوله فى الوصايا سالفة الذكر، موجود على التراب المصرى، ومن هذا المنطلق، انعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية، بناء على هذا الاعتبار. راجع ملحق هذه الدراسة.

أكان المال منقولاً أو عقاراً، سواء تعلق الأمر بدعوى عينية عقارية أو دعوى عينية منقولة، سواء أكان المدعى كويتياً أو أجنبياً، سواء أكان المدعى عليه كويتياً أو أجنبياً، مقيماً أو متوطناً في الكويت أو في الخارج، نظراً لكفاية وجود المال المتنازع حوله على التراب الكويتي، لعقد الاختصاص القضائي الدولي لمحاكمها، أو بعبارة أخرى «المحاكم الكويتية تختص بالنظر في الدعاوى العينية العقارية والدعاوى العينية المنقولة مادام المال غير المنقول أو المنقول موجوداً في الكويت وقت رفع الدعوى ويستوى في هذا إن كان المدعى والمدعى عليه من الجنسية الكويتية أو كانا من جنسية أخرى، أو كان محل وجود كل منهما داخل الكويت أو في الخارج، وسواء أكان الالتزام موضوع الدعوى قد وقع داخل الكويت أم خارجه، والعبرة بوجود المنقول في الكويت وقت رفع الدعوى. ويدخل في نطاق اختصاص المحاكم الكويتية كل الدعاوى المتعلقة بالحقوق العينية الأصلية أو التبعية كدعوى الملكية وحق الانتفاع وحق الارتفاق ودعاوى الرهن الحيازي والرهن التأميني ودعاوى الحيازة^(٢٧)».

وقد صدر قانون المرافعات الكويتي الجديد، و«عالجت المواد ٢٤، ٢٥ فيما عالجت عدداً من الحالات التي تختص فيها محاكم الكويت بنظر الدعاوى التي ترفع على الأجنبي ولو لم يكن له موطن أو محل إقامة في الكويت إذا كان لموضوع الدعوى صلة بدولة الكويت (و) بناء على نص الفقرة (ب) من المادة ٢٤ تختص المحاكم الكويتية بنظر الدعاوى إذا كانت الدعوى متعلقة بعقار أو منقول موجود في الكويت. وهذا الاختصاص غير مقيد بنوع الدعوى وهل هي من دعاوى الأحوال كالمنازعة في الوصية بعقار أو منقول موجود في الكويت أم كانت من دعاوى المسائل المدنية أو التجارية ويستوى في الدعاوى الأخيرة أن تكون دعاوى شخصية كالمطالبة بتنفيذ التزام بنقل ملكية عقار أو منقول موجود في الكويت ولو أبرم العقد خارجها أو دعوى عينية كالدعوى بطلب تثبيت الملكية لعقار أو منقول موجود في الكويت أو دعوى مختلطة (شخصية وعينية) كالدعوى المرفوعة من المشتري بطلب تسليم العقار أو المنقول الكائن في الكويت والذي انتقلت إليه ملكيته. وقد جاء النص

(٢٧) د. حسن الهداوي، تنازع القوانين وأحكامه في القانون الدولي الخاص الكويتي، ط ٢، ١٩٧٤،

الجديد مساوياً بين العقار والمنقول في كل الحالات، على عكس ما كان ينص عليه القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦١ حيث ساوى (في نص المادة ١٣) بين العقار والمنقول في الدعاوى المتعلقة بالمسائل المدنية والتجارية، ولكنه قصر اختصاص القضاء الكويتي على العقار الموجود في الكويت دون المنقول بالنسبة لدعاوى الأحوال الشخصية^(٢٨)».

المبحث الثالث

انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم السودانية

لوجود المال المتنازع حوله في السودان

وفقاً للمادة ٩ من قانون الإجراءات المدنية الإسلامي السوداني، تختص المحاكم السودانية دولياً بنظر كافة المنازعات المتعلقة بعقار أو منقول موجود في السودان^(٢٩).

وأساس هذا النظر، هو قرب المحكمة السودانية المعنية من المال محل النزاع، كذا فإن مبدأ السيادة الإقليمية، يلعب دوراً كبيراً في تبرير الاختصاص في مثل هذه الحالة؛ أو بعبارة أخرى « إن اختصاص المحاكم السودانية في الحالتين المتقدمتين رغم عدم وجود موطن أو محل إقامة للمدعى عليه الأجنبي، يبرره أن المحاكم السودانية هي أقرب إلى المال من غيرها، فتستطيع معاینته بسهولة ويقول بعض الفقهاء أن هذا النص تطبيق لمبدأ الإقليمية وأن أي اتفاق مخالف له يكون باطلاً، وبالعكس يجيز بعض الفقهاء في فرنسا - وهذا ما لا نرجحه - الاتفاق على مخالفة هذا النص لأن الهدف منه هو مجرد التسهيل على المواطنين، فإن وافقوا على عكس ذلك كانوا وشأنهم»^(٣٠).

(٢٨) د. أحمد السمدان، تنازع القوانين في القانون الدولي الخاص الكويتي، ج ٢، لم يذكر تاريخ النشر، ص ٢٩٢-٢٩٣.

(٢٩) "The courts of the Sudan shall be competent to try any suits instituted against foreigner who are not domiciled or resident in the Sudan in the following circumstances:
(a) If the subject matter of the dispute is connected with a movable or "immovable thing in the Sudan." -

(٣٠) د. محمد شتا أبو سعد، قانون الإجراءات المدنية الإسلامي السوداني، معلقاً عليه، ج ١، الدعوى والدعاوى الخاصة، مطبوعات جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٨٩-٩٠.

المبحث الرابع

انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اللبنانية

لوجود المال المتنازع حوله في لبنان

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اللبنانية بنظر كافة المنازعات المتعلقة بمال موجود في لبنان. وعلى العكس من ذلك، إذا كان العقار محل النزاع موجوداً في الخارج وتعلق الأمر بدعوى عينية عقارية، إنحسر الاختصاص القضائي الدولي عن المحاكم اللبنانية؛ أو بعبارة أخرى «الدعوى العينية العقارية، بما فيها دعاوى الحيازة، ودعاوى القسمة العقارية، تختص بها المحكمة الواقع في دائرتها العقار، فالإختصاص الدولي ينعقد للمحاكم اللبنانية متى كان العقار موجوداً في لبنان، وإذا كان العقار موجوداً بالخارج انعقد الإختصاص للمحاكم الأجنبية الكائن في دائرتها العقار وتكون هذه المحاكم وحدها دون غيرها مختصة بنظر الدعوى العينية العقارية بهذا العقار، وهذا الحكم ثابت فقهاً وقضاً في لبنان»^(٣١)؛ «إذا تعلقت الدعوى بمال واقع في لبنان عند تبليغ الإدعاء أو وعلى الرغم من أن لفظة (المال) تشمل العقار والمنقول إلا أن المقصود بالمال في النص المتقدم هو المنقول فقط بدليل أن المشرع إشتراط أن يكون هذا المال واقعاً في لبنان عند تبليغ الإدعاء ولايستقيم وضع هذا الشرط إلا إذا كان الأمر متعلقاً بمنقول لأنه وحده - دون العقار الذي يمكن نقله من مكان لآخر»^(٣٢). هنا ينعقد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم اللبنانية، نظراً لوجود محل النزاع على التراب اللبناني^(٣٣).

(٣١) د. عكاشة عبد العال، الاجراءات المدنية والتجارية الدولية، دراسة مقارنة في القانون المصري واللبناني والفرنسي؛ الاختصاص القضائي الدولي - القانون الواجب التطبيق على الإجراءات - تنفيذ الأحكام الأجنبية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٤٢.

د. عكاشة عبد العال وآخر، القانون الدولي الخاص، الدار الجامعية بيروت، لم يذكر تاريخ النشر، ص ٥١٤ ومابعدها.

(٣٢) د. عكاشة عبد العال وآخر، المرجع السابق، ص ٥٠٧.

(٣٣) د. عكاشة عبد العال وآخر، الموضع السابق.

المبحث الخامس

انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليمنية

لوجود المال المتنازع حوله في اليمن

وفقاً للمادة ٤٢ من قانون المرافعات اليمنية ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليمنية إذا كان المال محل النزاع موجوداً في اليمن، وهذا المال قد يكون عقاراً، وقد يكون منقولاً، وفي الحالة الأخيرة، قد يتعلق الأمر بمنقول مادي وعلى العكس من ذلك قد يتعلق الأمر بمنقول معنوي؛ أو بعبارة أخرى «تدخل في ولاية القضاء اليمنية بنظر المنازعات ذات الطابع الدولي طبقاً لما تقرره المادة ٤٢ من قانون المرافعات اليمنية - الدعاوى المتعلقة بمال كائن باليمن. ولا يقصد واضع هذه المادة من كلمة مال الواردة بها مالها من معنى في لغة القانون، وهو المعنى الذي ترادف فيه اصطلاح الحق المالي، وذلك لأنه يدخل بحسب الأصل - في مجال أعمال المعيار محل الحديث - بحكم عمومته - بعض الدعاوى التي يستند فيها إلى حق غير مالي كدعوى الإستحقاق في الميراث مثلاً. كما يخرج عن مجال أعماله الدعاوى المتعلقة بالحقوق الذهنية، فضلاً عن بعض الدعاوى التي يستند فيها إلى حق شخصي. أما ما يقصده من استعماله لها، فهو الشيء الذي قد يرد عليه أو يتعلق به الحق المالي، والذي قد يكون عقاراً وقد يكون منقولاً^(٣٤) ومتى كان الشيء الذي تتعلق به الدعوى عقاراً أو منقولاً مادياً فإنه يستوى في دخول الدعوى المتعلقة به في مجال أعمال المعيار محل الحديث أن يكون من القيميات التي تتعين بذواتها أو من المثليات التي تتعين بنوعها^(٣٥).

وتكون الدعوى متعلقة بعقار أو منقول، متى كان موضوعها تقرير حق عيني على عقار أو منقول أو حمايته أو حماية حيازته، مثال ذلك « دعوى

(٣٤) د. عنايت ثابت، أحكام فض تداخل مجالات انطباق القوانين في القانون اليمني، والمؤلف المائل، هو الجزء الثالث من المؤلف التالي.

د. فؤاد رياض، د. سامية راشد، د. عنايت ثابت، تنازع القوانين من حيث المكان وأحكام فضه في القانون اليمني، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٣٥) د. عنايت ثابت، المرجع السابق، ص ١٥٦.

استحقاق العقار، ودعوى استرداد المنقول، ودعوى تقرير حق ارتفاق أو حق انتفاع أو حق رهن ودعوى نفيها، ودعوى بطلان أو فسخ أو صورية عقد بيع عقار أو منقول أو الوصية به أو هبته ودعوى القسمة، ودعوى تعيين الحدود، ودعاوى الحيابة، ودعوى صحة ونفاذ عقد بيع عقار ودعوى تسليم المبيع»^(٣٦).

ويخرج عن نطاق الضابط محل الدراسة هنا حسب تقدير البعض، «دعوى المستأجر بالإلزام المؤجر بتسليم العين المؤجرة له، ودعوى المؤجر بالمطالبة بالوفاء بالأجرة، ودعوى المقاول بطلب نفقات إصلاحات أجريت في عقار، ودعوى التعويض عن إتلاف عقار أو منقول، والدعاوى الناشئة عن التأمين على عقار أو منقول ونحو ذلك من الدعاوى»^(٣٧).

وقد صدر قانون المرافعات اليمنى الجديد، سالف البيان، وذهبت المادة ٥٨ منه، إلى عقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليمنية حال وجود مال معين في اليمن. وبناء عليه لم يتغير الوضع بخصوص الجزئية الماثلة، عما كان من قبل، ومن ثم يصدق ماقلناه آنفاً بصدد المادة ٤٢، إعمالاً للمادة الجديدة.

وتجدر الإشارة في النهاية إلى خروج الدعاوى المتعلقة بعقار موجود في الخارج عن ولاية القضاء اليمني. وظاهر الحال يفيد أن كل دعوى تتعلق بعقار خارج اليمن، إنما تنحسر ولاية القضاء اليمني عنها. والأمر - حسب تقديرنا - إنما يحتاج إلى بحث مفصل حول سلامة مثل هذا الاطلاق وحول مدى الحاجة إلى تقييده في ضوء العمل الدولي والمبادئ العامة في القانون المقارن.

(٣٦) د. عنايت ثابت، المرجع السابق، ص ١٥٧.

(٣٧) د. عنايت ثابت، الموضوع السابق.

المبحث السادس

انعقاد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم الليبية

لوجود المال المتنازع حوله في ليبيا

وفقاً للمادة م ٢/٣ من قانون المرافعات الليبية، يختص القضاء الليبي دولياً، بنظر كافة المنازعات المتعلقة بمال موجود على التراب الليبي^(٣٨).

«ولاشك أن وجود المال بإقليم الدولة (ليبيا) يكشف عن إرتباط النزاع بإقليم الدولة ويعبر عن سيطرتها الفعلية على موضوع النزاع..... وقد جاء النص الوارد بالمادة ٢/٣ مطلقاً إذ لم يفرق فيه المشرع الليبي بين كون المال عقاراً أو منقولاً من جهة، ومن جهة أخرى فهو لم يفرق فيه بين المعاملات المالية وبين مسائل الأحوال الشخصية، وعلى أثر ذلك تختص المحاكم الليبية بالدعوى، وإن كان النزاع بصدد مسألة من مسائل الأحوال الشخصية كالوصية مادامت تتعلق بمال كان بليبيا، فضلاً عن اختصاصها بكافة الدعاوى في مجال المعاملات المالية المتعلقة بعقار أو منقول كائن بليبيا»^(٣٩).

المبحث السابع

انعقاد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم السعودية

لوجود المال المتنازع حوله في المملكة العربية السعودية

تختص المحاكم السعودية بنظر كافة المنازعات المتعلقة بمال موجود على التراب السعودي، سواء أكان هذا المال منقولاً أو عقاراً. وقد تبنت اتفاقية الرياض الضابط المائل بخصوص العقارات والدعاوى المتعلقة بها فقررت أن تعتبر محاكم الطرف المتعاقد الذي يوجد في إقليمه موقع العقار مختصة بالفصل في الحقوق العينية المتعلقة به. كما أن هذا الضابط قد أقره فقهاء الشريعة

(٣٨) د. محمد عبد الخالق عمر، القانون الدولي الليبي الخاص، منشورات جامعة قاريونس،

١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، ص ١٩٠.

(٣٩) د. محمد اللافى، تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي الدولي، دراسة مقارنة في

المبادئ العامة والحلول الوضعية المقررة في التشريع الليبي، الجامعة المفتوحة، ١٩٩٤.

ص ٢٢٠.

الاسلامية الذين يرون أن الدعاوى المتعلقة بالأموال، خصوصاً العقارية منها، تدخل في اختصاص قاضي المدعى أو المدعى عليه،....»^(٤٠).

«والاختصاص هنا عام، يمتد ليشمل جميع الدعاوى المتعلقة بتلك الأموال، سواء أكانت دعوى شخصية عقارية تستند إلى حق شخصي بحت ويطلب فيها تقرير حق عيني على عقار، أو كانت دعوى عينية عقارية ترمى إلى حماية حق عيني عقارى أيا كان، كحق المكية أو الانتفاع أو الرهن أو الاختصاص، أو كانت دعوى شخصية منقولة تستند إلى حق شخصي ويكون الغرض منها الحصول على مال منقول أو كانت دعوى مختلطة كدعوى البائع ببطلان البيع واسترداد العقار»^(٤١).

ولا يختص القضاء السعودي ، بالدعاوى العقارية المتعلقة بعقار كائن خارج الديار السعودية؛ أى تلك التى ترمى إلى تقرير حق عيني على العقار المعنى^(٤٢).

(٤٠) د. أحمد سلامة ، الوسيط فى القانون الدولى الخاص السعودى، دراسة مقارنة، جامعة الملك سعود، ١٤١٨هـ، ص ٤٧٨.

د. بدر الدين شوقي، الموجز فى القانون الدولى الخاص، دراسة مقارنة بين الفقه الدولى والأنظمة السعودية، سلسلة الكتاب الجامعى، الكتاب الثالث، جدة، ١٣٩٢هـ ، ص ١٢٨-١٢٩.

د. طلعت دويدار، القانون الدولى الخاص السعودى، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٩٧، ص ٢٧٩-٢٨٠.

فى هذا المعنى : د. محمود هاشم، النظام القضائى الإسلامى، دراسة مقارنة، دار الفكر العربى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٢٤٨-٢٥١، ٢٦١. وقد استلهمنا المبدأ محل العرض فى المتن من مجمل كلام سيادته أن القضاء السعودى فى مجمله مختص بالمنازعات المتعلقة بمال موجود على التراب السعودى.

د. أحمد مليجى ، النظام القضائى الإسلامى، مكتبة وهبه، عابدين، الطبعة الأولى، ١٩٨٤، ص ١٦١-١٦٢ والمراجع المذكورة فيه.

د. فؤاد عبد المنعم ، الحسين غنيم، الوسيط فى التنظيم القضائى فى الفقه الإسلامى، مع التطبيق الجارى فى المملكة العربية السعودية ومصر والكويت، مؤسسة شباب الجامعة، لم يذكر تاريخ النشر ، ص ٢٧٦-٢٧٧.

د. محمود مسعد، آثار الأحكام الأجنبية والاختصاص الدولى للقضاء فى المملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، ص ١٨٦-١٨٧.

(٤١) د. أحمد سلامة، المرجع السابق ، ص ٤٧٨.

(٤٢) قارن : د. أحمد سلامة ، المرجع السابق ، ص ٤٧٩.

المبحث الثامن

انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم البحرينية

لوجود المال المتنازع حوله في البحرين

تنص المادة ١٥ من قانون المرافعات البحريني سالف البيان على أن «تختص محاكم البحرين بنظر الدعاوى التي ترفع على غير البحريني الذي ليس له موطن أو محل إقامة في البحرين وذلك في الأحوال الآتية : ٢- إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود في البحرين أو» .

والمستفاد مما تقدم، إنعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم البحرينية، بنظر كافة المنازعات المتعلقة بمال موجود على التراب البحريني، سواء أكان هذا المال منقولاً أم عقاراً، سواء أكانت الدعوى المعنية عينية أم شخصية أم مختلطة. والمقصود بالمنقول هنا حسب تقديرنا - واستلهاماً للقانون المقارن، هو المنقول المادي، أما المنقول المعنوي فيخرج عن نطاق الضابط محل العرض المائل.

ويخرج عن نطاق ولاية القضاء البحريني المنازعات العقارية المتعلقة بعقار كائن خارج الديار البحرينية أخذاً بدلالة إشارة المادة ١٤ مرافعات بحريني سالفة الذكر.

المبحث التاسع

انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العراقية

لوجود المال المتنازع حوله في العراق

يختص القضاء العراقي دولياً، بنظر كافة المنازعات المتعلقة بمال موجود على التراب العراقي. وهذا ما أفادته المادة ٥١ من القانون المدني العراقي والتي تنص على أنه «إذا كانت المقاضاة في حق متعلق بعقار موجود في العراق أو منقول موجود فيه وقت رفع الدعوى»، فهنا ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العراقية «ولا يهم هنا جنسية الخصوم ولا مكان موطنهم، لأن الدعوى مرفوعة بسبب وجود الأموال في العراق. وتبين المادة ٢٠٤ من القانون المدني طبيعة هذه الدعوى: المسائل الخاصة بالملكية والحيازة والحقوق العينية [الرهن - حقوق الارتفاق - الامتياز - حق المنفعة - حق الاجارة الطويلة، حق العلو]، وكذلك طرق انتقال هذه الحقوق بالعقد والميراث والوصية والهبة، وبالنسبة

للمنقول ، فالعبرة بوجوده في العراق وقت رفع الدعوى، فإذا خرج من العراق بعد رفع الدعوى، فالاختصاص ثابت للقضاء العراقي ... إن السبب لهذا الاختصاص هو لوجود المال في العراق ولوقوعه تحت سيطرة القضاء العراقي» (٤٣).

المبحث العاشر

انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الأردنية

لوجود المال المتنازع حوله في الأردن

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الأردنية إذا كان المال محل النزاع موجوداً على التراب الأردني، سواء أكان هذا المال منقولاً أم عقاراً ، وفي حالة المنقول، قد يكون الأخير منقولاً مادياً، وعلى العكس من ذلك قد يكون منقولاً معنوياً كالاسم التجاري أو براءة الاختراع وهكذا. وفي حالة العقار ينصرف الاختصاص هنا للدعوى العينية والشخصية والمختلطة. وهذا ما افادته المادة ٢٨ (محاكمات أردني) (٤٤)؛ أو بعبارة أخرى «تختص المحاكم الأردنية حسبما ورد في الفقرة الثانية من المادة ٢٨ من قانون أصول المحاكمات بالنظر في الدعاوى التي تقام على الأجنبي حتى ولو لم يكن له موطن أو محل إقامة في المملكة الأردنية الهاشمية إذا تعلقت الدعوى بمال منقول أو غير منقول موجود في الأردن ويصدق هذا على الدعاوى العينية والشخصية (كالايجار)، والدعاوى المختلطة كدعوى المال على البائع بتسليم المبيع، والوقت الذي يعتد به لتحديد موقع المنقول في الأردن هو وقت إقامة الدعوى» (٤٥).

(٤٣) د. محمود حافظ، القانون الدولي الخاص وفق القانونين العراقي والمقارن - الجنسية - الموطن - حالة الأجانب - تنازع القوانين - الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٧، ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

(٤٤) د. ممدوح عرموش، القانون الدولي الخاص الأردني والمقارن، تنازع الاختصاص القضائي الدولي، تنفيذ الأحكام الأجنبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٨، ص ٢٦٥.

(٤٥) د. حسن الهناوي، القانون الدولي الخاص الأردني، تنازع القوانين، المبادئ العامة والحلول الوضعية في القانون الأردني، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥، ص

المبحث الحادى عشر

انعقاد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم السورية

لوجود المال المتنازع حوله فى سوريا

ينعقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم السورية، بنظر كافة المنازعات المتعلقة بمال موجود فى سورياً، سواء أكان هذا المال منقولاً أم عقاراً. وهذا ما أفادته المادة ٤ من قانون اصول المحاكمات السورى سالف البيان. وتشمل الدعاوى المعنية الدعاوى الشخصية والعينية والمختلطة ما دام المال المعنى موجوداً على التراب السورى وقت رفع الدعوى. وينعقد الاختصاص هنا دون نظر لإقامة أو توطن الخصوم أى المدعى- والمدعى عليه^(٤٦).

ويصدق ذات النظر السابق فى العديد من القوانين الأخرى، من ذلك القانون الفلسطينى القديم قبل قيام دولة اسرائيل^(٤٧)، كذا القانون المغربى استلهاما لأحكام الاختصاص المحلى^(٤٨).

نخلص مما تقدم إلى أن العديد من التشريعات العربية إنما تعتق معيار موقع المال كضابط لعقد الاختصاص القضائى الدولى، لمحاكم الدولة المعنية والتي يوجد فيها المال محل النزاع.

تطبيقات قضائية عربية للضابط محل الدراسة

والثابت لنا أن القضاء العربى قد قام بتطبيق الضابط المائل، فى بعض الأحكام الصادرة عنه والتي سنعرض ما تيسر لنا الوقوف عليه منها^(٤٩).

(٤٦) د. عدنان الخطيب، الوجيز فى أصول المحاكمات، الجزء الأول، النظام القضائى فى سورية، قواعد الاختصاص فى القضايا المدنية، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م، ص ١٦٢ - ١٦٤.

(٤٧) كويى (فريدريك)، القانون الدولى والمحلى الخاص فى فلسطين والشرق الأدنى. ترجمة لحسن صدقى الدجاني وصلاح الدين العباس، مطبعة بيت المقدس، القدس ١٩٣١، ص ٢٨٦.
«والدعاوى المتعلقة بملكية أو استعمال مال غير منقول فى فلسطين تقام فى فلسطين»
(٤٨) راجع م ١/٢٨ من قانون المسطرة المدنية (المغربى) سالف البيان.

(١) (١١) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين بجلسة ١٩٩٣/١٠/٢٤ فى الطعن رقم ١٩٩٣/٥٠ - عن القضية رقم ٨/٢٠٠٢/١٩٨٦/٠٢ ، ومما جاء فى هذا الحكم- حسبما هو ثابت من مدوناته، مايلى :

«وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق يتحصل فى أن المطعون ضده (بنك أ. أ. ب. أ.) أقام الدعوى رقم ٨/٢٠٠٢/٨٦/٠٢ بطلب الزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ستين مليون دولار سنغافورى يعادل عشرة ملايين وثمانمائة ألف دينار بحرينى والفوائد بواقع ١٤% سنوياً ابتداء من تاريخ حلول أجل الوفاء حتى تمام السداد قائلاً فى ذلك أن شركة (جى. سى. اس. اى) سنغافورة ، المملوكة للشركة الطاعنة (شركة أ.أ.ل.أ) اقترضت من مجموعة بنوك بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١٩ مبلغ ستين مليون دولار سنغافورى لبناء مجمع فى سنغافورة وبطلب من الطاعنة وبضمانها للشركة المطعون ضده الذى حررت له الطاعنة سنداً إذنيماً مؤرخاً ١٩٨٢/١٠/١٧ تتعهد فيه بسداد مبلغ القرض بمجرد الطلب، وإذ لم يتم سداؤه عند حلول أجله أقام دعواه لمطالبتها به». راجع ملحق هذه الدراسة.

فالثابت هنا ، أن المال محل النزاع كان موجوداً فى البحرين لحظة رفع الدعوى، ويتمثل الأخير فى السند الإذنى المحرر لصالح المطعون ضده ومجموعة البنوك المعنية، وهو منقول معنوى. (٢) الحكم الصادر من محكمة تمييز البحرين بجلسة ١٩٩٦/٢/١١ فى الطعن رقم ٩/١٦٥ ، بخصوص القضية رقم ٤/٢٧٢٣/٩٥/٠٢٠ . ومما جاء فى مدونات الحكم محل الدراسة ما نصه:

«وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل فى أن المطعون ضدهم تقدم إلى المحكمة الكبرى المدنية، بطلب ضمنه أنه يداين الطاعنة الأولى بكفالة وتضامن الطاعنين الثانى والثالث بمبلغ دولاراً أمريكياً بموجب سبع كمبيالات مؤرخة كل منها بمبلغ استحق سدادها فى المدة من إلى ١/٠٠/٩٠، وبلغت جملة قيمتها بالاضافة إلى الفوائد التى استحققت عليها حتى مبلغ ولم يسددها أى من الطاعنين ولخشيتهم من تصريفهم فى أموالهم وسحب أرصدهم وفى الموضوع بالزامهم بالتضامن بأن يؤدوا له المبلغ سالف الذكر أو ما يعادله بالدينار البحرينى والفوائد. من تاريخ وحتى تمام السداد مع الزامهم بالمصاريف

فالثابت مما تقدم : أن المال محل النزاع كان موجوداً فى البحرين لحظة رفع الدعوى، ويتمثل هذا المال فى الكمبيالات سالفة الذكر، وهى منقول معنوى. راجع ملحق هذه الدراسة.

الباب الثانى

موقع المال كضابط للإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية

تمهيد :

هل ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية إذا كان المال محل النزاع موجوداً فى قطر؟
وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، فهل يظل الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية مستمراً إذا ما خرج المال محل النزاع من قطر؟
وأخيراً هل ينعقد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية لدخول المال محل النزاع إلى قطر بعد رفع الدعوى، بعد أن كان هذا المال خارجها لحظة رفعها؟

سوف نحاول الآن الإجابة على التساؤلات السابقة:

تقسيم :

سوف نقسم الباب المائل، على النحو التالى:

الفصل الأول: موقف القضاء القطرى من حالات الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية.

الفصل الثانى: إنعقاد الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية لوجود المال المتنازع حوله فى قطر.

الفصل الأول

موقف القضاء القطري من حالات الاختصاص

القضائي الدولي للمحاكم القطرية

تمهيد :

إذا ما عُرِض نزاع ذو عنصر أجنبي على القضاء القطري، فهل يقوم هذا الأخير برفض نظره في كل الأحوال، أم على العكس من ذلك يتصدى القضاء القطري لنظر جميع المنازعات ذات العنصر الأجنبي التي تعرض عليه؛ أم يتصدى الأخير لتوفير الحماية القضائية في المنازعات ذات العنصر الأجنبي، في بعض الأحيان، في حين أنه يرفض توفير مثل هذه الحماية في حالات أخرى.

مثل هذه التساؤلات، لا يمكن الإجابة عليها، إلا بعد استعراض اتجاهات القضاء القطري في هذا الخصوص. وهذا ما سنقوم بعرضه الآن تفصيلاً.

أولاً : الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٩٩٢/٣٩ بجلسة ١٩٩٢/١١/٧ :

وتخلص وقائع النزاع هنا، في أن (ر. و) وهو مواطن بريطاني الجنسية، قد أقام الدعوى العمالية رقم ١٩٨٩/٤٣ ضد (مؤسسة ت. ك. وشركاه) وهي بدورها بريطانية الجنسية، أمام محكمة العمل طالباً الزامها بأن تؤدي له مبلغ وقدره ريالاً قطرياً وهي عبارة عن مبلغ استحقاق تعويض نهاية الخدمة ومبلغ مقابل أجر ٢٣ يوماً إضافية قام المدعى بالعمل فيها، مع إلزام المدعى عليها المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة (٥٠).

وأسس المدعى دعواه السابقة على أنه إرتبط مع المدعى عليها بعقد عمل الأول بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢ تم التوقيع عليه في لندن للعمل في قطر عندما كانت المستأنف عليها شركة غير ذات مسئولية محدودة، والثاني بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٥ تم التوقيع عليه في قطر بعد أن أصبحت المدعى عليها ذات مسئولية محدودة (٥١) .

(٥٠) راجع مدونات الحكم سالف الذكر ، ص ١ .

(٥١) الحكم السابق ، ذات الموضع .

وبتاريخ ١٩٨٩/٨/١٠ استقال المدعى من عمله فطالب المدعى عليها أن تؤدي له المبلغ المطلوب، إلا أن الأخيرة قد رفضت الاستجابة لطلبه بدعوى أن العقد الأول قد تم توقيعه في لندن متضمناً ما يفيد خضوعه للقانون الانجليزي، وأن عقد العمل الثاني، فإنه وإن كان قد تم توقيعه في قطر، غير أنه نص على أن الأجر المحدد به يشتمل على تعويض نهاية الخدمة وأية تعويضات أخرى، مما حدى به إلى رفع دعواه المائلة بطلباته المتقدمة تطبيقاً لأحكام المادتين ٢٤، ٤٦ من قانون العمل القطري^(٥٢).

وبتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٤ أحالت محكمة العمل الدعوى إلى المحكمة المدنية الكبرى التي أضحت مختصة بالفصل فيها بعد العمل بقانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٩٩٠/١٣ حيث قيدت برقم ١٩٩٠/٨٧٩ مدنية كبرى^(٥٣).

ودفعت المدعى عليها - أمام محكمة أول درجة - .

أولاً : بصفة أصلية :

[١] عدم اختصاص القضاء القطري بنظر الدعوى وانعقاد الاختصاص بذلك للقضاء الإنجليزي ، لأن إرادة الطرفين الصريحة كتابة اتجهت إلى اختصاص القانون والقضاء الانجليزي بالفصل في أى نزاع ينشأ بينهما حول العقدين المبرمين بينهما، نظراً لما هو ثابت من العقدين بأن القانون الإنجليزي هو الواجب التطبيق على تفسير هذين العقدين، كما وأن الطرفين أجنب، وتحرر العقدان مع المركز الرئيسى في لندن، فضلاً على أن المدعى معار إلى المدعى عليها من الجهة التى يعمل فيها أصلاً، وأن تم تكليفه بالعمل في فرع المدعى عليها بالدوحة.

[٢]

ثانياً : بصفة احتياطية :

[١]

[٢]^(٥٤).

^(٥٢) الحكم سالف الذكر ، ص ١ - ٢ .

^(٥٣) الحكم السابق ، ص ٢ .

^(٥٤) الحكم السابق ، ص ٢ .

وبتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨ قضت المحكمة المائلة بنذب خبير حسابي (٥٥) وبتاريخ ١٩٩١/٩/١٥ أودع السيد الخبير تقريره (٥٦).

وبتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠ أصدرت محكمة أول درجة حكمها الذي قضى برفض الدعوى وألزمت المدعى المصاريف استناداً إلى ما تضمنه تقرير الخبير بأنه وفقاً للقانون الإنجليزي الواجب التطبيق وما تضمنه العقدان المبرمان بين الطرفين فإن راتب المدعى يغطي مخصصاته شاملة مكافأة نهاية الخدمة أو أية مستحقات (٥٧).

وحيث أن المدعى سالف البيان، لم يرقه الحكم المتقدم، فقد قام بالطعن عليه بالاستئناف المائل - في ١٩٩٢/٣/١٢ وذلك بموجب الاستئناف رقم ١٩٩٢/٣٩ وطلب في ختام صحيفة استئنافه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف والحكم له ببطلانه (٥٨).

وقد استند المستأنف في استئنافه إلى الأسباب التالية :

أولاً : أنه لا زال يتمسك بأن قانون العمل القطري هو الواجب التطبيق وليس القانون الإنجليزي، نظراً لأن العقدين كان إبرامهما من أجل العمل في قطر وتم تنفيذهما فيها، كما أن عقد العمل الثاني الذي أبرم في قطر أشار بأن الأجر يشمل مكافأة نهاية الخدمة والحقوق الأخرى وفقاً لقانون العمل القطري (٥٩).

ثانياً :

ثالثاً :

رابعاً : (٦٠).

(٥٥) الحكم السابق ، ص ٢ .

(٥٦) الحكم السابق ، ص ٣ .

(٥٧) الحكم السابق ، ص ٣ .

(٥٨) الحكم سالف البيان ، ص ٣ .

(٥٩) الحكم المتقدم ، ص ٣ .

(٦٠) الحكم سالف البيان ، ص ٤ .

وبجلسة المرافعة أمام محكمة الاستئناف، مثل الطرفان وأصر المستأنف على استئنافه، بينما تقدمت المستأنف ضدها بمذكرة تمسكت في ختامها أصلياً بما سبق أن أبدته من دفوع ودفاع أمام محكمة أول درجة واحتياطياً رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف^(٦١).

وقد تم حجز الاستئناف المائل للحكم لجلسة ١٩٩٢/١١/٧، ومما جاء في أسباب هذا الحكم :

«وحيث أن الاستئناف رفع في الميعاد واستوفى سائر أوضاعه المقررة قانوناً فيكون مقبول شكلاً^(٦٢) وحيث أنه من المقرر وفقاً لنص كل من المادتين ١٦٩ ، ١٧٠ من قانون المرافعات (القطري) أنه يترتب على الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف وعليها أن تنتظر الاستئناف على ما يقدم إليها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك أمام محكمة أول درجة. ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء التي أغفلت الفصل فيها أو التي فصلت فيها بغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعى فيه متى كان الحكم قد صدر لصالحه في الدعوى وكان لم يثبت تنازله عن التمسك بشئ من هذه الأوجه صراحة أو ضمناً وإذا كان الثابت من الأوراق أن المستأنف ضدها تمسكت أصلياً بعدم اختصاص القضاء القطري بنظر النزاع إذ اتجهت إرادة الطرفين على عقد الاختصاص للقضاء الإنجليزي مستدلاً على ذلك من النص في العقدين على أن القانون الإنجليزي الواجب التطبيق في تفسير العقدين وأن الطرفين أجانب وتم تحرير العقدين بالمركز الرئيسى للمستأنف عليها في لندن ولم تتناول محكمة أول درجة هذا الدفع في حكمها صراحة وإنما في قضائها في النزاع المطروح ما ينطوي ضمناً باختصاصها بنظره. ومن ثم يغدو هذا الدفع مطروحاً على المحكمة الاستئنافية خاصة وأن المستأنف ضدها تمسكت به أمام محكمة أول درجة»^(٦٣).

(٦١) الحكم المتقدم ، ذات الموضع .

(٦٢) الحكم سالف البيان ، ص ٤ .

(٦٣) الحكم السابق ، ص ٤ .

«وحيث أنه من المقرر أن المقصود بالاختصاص الدولي للمحاكم، هو بيان الحدود التي تباشر فيها الدولة سلطاتها القضائية بالمقابلة للحدود التي تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، أي بيان الحدود التي تباشر فيها محاكم الدول الأجنبية هذه الوظيفة. فالمشرع في كل دولة يضع القواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية. وإذا كان الفقه الدولي لم يتوصل حتى الآن إلى بناء نظرية عامة للاختصاص القضائي الدولي أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لتنازع القوانين - إلا أن الدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترك معظم الدول في الأخذ بها في الاختصاص القضائي الدولي هي» (٦٤) :

«أولاً : مبدأ قوة النفاذ فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الحكم الصادر عنها.

ثانياً : اختصاص محكمة موطن المدعى عليه .

ثالثاً : اختصاص محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقولاً مادياً .

رابعاً : اختصاص محكمة محل الالتزام فتختص محاكم دولة محل الالتزام وفقاً لهذا المبدأ بالمنازعات المتعلقة به ومحل الالتزام قد يكون محل إنشائه كمحل انعقاد التصرف القانوني أو محل وقوع الفعل الضار وقد يكون محل تنفيذ الالتزام كما هو الشأن بالنسبة لمكان تنفيذ العقد، فإذا نشأ الالتزام في دولة معينة أو تم تنفيذه في إقليمها انعقد الاختصاص لمحاكمها وفقاً لهذا المبدأ.

خامساً : جنسية المدعى عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسي مؤداه أن من وظائف قضاء الدولة إقامة العدل بين رعاياها.

سادساً : الخضوع الاختياري بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمبادئ المتقدمة - تنازع الاختصاص القضائي الدولي للدكتور هشام صادق ص ٤٤ وما بعدها» (٦٥).

(٦٤) الحكم المتقدم ، ص ٤ .

(٦٥) الحكم السابق ، ص ٥ .

وأضافت محكمة الاستئناف في أسباب حكمها سالف البيان أنه «وإذا كانت مختلف الدول تجيز اختصاص محاكمها على أساس الإرادة فإنها لا تجيز الخروج عليه على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تباشرها الدولة في الحدود التي تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التي تراها دون غيرها، من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم في الخارج جديرة بأن تكفل هذه الغاية - القانون الدولي الخاص للدكتور عز الدين عبد الله - الطبعة السادسة ، البند ١٩٧، ولا يوجد تلازم بين الاختصاص القضائي والاختصاص التشريعي، بمعنى أن المحكمة المختصة يصح أن تطبق في النزاع قانوناً غير قانونها فيصح أن تقضى قواعد الاختصاص القضائي باختصاص محكمة معينة بينما تقضى قواعد الاختصاص التشريعي تطبيق قانون آخر غير قانون هذه المحكمة، وأن ذلك لا يمنع أن يؤثر أحدها في الآخر مثل التزام المحكمة التي ينعقد لها الاختصاص بتطبيق ما يقضى به النظام العام الوطني على المنازعة المطروحة - المرجع الأول ص ٤ - المرجع الثاني البندان ٢، ١٦٠ وإذا كان ذلك وكان المشرع القطري لم يعالج القواعد التي تبين حدود ولاية القضاء لمحاكم قطر أى الاختصاص القضائي الدولي على غرار ما نهجت بعض التشريعات ومنها المشرع المصري في قانون المرافعات، إذ جمع هذه القواعد في صيغة واحدة أفرد لها الفصل الأول من الكتاب الأول - المواد من ٢٨ إلى ٣٥، وقد عقد في البند الثاني من المادة ٣٠ الاختصاص لمحاكم مصر إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود فيها أو كانت متعلقة بالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها»^(٦٦) لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن ... الأمر الذي تكون معه الدعوى وفقاً للمبدأ الرابع من المبادئ القانونية المتقدمة من اختصاص القضاء القطري بنظرها...»^(٦٧).

وقد انتهت المحكمة المتقدمة إلى الحكم « أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً. ثانياً : برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى واختصاصها، ثالثاً : »^(٦٨).

(٦٦) الحكم السابق ، ص ٥ .

(٦٧) الحكم السابق ، ص ٦ .

(٦٨) الحكم السابق ، ص ٨ .

ثانياً : الحكم الصادر فى الاستئناف رقم ١٩٩٢/١٧٥ بجلسة ١٩٩٥/٤/٨ :

تخلص وقائع هذا النزاع، فى أن المدعين (ع.ح.ن)، (ع.ج.ن) قد أقاما الدعوى المدنية رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ فى مواجهة (ن.ش) مدير شركة (ق.أ.خ.م) طالبين الحكم بتعيين خبير من المحكمة لضبط ورصد حساب الشركة ومدى حجم وتحديد مسئوليته مدنياً وقضائياً وحقوق الطالبين والعملاء والتعويض المقابل لها^(٦٩).

كما أقام (ع.ج.ن) الدعوى المدنية رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ ضد شركة (ق.أ.خ.م) بطلب تصفية الشركة المدعى عليها قضائياً وتعيين مصفيا لها و.... ثم طلب إدخال كل من شركة (أ.ل.و) + (ن.ج.ش) + (ع.ن) بوصفهم مدعى عليهم فى الدعوى سالفة الذكر. فضلاً عن ذلك أقام المدعى (س.ف.ر) الدعوى المدنية رقم ١٤٠١/١٥٣ هـ ضد شركة (ق.أ.خ.ن) ممثلة فى الشريكين (ع.ح.ن) + (ع.ح.ن) ثم عدل شكل دعواه بإدخال كل من (ع.ح.ن) و (ع.ح.ن) ليحكم ضدهما بإلزامهما مع الشركة المدعى عليها بالتضامن بمبلغ وقدره دولاراً أمريكياً^(٧٠).

كما أقام (ع.ح.ن) الدعوى المدنية رقم ١٤٠١/٢٦٨ هـ ضد (ع.ن.م) بطلب إلزامه بمبلغ وقدره ريالاً قطرياً على أساس أنه اختلس هذا المبلغ - ثم عدل طلباته إلى إلزام المدعى عليهما (ع.ن.م) + (ن.ح.ش) فى الدعوى الأصلية والدعوى الفرعية بمبلغ وقدره ... ريالاً قطرياً على أساس أنها مبالغ بددها المدعى عليهما سالفى الذكر^(٧١).

كما أقام (ي.ع.أ) الدعوى المدنية رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ ضد شركة (ق.أ.خ.م) ويمثلها (ع.ح.ن) + (ع.ح.ن)، ثم عدل شكل دعواه بأن طلب الحكم بإلزام كل من (ع.ح.ن) + (ع.ح.ن) بالتضامن بينهما وبين الشركة بأن يدفعها له مبلغاً وقدره دولاراً أمريكياً و^(٧٢).

(٦٩) الحكم سالف الذكر ، ص ٢ .

(٧٠) الحكم المتقدم ، ص ٢ .

(٧١) الحكم المتقدم ، ص ٣ .

(٧٢) الحكم سالف الذكر، ص ٣ .

كذلك أقام بنك الدولة الهندي، الدعوى المدنية رقم ١٤٠٢/٤٤ هـ ضد كل من شركة (ق.أ.خ.م) و (ع.ح.ن) + (ع.ح.ن) ... وضد (ن.د.ك.لندن) بصفتها شريك في شركة (ق.أ.خ.م) طالباً إلزام المدعى عليهم بأن يؤدوا له مبلغاً وقدره ريالاً قطرياً، ثم قصره إلى مبلغ ريالاً قطرياً (٧٣).

وقد قامت محكمة أول درجة بضم كافة الدعاوى السابقة إلى الدعوى ١٤٠٠/٥٦٥ هـ لوحدة الموضوع والارتباط (٧٤).

وقد تم ندب خبير في الدعوى السابقة والدعاوى المضمومة إليها، وقدم الأخير تقريراً خلاص فيه إلى أن (٧٥).

وبجلسة ١٩٩٢/٩/٢٩، قضت محكمة أول درجة بالآتي:

أولاً : في الدعوى ١٤٠٠/٥٦٥ هـ بانقضاء شركة (أ.ق.خ.م)

ثانياً : في الدعوى ١٤٠٠/٤٦٤ هـ بعدم قبولها

ثالثاً : في الدعوى رقم ١٤٠١/٢٦٨ هـ . بعدم قبولها

رابعاً : في الدعوى ١٤٠١/١٥٣ هـ رفضها

خامساً: في الدعوى ١٤٠١/٢٨٢ هـ بإلزام شركة (أ.ق.خ.م) بـ.....

سادساً: في الدعوى ١٤٠٢/٤٤ هـ بإلزام شركة (أ.ق.خ.م) بـ..... (٧٦).

وحيث أن (ع.ح.ن) ، (ع.ح.ن) لم يرتضيا هذا القضاء فطعنا عليه بالاستئناف وذلك بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٩ في مواجهة..... بطلب الحكم .

أولاً :

ثانياً :

ثالثاً :

رابعاً :

خامساً :

سادساً : (٧٧).

(٧٣) الحكم المتقدم ، ص ٣.

(٧٤) الحكم المتقدم ، ص ٣.

(٧٥) الحكم المتقدم ، ص ٥.

(٧٦) الحكم المتقدم ، ص ٦.

(٧٧) الحكم المتقدم ، ص ٧.

وقد استند المستأنفان في استئنافهما المائل إلى أن وبتاريخ ١٩٩٤/٣/٣١ قدم الحاضر عن المستأنف (ع.ح.ن) مذكرة إلى قلم الكتاب طلب فيها فتح باب المرافعة مسببا طلبه إلى عدم الاختصاص الولائي لمحاكم قطر لنظر دعوى (ي.أ.٠) على أساس أن اتفاقية تشغيله إدارة حساب المدعى مع شركة (أس. ليمتد لندن) المؤرخة ١٩٨٠/٣/١٤ وسند الايضال المؤرخ ١٩٨٠/٤/١٥ وهما المقدمان الى المصفي والمنوه عنهما في تقرير المصفي فإن البند الأخير من تلك الاتفاقية ينص على إسناد الاختصاص القضائي إلى المحاكم البريطانية في حالة نشوء أى نزاع بين الأطراف وعلى وجوب تطبيق القانون الإنجليزي مما يكون الدفع بعدم الاختصاص الولائي لمحاكم قطر له ما يبرره ولتمكنه من وضع هذا الدفع قيد المناقشة لأنه أحد أوجه الدفع الجدية والجوهرية التى يجوز تقديمها فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى ومن شأنها تغيير وجه الرأى الذى انتهت إليه محكمة أول درجة (٧٨).

وقد تمت اعادة الاستئناف للمرافعة وحضر الأطراف وقدم كل من الحاضر عن المستأنفين مذكرتين صمما فيها على الطلبات السابقة كذلك وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم (٧٩).

ومما جاء فى أسباب الحكم الاستئنافى المعروف، «أنه فى ردنا على الدفع الأول والمتمثل فى عدم الاختصاص الولائى فالمقصود بالاختصاص الدولى للمحاكم هو بيان الحدود التى تباشر فيها الدولة سلطتها القضائية بالمقابلة للحدود التى تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، فالمشرع فى كل دولة يضع القواعد التى يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية، وإذا كان الفقه الدولى لم يتوصل حتى الآن الى بناء نظرية عامة للاختصاص القضائى الدولى أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لتنازع القوانين - إلا أن الدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترك معظم الدول فى الأخذ بها فى الاختصاص القضائى الدولى وهى :

(٧٨) الحكم سالف الذكر، ص ١٠.

(٧٩) الحكم السابق، ص ١١.

أولاً : مبدأ قوة النفاذ فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الحكم الصادر عنها.

ثانياً : اختصاص محكمة موطن المدعى عليه - وهذا المبدأ يعتبر من أهم المبادئ التي يقوم عليها كل من الاختصاص الدولي والاختصاص الداخلي المحلي للمحاكم باعتبار أن المدعى هو الذي يسعى إلى محكمة المدعى عليه ليقاضيه أمامها ولأنها هي القادرة على إلزامه بالحكم الصادر ضده .

ثالثاً : اختصاص محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقول مادياً.

رابعاً : اختصاص محكمة محل الالتزام فتختص محاكم دولة محل الالتزام وفقاً لهذا المبدأ بالمنازعات المتعلقة به، ومحل الالتزام قد يكون محل إنشائه كمحل انعقاد التصرف القانوني أو محل وقوع الفعل الضار، وقد يكون محل تنفيذ الالتزام كما هو الشأن بالنسبة لمكان تنفيذ العقد، فإذا نشأ الالتزام في دولة معينة أو تم تنفيذه في إقليمها انعقد الاختصاص لمحاكمها وفقاً لهذا المبدأ.

خامساً : جنسية المدعى عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسي مؤداه أن من وظائف قضاء الدولة إقامة العدل بين رعاياها.

سادساً : الخضوع الاختياري بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمادة المتقدمة.

وإذا كانت مختلف الدول تجيز اختصاص محاكمها على أساس الإرادة، فإنها لا تجيز الخروج عليه على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تباشرها الدولة في الحدود التي تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التي تراها دون غيرها من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم في الخارج جديرة بأن تكفل هذه الغاية (يراجع في ذلك القانون الدولي الخاص للدكتور عز الدين عبد الله - الطبعة السادسة - البند ١٩٧، تنازع الاختصاص القضائي الدولي للدكتور هشام صادق - ص ٤٤ وما بعدها، إستئناف عال رقم ١٩٩٢/٣٩ الصادر من هذه الدائرة)، وبالتالي تأسيس على ما تقدم بيانه فإن المنازعة محل الطعن قد

توافرت في شأنها شروط المبادئ التي أقرها الفقه الدولي من اختصاص محاكم دولة قطر بنظرها - إذ تتوفر لديها القدرة الفعلية على كفالة آثار الحكم، كما يقع في دائرتها موطن الخصوم وموقع المال ومحل الإلتزام ، كما أن الخصوم يتمتعون بجنسيتها الأمر الذي يكون معه الدفع فاقد الأساس وبالتالي يتعين رفضه، كما أن»^(٨٠) .

ثالثاً : الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩٥/٥٠٤ بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٧ من المحكمة المدنية الكبرى بالدوحة :

وتخلص وقائع النزاع في هذه الدعوى في أن الشركة (أ.أ.أ.) + الشركة (أ.أ.أ.أ.) قد أقامت دعوى أمام محكمة أول درجة، بطلب الحكم بإلزام شركة (ف.س.ب) بأن تدفع لهما مبلغاً وقدره ريالاً قطرياً و وقالت الشركتان المدعيتان أنهما قد اتفقتا مع الشركة المدعى عليها، على أن تقوم الشركة المدعية الأولى بتقديم خدماتها للشركة المدعى عليها بخصوص المناقصة الخاصة بتطوير مصنع ... في وذلك بموجب خطاب مؤرخ ١٩٩١/٨/٩، التزمت المدعى عليها بموجبه بدفع عمولة مقدارها ٦% من قيمة المشروع. وقد قامت الشركة المدعية الأولى بتقديم خدماتها بالفعل للشركة المدعى عليها وبعد أن فازت المدعى عليها برسو المناقصة عليها في فوجئت الشركة المدعية الأولى، بأن الشركة المدعى عليها تنتكر للاتفاق السابق ومن ثم تمت إقامة الدعوى الماثلة^(٨١).

وبجلسة ١٩٩٦/١/٣٠ تقدم الحاضر عن المدعى عليها بمذكرة ضمنها دفعا بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع على أساس أن موطن المدعية بدولة الأردن وموطن المدعى عليها بدولة فرنسا وأن محاكم هذه الأخيرة هي المختصة بنظر الدعوى، كما دفع.....»^(٨٢)

وذهبت المحكمة المدنية الكبرى بالدوحة في حكمها المائل، إلى أنه:

(٨٠) الحكم السابق ، ص ١٥ - ١٦ - ١٧ .

(٨١) الحكم السابق ، ص ١ - ٢ .

(٨٢) الحكم المتقدم ، ص ٢ .

«وحيث أنه عن نطاق الدفع بعدم الاختصاص الدولي - فتقرر المحكمة بداءة أن الدفع به من النظام العام نزولاً على حكم المادة ٧٣ مرافعات. لتعلقه بولاية القضاء الوطني تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى. وقد نصت المادة السادسة من قانون المواد المدنية والتجارية رقم ١٩٧١/١٦٠ على أن تسرى على قواعد الاختصاص وجميع المسائل المتعلقة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تبأشر فيه الإجراءات وهو في الحالة المعروضة بالقانون الوطني القطري - فيتعين لذلك الرجوع الى نصوصه لتحديد ولاية محاكم الدولة. وإذ خلا هذا القانون من نص يعالج مسائل تنازع الاختصاص الدولي فإن مؤدى ذلك هو اتباع المبادئ العامة التي أرساها الفقه والقضاء الدولي في هذا الشأن - ويلاحظ في هذا المجال أن قواعد الاختصاص الدولي تتصف كغيرها من القواعد بحسب الأصل العام بوظيفتها. فالمشرع في كل دولة يضع القواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية ومع ذلك فهناك قواعد مشتركة تعود الى فكرة سيادة الدولة من جهة وحاجة المعاملات الدولية من جهة أخرى. وهى اعتبارات تشترك كافة الدول في الحفاظ عليها والعمل بها. ولم يتوصل الفقه الدولي حتى الآن الى تبنى نظرية عامة للاختصاص أسوة بما فعل بالنسبة لتنازع القوانين - ولذلك فقد اضطر إلى الاستعانة بأحكام الاختصاص الداخلى ليستعير منها ما يراه ملائماً لطبيعة الاختصاص الدولي. وبالذات قواعد الاختصاص المحلى التي تعتبر أقرب القواعد الداخلية الى طبيعة الاختصاص الدولي على أساس أن كلا منها ينظم الاختصاص المكانى الاقليمى للمحاكم المختلفة مع فارق واحد هو أن قواعد الاختصاص الدولي تهدف الى تحديد اختصاص محاكم الدولة بوجه عام فى مواجهة محاكم الدول الأخرى وكل منها يخضع لسيادة إقليمية خاصة به - ويقيم الفقه الاختصاص على مبادئ أساسية هى :-

١/ مبدأ قوة النفاذ. ويرجع أصل هذا المبدأ إلى الفقه الأنجلوسكسونى والذي يرى أن تختص محاكم الدولة بالمنازعات التى تملك فى شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التى تجعلها قادرة على كفالة الدولة آثار الحكم فى الخارج أمر يمكن تداوله بعد صدوره كما يمكن للمدعى المماطل تفاديه بعد صدوره.

٢/ اختصاص - محكمة موطن المدعى عليه - ويعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي يقوم عليها كل من الاختصاص الدولي والاختصاص الداخلي أيضاً باعتبار أن المدعى هو الذي يسعى إلى محكمة المدعى عليه ليقاضيه أمامها وأن الأصل في الإنسان هو براءة الذمة وعلى من يدعى بحق في مواجهته أن يسعى إليه في موطنه.

٣/ محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقولاً.

٤/ اختصاص محكمة محل الالتزام. والذي قد يكون محل منشأ الالتزام أى محل انعقاد التصرف القانوني أو محل وقوع الفعل الضار وقد يكون محل تنفيذ الالتزام.

٥/ محكمة جنسية المدعى عليه - أى أن تختص مداخل الدولة بالفصل في الدعاوى المقامة على رعاياها أينما وجدوا لعدم حرمان الأفراد من حقوقهم في واجب الدولة نحو إقامة العدل بينهم.

وبإنزال القواعد المتقدمة - فيما عدا المبدأ الأول والذي لم يقره القضاء حسبما سلف - على واقع الدعوى - فإنه من الواضح عدم توافر أى مبرر لاختصاص دولة قطر بنظرها - فالمدعى عليها بلا خلاف موطنها فرنسا - وليس هناك موقع مال يعتد به - كما أن محل الالتزام لا يمكن اعتباره داخل دول قطر بعد أن قررت المدعيتان صراحة أن تتكرر المدعى عليها لهما حصل عقب رسو المزايمة عليها مباشرة وقبل أن تمارس أى عمل على أرضها وبعد أن تمت المفاوضات بينها وبين المدعية الأولى والتي تتوطن بدولة الأردن - وإن كانت بعض التشريعات قد اعتدت بجنسية المدعى أو موطنه. إلا أن ذلك كان استثناء وفي حالات خاصة اقترنت بشرط انطباق القواعد الموضوعية للقانون الوطني على موضوع النزاع. وهى تقصد بذلك قواعد الأحوال الشخصية دون غيرها والتي يحيل إليها القانون الأجنبي أحياناً، وباعتبار أن الدولة صاحبة هذه القواعد هى الأقدر على تفسيرها وتطبيقها. أما فى المسائل المدنية العادية فإن تطبيق القواعد الموضوعية الوطنية يكون عادة مصاحباً لتوافر قاعدة محكمة محل الالتزام. وهذا الحالة غير متوافرة فى النزاع المعروض. وتخلص المحكمة مما تقدم إلى أن محاكم دولة قطر ليست مختصة

بنظر الدعوى المقامة من كلا المدعيتين وهو أمر تقضى به المحكمة سواء دفع به الخصوم أو لم يتمسكوا به إعمالاً لنص المادة ٧٣ من قانون المرافعات. فيتعين القضاء بذلك. مع إلزام المدعيتين مصاريف دعواهما عملاً بالمادة ١٣١ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى. وألزمت المدعيتين مصاريف دعواهما. وخمسة آلاف ريال مقابل أتعاب المحاماة.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة اليوم ١٩٩٦/٥/٢٧م باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر...»^(٨٣) (٨٤).

رابعاً : الحكم الصادر من محكمة استئناف الدوحة فى الاستئناف رقم ١٩٩٦/١٦٦ فى ١٩٩٧/١/١٨ :

«وحيث أن حكم محكمة أول درجة لم يصادف قبولاً لدى المستأنفين قطعنا عليه بالاستئناف المائل بصحيفة أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٥ فقيدت برقم ١٩٩٦/١٦٦ وأعلنت قانوناً طلبتاً فى ختامها قبول الاستئناف شكلاً، وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها، وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفضل فيها مع إلزام المستأنف عليها الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة، واستندتاً فى استئنافها إلى الأسباب التالية:

أولاً : الحكم المستأنف شابه قصور التسبيب فلم يتعرض لمفهوم فكرة السيادة لارتباط المنازعة بالدولة عن طريق أحد أفرادها سواء كان هذا الارتباط مادياً كالإقامة أو التوطن أو كان معنوياً كالانتماء لجنسية الدولة أو حتى مجرد الخضوع للولاية القضائية للدولة أو ارتباط المنازعة بالدولة عن طريق موضوع النزاع، فإذا توافر هذا الارتباط بأى رابطة جدية أو قانونية فإن الاختصاص القضائى بنظر النزاع ينعقد لمحاكم الدولة بغض النظر عن كون هذا النزاع

(٨٣) الحكم مالف البيان ، ص٣-٤-٥.

(٨٤) وسوف نعود إلى مناقشة هذا القضاء عندما نتصدى لشرح أحكام الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية ، وقد اكتفينا هنا بعرض نص الحكم الاستئنافى المعلى .

مرتبطاً بنظام قانون آخر أى بقضاء دولة أخرى. وقبول المستأنف عليها الضمنى لاختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع بالنسبة للمستأنفة الثانية وهذا القبول يقتضى نظراً للارتباط وحرصاً على وحدة الخصومة انعقاد الاختصاص للمحاكم القطرية بنظر الدعوى برمتها.

ثانياً : الحكم المستأنف خالف صحيح القانون، وذلك حين قررت المحكمة أن نطاق الدفع بعدم الاختصاص الدولى بأنه يدفع من النظام لعام نزولاً على الحكم المادة (٧٣) مرافعات لتعلقه بولاية القضاء ^(٨٥) الوطنى تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع فى أية حالة كانت عليها الدعوى، فإن ما اتجهت إليه المحكمة يعد خلط بين أنواع الاختصاص المختلفة والمقصود بالولاية فى مفهوم تلك المادة هو ولاية كل جهة من جهات القضاء المختلفة داخل الدولة الواحدة وليس ولاية القضاء للدولة بصفة عامة. والمعروف بالاختصاص القضائى الدولى (الاختصاص العام) فالمشرع القطرى لم يورد أحدس للاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية فى المسائل المدنية والتجارية ولا للدفع المتعلق بهذا الاختصاص، مما يبعد تماماً بالدفع بعدم الاختصاص محاكم الدولة عن معنى التعق بالنظام.

ثالثاً : الحكم المستأنف أخطأ فى تطبيق القانون فالمحاكم القطرية مختصة بنظر النزاع المائل فرابطة الدولة بالنزاع بأية رابطة جدية أو قانونية شخصية كانت أو موضوعية كفىل بأن ينعقد به الاختصاص لمحاكم الدولة بنظر النزاع بغض النظر عن دخول نظره فى اختصاص قضاء دولة أخرى إن كان - فالدعوى مرفوعة بطلب عمولة بموجب اتفاقية جرى تنفيذها فى قطر بهدف مساعدة المستأنف عليها فى إجراءات دخولها فى المناقصة الخاصة بتوسيع وتطوير مصنع بأم باب بدولة قطر واستحقاق العمولة وهو رسو لهذه المناقصة على المستأنف عليها أى أن محل تنفيذ العقد بين الطرفين (طرفى النزاع) بحسب الدعوى هو دولة قطر وهذه هى إحدى الروابط الجدية التى تكفل أى منها لانعقاد الاختصاص لمحاكم دولة قطر بنظر النزاع. فانعقاد الاختصاص لمحاكم الدولة تأسيساً على كون إقليمها هو محل تنفيذ العقد المقصود به أن يكون

(٨٥) الحكم السابق، ص ٤ .

إقليم الدولة هو المكان الذى جرى فيه تنفيذ العقد أو الذى كان يجب تنفيذه فيه. فإن لم يكن قد جرى أى تنفيذ لهذا العقد على أرض دولة قطر فإن هذا لا يحول دون انعقاد الاختصاص لمحاكمها بنظر ما يثور من نزاع بشأن هذا العقد طالما أنه بحسب الدعوى كان متفقاً على تنفيذه على أرض قطر. هذا وإن ^(٨٦) المستأنف عليها أمام محكمة أول درجة لم تدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى فيما بينها وبين المستأنفة الثانية وبالتالي وعلى أساس قاعدة الخضوع الاختيارى يكون الاختصاص قد انعقد للمحاكم القطرية بنظر الدعوى فيما بين المستأنفة الثانية والمستأنف عليها وطالما أن الدعوى واحدة وموضوعها واحد فيما بين المستأنفين وبين المستأنفة فإن الارتباط هو ما يقتضيه حسن سير العدالة فى النزاع، هذا بالإضافة إلى أن المستأنف عليها وإن كانت شركة أجنبية رسا عليها مشروع توسعة وتطوير مصنع فى ١٤/١١/١٩٩٤ فإنها اتخذت من ذلك موطن أعمال فى دولة قطر بشأن النشاط المتصل بالمشروع المذكور مما صدر استثناء لها من أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ بتنظيم استثمار رأس المال غير القطرى فى النشاط الاقتصادى وتقيدتها فى سجل المقاولين والترخيص لها بالعمل فى موقع المشروع بأم باب.

وحيث أن الدعوى تداولت على النحو المبين بمحاضر جلساتها حيث مثل كل من الطرفين وأصر الحاضر عن المستأنفين على ما تغياه من استئنافه، بينما تقدم الحاضر عن المستأنف عليها بمذكرة دفاع ضمنها الرد على الاستئناف وطلب فى ختامها ورفض الاستئناف موضوعاً لعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به مع إلزام المستأنفين الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة عن درجتى التقاضى. ^(٨٧).

ومما جاء فى حيثيات الحكم المائل

وحيث أنه من المقرر أن المقصود بالاختصاص الدولى للمحاكم، هو بيان الحدود التى تباشر فيها الدولة سلطتها القضائية بالمقابلة للحدود التى تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، أى بيان الحدود التى تباشر فيها محاكم الدول

^(٨٦) (الحكم السابق ، ص ٥ .

^(٨٧) (الحكم السابق ، ص ٦ .

الأجنبية هذه الوظيفة، فالمرجع في كل دولة يضع القواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية، وإذا كان الفقه الدولي لم يتوصل حتى الآن إلى بناء نظرية عامة للاختصاص القضائي الدولي أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لتنازع القوانين - إلا أن الدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترك معظم الدول في الأخذ بها في الاختصاص القضائي الدولي وهي :-

أولاً : مبدأ قوة النفاذ، فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الأحكام الصادرة عنها.

ثانياً : اختصاص محكمة موطن المدعى عليه (أو محل إقامته) وعلى أساس هذا المبدأ ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التي يوجد بها موطن المدعى عليه أو محل إقامته وهو ضابط شخصي وإقليمي لأنه مبني على الصلة بين الشخص وإقليم الدولة وهو ضابط قانوني لأنه مبني على فكرة قانونية وهو ضابط عام لأنه لا يقتصر على طائفة معينة من المنازعات، ومن المفهوم أن قاعدة انعقاد الاختصاص على أساس موطن المدعى عليه يشمل الموطن العام والموطن الخاص مثل موطن الأعمال أو الموطن التجاري.

ثالثاً : اختصاص محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقولاً مادياً^(٨٨).

رابعاً: اختصاص محكمة محل مصدر الالتزام أو محل تنفيذه. وعلى أساس الأول ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التي يوجد محل نشوء الالتزام (إبرام التصرف القانوني) أو محكمة وقوع الفعل وعلى هذا ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التي يوجد بها محل التنفيذ وهذان الضابطان موضوعيان لأنهما يكفيان لعقد الاختصاص بصرف النظر عن أشخاص الخصم ومحل وقوع الفعل ضابط واقعي. وعلى ذلك فإذا كان نشوء الالتزام أو تنفيذه قد تم داخل إقليم الدولة فإن الاختصاص ينعقد لمحاكم هذه الدولة. والواقع أن محكمة محل الالتزام تكون أقدر على الفصل في النزاع مما يحقق مصلحة الخصوم ويؤدي إلى اضطراد المعاملات الدولية.

(٨٨) الحكم السابق ، ص ٨ .

خامساً : جنسية المدعى عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسى مؤداه أن من وظائف قضاء الدولة إقامة العدل بين رعاياها.

سادساً : الخضوع الإدارى أو قبول ولاية القضاء بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمبادئ المتقدمة .

سابعاً : حالة الارتباط وعلى أساسه ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة القائمة أمامها دعوى مختصة بها بدعوى أخرى غير مختصة بها بذاتها، ومن أوضح صور الارتباط وجود وحدة السبب أو فى الموضوع أو فى الخصوم بين الدعويين.

وإذا كانت مختلف الدول تجيز اختصاص محاكمها على أساس الإرادة فإنها، لا تجيز الخروج عليه على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تباشرها الدولة فى الحدود التى تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التى تراها دون غيرها من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم فى الخارج كفل هذه^(٨٩) الغاية (يراجع فى ذلك القانون الدولى الخاص للدكتور عز الدين عبد الله - الطبعة السابعة - البند ١٧٠ - ص ٦٤٤ وما بعدها. تنازع الاختصاص القضائى الدولى للدكتور هشام صادق. ص ٤٤ وما بعدها. الوجيز فى القانون الدولى الخاص للدكتور فؤاد عبد المنعم رياض والدكتورة سامية راشد - طبعة سنة ١٩٧١ - ص ٤٦٠ وما بعدها. مبادئ الاختصاص القضائى الدولى وتنفيذ الأحكام الأجنبية للدكتور أحمد قسنت الجداوى. طبعة سنة ١٩٧٢. ص ٧٢ وما بعدها. استئناف على رقم ١٩٩٢/٣٩ صادر من هذه الدائرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٧، استئناف على آخر رقم ١٩٩٢/١٧٥ صادر من هذه الدائرة فى ١٩٩٥/٤/٨».

«لما كان ذلك وكان الثابت أن النزاع المطروح يدور حول طلب الطاعنين إلزام المطعون عليها بعمولة اتفق عليها بينهم نظير ما قامت به من مساعدة المطعون عليها فى إجراءات دخول المناقصة الخاصة بتوسيع وتطوير مصنع بدولة قطر، وقد رست المناقصة عليها فعلاً مما مؤداه أن تنفذ

(٨٩) الحكم السابق ، ص ٩ .

هذا الاتفاق كان محله دولة قطر أو في الأقل القليل متفق بينهما على تنفيذه في دولة قطر بصرف النظر عن مدى صحة هذا الاتفاق من عدمه ومناطق استحقاق العمولة هو رسو المناقصة على المطعون عليها لاسيما وأن هذه الأخيرة تسلم بأن الأمر مع الطاعنين لم يخرج عن حدود مفاوضات إلى حيز اتفاق بينهم، وكان الثابت أيضاً أن المطعون عليها بعد أن رست عليها المناقصة قد اتخذت لها موطن أعمال في دولة قطر بعد أن قيدت في سجل المقاولين خلال فترة تنفيذ المشروع الخاص لمزاولة نشاط في المدة من ١٩٩٥/١/١ إلى ١٩٩٧/٥/٢٣ كما حصلت على رخصة تجارية لذات الغرض من الجهة الإدارية المختصة، هذا إلى جانب أن الطاعنة الثانية هي منشأة قطرية جنسية وموطناً مما مفاده أن هذه الروابط القانونية^(١٠) المتقدمة تجعل الاختصاص معقود لمحاكم دولة قطر بنظر النزاع. وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يتعين القضاء في موضوعه بإلغاء ذلك وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها. لما كان ذلك فإنه لا محل لبحث ما أثير بشأن تعلق الاختصاص الدولي بالنظام العام من عدمه، أما سائر الدفوع المتعلقة بصفة الخصوم من عدمه فمحل بحثها عند نظر موضوع النزاع.

وحيث أنه عن مصاريف هذا الاستئناف فتلزم بها المطعون عليها طبقاً للمادتين ١٣١، ١٧١ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً، وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص محاكم دولة قطر بنظر النزاع وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها وألزمت المطعون عليها مصاريف الاستئناف ومبلغ مائتي ريال مقابل أتعاب المحاماة.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة اليوم ١٩٩٧/١/٨ م باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أخير دولة قطر...»^(١١).

(١٠) الحكم السابق، ص ١٠.

(١١) الحكم السابق، ص ١١.

وهكذا يتأكد لنا الدور الفعال الذي يلعبه القضاء والفقه في حالة غياب النصوص القانونية.

لمزيد من التفاصيل راجع في ذلك :-

هذه هي أهم الأحكام الصادرة عن القضاء القطري بخصوص تحديد حالات الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية.

والمبادئ التي أرساها القضاء القطري والمستمدة من العمل الدولي، إنما تحتاج إلى دراسات تحليلية، بحيث يتم تحديد مضمون ونطاق كل مبدأ من المبادئ سالفة الذكر، وذلك على النحو الذي سنراه تفصيلاً في دراسات قادمة بإذن الله تعالى، وسوف يقتصر الأمر هنا على دراسة مبدأ وحيد منها وذلك في الباب الثاني.

وبيان ذلك، أن القضاء القطري قد اعتمد مبدأ هاماً، هو إنعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، كلما كان المال المتنازع حوله موجوداً في قطر.

وإزاء ذلك نتساءل عن مضمون المبدأ المائل.

هذا ما سنوضحه في الصفحات التالية:

Peschka (V.), The relation of written and unwritten sources of law, in: Contemporary Hungarian legal System in: Hungarian law comparative law, Akadémia - Kiado, Budapest, 1970, P. 13, 19, 21.,

Startke, Introduction to International law, 6th, ed., London, 1967, P. 46, 49, 50.

Mann, English Procedural law and foreign Arbitrations, shorter articles and notes, I.C.L.Q., vol 19, October, 1970, P.695

Fragistas (Ch.), Les précédents Judiciares en Europe continentale, Mélanges Maury, P. 140 ss.

Bobbio (N.), Trends in Italian legal Theory, A.J.C.L., 1959, no. 3 p. 329.;

David, the Methods, A.J.C.L., 1968, vol. 16, no. 1-2, p.24.;

Osten, lectures on jurisprudence, library of ideas, London 1954, Chap. 1-2.;

Stone, the province and function of law, Sidney, 1946, p. 55-71.

الفصل الثانى

إنعقاد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية لوجود المال المتنازع حوله فى قطر

تقسيم :

سوف نقسم الفصل المائل على النحو التالى :

المبحث الأول : مضمون المبدأ المائل.

المبحث الثانى: أثر دخول المنقول إلى قطر بعد رفع الدعوى.

المبحث الثالث: أثر خروج المنقول من قطر بعد رفع الدعوى.

المبحث الأول

مضمون المبدأ المائل

ينعقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، كلما كان المال محل النزاع موجوداً فى قطر. وقد سبق للمحاكم القطرية أن أشارت لهذا المبدأ العديد من المرات على النحو الذى رأيناه من قبل، فى الفصل الأول من الدراسة المائلة.

وتواجد المال محل النزاع على الإقليم القطرى كافٍ بمفرده لعقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، حتى ولو لم يكن للمدعى أو المدعى عليه أو المتدخل أو المختصم موطناً فى قطر أو محل إقامة ، سواء أكان أياً ممن تقدم ذكرهم شخصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً ففى أى حال يكفى هنا تواجد المال محل النزاع فى قطر لانعقاد الاختصاص القضائى الدولى لمحاكمها. والدعاوى المعنية هنا والتي يختص بها القضاء القطرى دولياً، قد تكون متعلقة بمنقول، وعلى العكس من ذلك، قد تكون متعلقة بعقار.

(١) فإذا ما تعلقت الدعوى المعنية بمنقول فقد تتخذ أحد الصور التالية :

أ - الدعوى الشخصية المنقولة.

ب - الدعوى العينية المنقولة .

ج - الدعوى المختلطة المنقولة.

(٢) وإذا ما تعلق الأمر بعقار، فالدعوى المعنية هنا، تكون على النحو الآتي :

أ - الدعوى الشخصية العقارية .

ب - الدعوى العينية العقارية .

ج - الدعوى العقارية المختلطة .

وسوف نفصل ما تقدم بعض الشيء .

أ - فمن ناحية أولى

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، إذا كانت الدعوى المعنية شخصية منقولة، كدعوى المستأجر الأجنبي يطلب تسليمه العين المؤجرة، والموجهة ضد المالك الأجنبي حائزها.

فهنا ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية ، نظراً لوجود المال المتنازع حوله على التراب القطري.

فهنا كل الخصوم أو بعضهم أجنبى، ولم يثبت توطن أو إقامة أى منهم على التراب القطري، ورغم ذلك ثبت الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بنظر النزاع السابق، على أساس أن المال المتنازع حوله موجود على التراب القطري ليس غير.

والمبدأ القضائي المائل فيه خروج عن القواعد العامة، والتي توجب ملاحقة المدعى للمدعى عليه في دولته، نظراً لوجود اعتبار أولى بالترتيب هنا، ألا وهو موقع المال محل النزاع على الإقليم القطري، بما يبرر اختصاص محاكمها بنظر منازعاته، دون نظر لأى اعتبار آخر في هذا المقام. ومثل هذا المسلك، إنما يتفق مع العمل الدولي المستقر، حيث عرضنا للعديد من التشريعات العربية والأوروبية والأنجلوسكسونية التي تعتق مثل هذا النظر.

ومن ناحية ثانية

يختص القضاء القطري دولياً بنظر المنازعة إلا ما كانت عينية منقولة، فإذا ما قام أجنبى برفع دعوى ضد أجنبى آخر بطلب الحكم بإلزامه بكف الأخير عن منازعته في ملكية المنقول المعنى محل ملكيته. هنا ينعقد الاختصاص

القضائي الدولي للمحاكم القطرية، ما دام المنقول المتنازع حوله بين المدعى والمدعى عليه موجود على الإقليم القطري.

ومن ناحية ثالثة

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، إذا كانت الدعوى المعنية مرفوعة من أجنبي ضد أجنبي آخر، يطلب فيها الأول الحكم له بحق عيني معين متعلق بمنقول، كذلك بإلزام المدعى عليه بأن يؤدي له حقاً شخصياً معيناً. فهنا اجتمع الحق الشخصي والعيني بخصوص منقول معين موجود على التراب القطري. ومثل هذا الأمر هو السبب الموجب لانعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية بصرف النظر عن أي اعتبار آخر، للأمر والدواعي التي سبق ذكرها تفصيلاً فيما تقدم. فعدم توطن أو إقامة المدعى والمدعى عليه الأجبيين على التراب القطري لم تحل دون اختصاص القضاء القطري دولياً نظراً لوجود المنقول المعنى على التراب القطري .

والمقصود بالمنقول فيما تقدم، هو المنقول المادي. أما المنقول المعنوي، كالاسهم والسندات، فلا يكفي وجود أي منها على التراب القطري لعقد الاختصاص القضائي الدولي للأخير. وقد رأينا من قبل أن هناك خلافاً في الفقه الإيطالي حول هذه الجزئية، كما أن جانباً من الفقه اليمني قد ذهب إلى عدم تقرير الاختصاص القضائي الدولي للقضاء اليمني حال تعلق الأمر بمنقول معنوي.

ونرى إمكان اختصاص القضاء القطري حال النزاع حول براءة اختراع أو علامة تجارية إذا كان أياً منهما قد تم تسجيله قانوناً في قطر، حيث يحق للقضاء القطري هنا، منح الحماية القضائية المطلوبة بخصوصهما.

ومن ناحية رابعة

ينعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، إذا ما تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من أجنبي ضد أجنبي آخر، يطلب فيها الأول الحكم له بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المبرم بينه وبين المدعى عليه، والذي بموجبه قام الأخير ببيع العقار المعنى ولم يتم مع ذلك بنقل ملكيته له. فوجود العقار محل الدعوى السابقة على التراب القطري يجعل القضاء القطري مختصاً دولياً بنظر هذه

الدعوى رغم عدم توطن أو إقامة الخصوم على التراب القطري فقضاء الدولة التي يوجد العقار على ترابها هو صاحب السيادة عليه والأجدر بحكم منازعاته وهو الأقرب له من أى قضاء آخر، ومن ثم تم الالتفات عن مبدأ وجوب ملاحقة المدعى للمدعى عليه فى دولته.

ومن ناحية خامسة

ينعقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية إذا ما تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من أجنبى ضد أجنبى آخر، يطلب فيها الأول الحكم له بثبوت ملكيته لعقار معين موجود على التراب القطرى، أو يطلب الحكم له بثبوت أى حق عينى آخر على عقار موجود فى قطر: مثل حق الاختصاص أو الامتياز أو الارتفاق، أو الحكر أو السكنى أو الانتفاع أو الرهن الخ . وفى جميع الحالات المتقدمة محل الدعوى هو المطالبة بثبوت حق عينى على عقار موجود فى قطر. ومثل هذا الوجود، هو الذى أدى إلى ثبوت الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، رغم عدم توطن أو إقامة الخصوم فى قطر.

ومن ناحية سادسة

ينعقد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، إذا ما تعلق الأمر بدعوى مرفوعة من أجنبى ضد آخر، وكان موضوع هذه الدعوى هو المطالبة بتقرير حق شخصى وعينى على عقار معين موجود داخل قطر. فالأمر الأخير هو سبب انعقاد الاختصاص المعنى، دون التفات لتوطن أو إقامة الخصوم خارج قطر، وذلك لنفس الاعتبارات والدواعى، والتي أسلفناها شرحاً فيما تقدم.

وتجدر الإشارة إلى انحسار ولاية القضاء القطرى دولياً، عن نظر المنازعات العقارية المتعلقة بعقار كائن خارج قطر كقاعدة عامة، وكقيد مطلق من الاستثناء. فكلما توافر سبب من أسباب انعقاد الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية، يجب أن يتأكد القاضى القطرى بعدم تعلق النزاع فى حقيقته وجوهره بدعوى عقارية متعلقة بعقار كائن خارج الديار القطرية. وقد رأينا من قبل تواتر النظم القانونية المختلفة على الأخذ بهذا الاستثناء، حفاظاً على مبدأ سيادة الإقليمية لدولة العقار المعنى ، وكذا مبدأ الفعالية أو قوة التنفيذ "Effectiveness".

ونطاق القيد محل العرض المائل، هو الدعاوى العينية العقارية أى التى يكون موضوعها المطالبة بثبوت حق عينى أصلى أو تبعى بخصوص عقار كائن خارج الديار القطرية ، كذا الدعاوى الشخصية العقارية والدعاوى العقارية المختلطة.

وعلى العكس من ذلك، لا يمتد القيد السابق للدعاوى الشخصية المنقولة حتى ولو تعلقت بعقار كائن خارج دولة قطر مثال ذلك: دعوى المستأجر الأجنبى ضد المؤجر الأجنبى، والتى يطلب فيها الأول الزام الأخير بتسليمه العقار المؤجر والموجود خارج دولة قطر، كذا، فإن الدعوى التى يرفعها المؤجر الأجنبى ضد المستأجر الأجنبى، والتى يطلب فيها الأول الزام الأخير بأن يؤدى له القيمة الايجارية المتفق عليها والخاصة بالعقار المؤجر والكائن خارج دولة قطر، فكافة الدعاوى المتقدمة، لا يشملها القيد محل العرض السابق، لأنها ليست من قبيل الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار كائن خارج دولة قطر، بل هى وعلى العكس من ذلك، من قبيل الدعاوى الشخصية المنقولة، حتى ولو اتصلت بعقار ، فمثل هذا الاتصال لا يغير من طبيعتها شيئاً، ومن ثم يحق للقضاء القطرى التصدى لنظرها، حال توافر أحد ضوابط الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم القطرية.

المبحث الثانى

أثر دخول المنقول إلى قطر بعد رفع الدعوى

سوف نعرض هنا لوضع المسألة المعنية فى القانون المصرى، ثم لوضعها فى نطاق القانون القطرى.

أولاً: وضع المسألة المعنية فى القانون المصرى

يذهب جانب من الفقه المصرى إلى القول بأنه «لا شك البتة فى أنه لا عبرة فى تحديد الاختصاص القضائى بوقت نشوء العلاقة القانونية وذلك لأن ولاية القضاء لا تتحرك ونحتاج لرسم حدودها إلا فى الوقت الذى يستمدّها فيه المدعى برفع الدعوى. ولذلك فإن هذا الوقت هو الذى يعتد بتوافر ضابط الاختصاص فيه أو عدم توافره فيه وإن فمتى توافر الضابط الذى يقوم عليه اختصاص محاكم الدولة وقت رفع الدعوى كانت هذه المحاكم مختصة بها. ولكن

مالحكم إذا تغير [لازال] هذا الضابط بعد رفع الدعوى يقول الفقهاء الايطاليون إذا نظرنا إلى سلطة الدعوى [أى حق الالتجاء إلى القضاء] وسلطة القضاء [أى ولاية القضاء] ، لوجدنا أن الاجراء الذى ينم عن مباشرة الأولى هو الطلب [المطالبة القضائية] وأن الاجراء الذى ينم عن مباشرة الثانية هو الحكم، وأنه إذا لم نقم وزناً للوقت الذى يمضى ما بين رفع الدعوى والحكم فيها، لتحددت مباشرة هاتين السلطتين بالنظر إلى الظروف التى تكون متوافرة وقت الطلب ، أى وقت رفع الدعوى، وعليه يتعين أن يتوافر ضابط الاختصاص فى هذا الوقت، بصرف النظر عما جرى قبله، وما يجرى بعده أما إذا قدرنا الوقت الذى يمضى ما بين رفع الدعوى والحكم فيها ونظرنا إلى ضابط الاختصاص باعتباره شرطاً فى ولاية القضاء، لترتب على ذلك أن زوال هذا الضابط وقت مباشرة هذه يكون من شأنه انعدام الاختصاص وانعدام سلطة الدعوى كذلك. وإذا نظرنا إلى هذا الضابط باعتباره شرطاً يتوقف عليه بصفة مباشرة، مباشرة سلطة الدعوى لأمكن اعتباره أيضاً شرطاً تتوقف عليه بصفة غير مباشرة، مباشرة سلطة القضاء ما دامت مباشرة هذه الأخيرة تتوقف على استعمال الدعوى . ويترب على هذا أنه متى توافر ضابط الاختصاص وقت رفع الدعوى مع استعمال الدعوى لتوافر شرط [وهو وجود الضابط] تحقق الاختصاص لتوافر شرط [وهو رفع الدعوى] بحيث لا يتأثر بما يطرأ بعد رفع الدعوى. ولعله يمكن التعبير عن هذا المعنى، بعبارة أخرى، وهى أن الخصومة تتعقد برفع الدعوى، ومن شروط صحة انعقادها، رفع الدعوى إلى محكمة مختصة، بحيث يجب أن يتوافر ضابط الاختصاص فى هذا الوقت، ويبدو هذا الضابط شرطاً فى مباشرة الدعوى، لا يؤثر كغيره بعد مباشرتها فى الاختصاص وتنص المادة ٥ من قانون المرافعات الايطالى على أن [ولاية القضاء والاختصاص يتحددان بالنظر إلى واقع الحال وقت رفع الدعوى، ولا أثر عليهما لتغييره اللاحق]. يخلص من ذلك أن الخصومة تتعقد برفع الدعوى إلى محاكم الدولة المختصة بها، وأنه لذلك يجب أن يتوافر ضابط الاختصاص وقت رفع الدعوى لمدام اختصاص المحكمة شرطاً فى صحة الخصومة وأنه متى انعقد اختصاص هذه المحاكم برفع الدعوى إليها، فإنه لا يتأثر بعد ذلك بما يطرأ على ضوابط الاختصاص من تغيير. وهذا

النظر مأخوذ به في إيطاليا فقهاً وتشريعاً ومأخوذ به أيضاً في فرنسا فقهاً وقضاء»^(٩٢).

ويرى الفقيه صاحب الرأي المتقدم، أن «من شأن القول بتأثر الاختصاص بما يطرأ بعد رفع الدعوى أن يتحمل الخصم نتيجة تأخير صدور الحكم المترتب على بطل القضاء أو كيد الخصم الآخر»^(٩٣).

ويضيف الفقيه السابق أيضاً، أن جانباً من الفقه الفرنسي إنما يذهب إلى انحسار ولاية القضاء الفرنسي بعد رفع الدعوى «متى كان الاختصاص مبيناً على جنسية المدعى الفرنسية وزالت عنه بعد رفع الدعوى»^(٩٤).

ويؤكد الفقيه ، صاحب الرأي المعروض أنه إذ يقول «بهذا الرأي لم يغب عنا أن المادة الأولى من قانون المرافعات الصادر في سنة ١٩٦٨ تقضى بأن [تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن فصل فيه من الدعاوى أو ما لم يكن تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك (١) القوانين المعدلة للاختصاص متى كان تاريخ العمل بها بعد اقفال باب المرافعة في الدعوى....] فالقيد الوارد في هذه المادة في شأن الاختصاص والمرتبط باقفال باب المرافعة لا يسرى في نظرنا على الاختصاص الدولي لمحاكم الجمهورية، إذ القول بسريانه في الاختصاص الداخلي مقبول لإمكان إحالة الدعوى من المحكمة التي صارت غير مختصة بالدعوى إلى المحكمة التي أصبحت مختصة بها، بينما هو غير مقبول في الاختصاص الدولي لعدم إمكان إجراء مثل هذه الإحالة ، كما أن التخلي عن نظر الدعوى بسبب كون محاكم الجمهورية صارت غير مختصة، قد يكون من شأنه ، إنكار العدالة لعدم وجود محاكم دولة أخرى تختص بالدعوى»^(٩٥).

ويذهب جانب من الفقه الفرنسي إلى انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الفرنسية بعد رفع الدعوى، إذا اكتسب الخصم الاجنبي المعنى الجنسية

(٩٢) د. عز الدين عبد الله، المرجع السابق، ص ٧٤٩ - ٧٥٠.

(٩٣) د. عز الدين عبد الله، المرجع السابق، ص ٧٥٠ هامش ٢.

(٩٤) د. عز الدين عبد الله، المرجع السابق ، ص ٧٥٠ هامش ٣.

(٩٥) د. عز الدين عبد الله، المرجع السابق ، ص ٧٥١ ، هامش ٢.

الفرنسية حينذاك، سواء أكان مدعياً أو مدعياً عليه. وفي ضوء ما تقدم يرى الفقيه المائل «أنه إذا رفعت دعوى أمام المحاكم المصرية ولم يتوافر ضابط اختصاصها بها وقت رفعها ولكنه توافر أثناء نظرها أصبحت مختصة بها. حقيقة أن الخصومة لم تتعقد صحيحة لرفعها إلى محكمة غير مختصة ولكن ألا يصححها توافر ضابط الاختصاص أثناء قيامها لدى المحكمة على مثال ما يقوله الفقهاء الإيطاليون من أن قبول اختصاص المحاكم الإيطالية بدعوى غير مختصة بها يصحح الخصومة؟ نجيب على هذا بالإيجاب مراعاة للعدالة وتوفيراً لوقت المحكمة من أن يضيع سدى، إذا ما حكمت بعدم اختصاصها ثم تلقت الدعوى من جديد برفعها إليها بعد توافر ضابط الاختصاص» (٩٦).

خلاصة الاتجاه المائل تكمن في الآتي :

- أ - العبرة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم المصرية، هو بوقت رفع الدعوى.
 - ب - إذا انعقد الاختصاص القضائي الدولي للمحكمة المصرية صحيحاً وقت رفع الدعوى، فلا يتأثر ذلك الاختصاص، بزوال سببه الموجب بعد ذلك.
 - ج - إذا توافر سبب الاختصاص بعد رفع الدعوى، تكون المحكمة المصرية مختصة دولياً بنظرها، حرصاً على الاقتصاد في الإجراءات.
 - د - لا يتأثر الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم المصرية، إذا ما صدر قانون جديد معدل لأحكام الاختصاص الدولي للمحاكم المصرية ولو قبل إقفال باب المرافعة، لعدم سريان المادة الأولى من قانون المرافعات بخصوص الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم المصرية (٩٧).
- ويؤكد جانب من الفقه المصري النظر السابق، على ذات الأسس التي قام الأخير عليها (٩٨).

(٩٦) د. عز الدين عبد الله، المرجع السابق، ص ٧٥٢.

(٩٧) د. عبد الحميد أبو هيف، المرجع السابق، ص ٣٧٧، حول الوضع إبان المحاكم المختلطة، راجع المرجع السابق.

د. عبد المنعم رياض، المرجع السابق، ص ٥١٧-٥١٨.

(٩٨) د. فؤاد رياض، الجنسية...، ١٩٦٦، ص ٤٩١.

وينحو جانب من الفقه المصرى فى النظر للمسألة المطروحة منحا آخر، - حيث يشير - وبحق - إلى أن المشرع المصرى لا يكيل مبدأ الإقليمية بمكيال واحد، حيث يعتد به لدرجة كبيرة أحيانا، ويهدره أحيانا أخرى؛ أو بعبارة أخرى «ويحق أن نسجل أن المشرع المصرى قد اتبع فى هذا المقام منطق فكرة الإقليمية على وجه لا يتوازى مع ما اتبعه بالنسبة لهذه الفكرة فى مجال الاستثناء المشترك على اختصاص المحاكم المصرية السابق ذكره ... فى ثبوت الاختصاص المصرى هنا يتكلم عن المال الواقع فى مصر عقاراً كان أم منقولاً وبالنسبة لكافة الدعاوى المتعلقة به، بينما فى الاستثناء على الاختصاص المصرى هناك، فقد قصره على العقار الواقع فى الخارج بالذات على الدعاوى العقارية المتعلقة به، ومن ثم لم يشمل منطق الإقليمية فى هذا الاستثناء لا المنقولات الواقعة فى الخارج ولا الدعاوى الشخصية المنقولة المتصلة بعقار واقع فى الخارج ، فهل كيل الإقليمية بكيلين له ما يبرره، لا ندرى ، وهل المبرر

د . محمد كمال فهمى، المرجع السابق، ١٩٧٨، ص ٦٥٣.

د . هشام صادق، المرجع السابق ، ص ١٥٩-١٦٠.

مع ذلك ينوء سيادته إلى أنه « غنى عن البيان أن هذا الحل، لا ينطبق فيما لو كان ضابط اختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى، هو إرادة الخصوم فى الخضوع اختيارياً لولايتها. إذ لو رجع الخصوم عن رغبتهم فى الخضوع للقضاء الوطنى واتفقوا أثناء نظر الدعوى على ترك الخصومة لترتب على ذلك الغاء جميع الاجراءات وعودة الخصوم إلى الحالة التى كانوا عليها قبل رفع الدعوى». وما تقدم يفيد إيجاد استثناء على القاعدة العامة التى سبق للفقهاء المائل أن ارساها من قبل.

راجع أيضاً : د . هشام صادق، دروس...، ١٩٨٨، ص ٤٩٠-٤٩١؛ وفى تأييد هذا الرأى فى مصر:

د . عكاشة عبد العال، الاجراءات ...، ١٩٨٥، ص ١٢٨ .

د . حفيظه الحداد ، المرجع السابق ، ص ١٤٦ .

د . جمال الكردى ، المرجع السابق، ص ٤٨٦.

د . أحمد سلامه، المرجع السابق، ص ١٩٣.

د . بدر الدين شوقى، الوسيط ..، ١٩٩١، ص ٣٧٤.

د . بدر الدين شوقى، القواعد العامة ...، مجلة إدارة قضايا الحكومة، ع ٤، س ٢٣، ص ٨٠.

ويبدو لنا أن أ.د. عكاشة عبد العال، يعتق هذا الاتجاه، ولتعشيم من الله سبحانه وتعالى، ألا نكون قد أخطأنا التقدير فى هذا الخصوص.

اننا هناك بصدد مدعى عليه مصرى، أو أجنبى له موطن أو محل إقامة فى مصر، بينما هنا بصدد مدعى عليه أجنبى دون موطن ولا محل إقامة فى مصر؟ أم المبرر أن مجرد الانانية أو الغيرة على الاختصاص الوطنى قد تدفع هناك إلى تقييد الاستثناء على هذا الاختصاص، بينما تدفع هنا إلى شمول الاختصاص الثابت، لا ندرى أيضاً» (٩٩).

ويعبر جانب من الفقه المصرى عن المعنى السابق، حيث يلاحظ أن عقد الاختصاص استناداً إلى ضابط موقع المال يختلف فى حالة تقرير اخراج المنازعات المتعلقة بأموال تقع فى الخارج عنه فى حالة تقرير الاختصاص بالمنازعات المتعلقة بأموال تقع فى مصر ففى الحالة الأولى اقتصر المشرع المصرى على اخراج الدعاوى العقارية المتعلقة بعقارات تقع فى الخارج من اختصاص المحاكم المصرية، وتبقى فى دائرة هذا الاختصاص الدعاوى المتعلقة بمنقولات وكذلك الدعاوى المنقولة المتعلقة بعقارات تقع فى الخارج» (١٠٠).

ويذهب جانب من الفقه الفرنسى إلى القول بأنه حال تعلق الأمر بضابط من ضوابط الاختصاص القضائى الدولى المتعلقة بالنظام العام، هنا يجب أن يتوافر سبب مثل هذا الضابط منذ رفع الدعوى وحتى الحكم فيها، حيث يستتبع ذلك تطبيق قوانين البوليس أو الأمن المدنى. وبهذه المثابة يتعين على المحكمة الفرنسية المعنية أن توقف الفصل فى الدعوى، إذا ما زال السبب الموجب لإعمال الضابط المعنى، بعد رفع الدعوى (١٠١).

وعلى العكس مما تقدم، إذا ما تعلق الأمر بضابط غير متعلق بالنظام العام بنفس القوة السابقة فى فرنسا، كالجنسية والموطن ومحل الإقامة، هنا يحق

(٩٩) د. أحمد قسمت الجداوى، المرجع السابق، ص ١١٦-١١٧.

(١٠٠) د. إبراهيم أحمد إبراهيم، المرجع السابق، ص ١٨٣.

(١٠١) Voir: Bauer (H.) Compétence judiciaire internationale des tribunaux civiles Français et Allemands, étude comparative, Paris, 1965, no 153-160, p. 152-157. وراجع أيضاً :

د. أحمد سلامة، أصول...، المرجع السابق، ص ١٩٢.

وفى عرض هذا النظر فى الفقه المصرى، راجع :

د. أحمد سلامة، المرجع السابق، ذات الموضوع.

للقاضى الفرنسى حسبما يرى الفقيه صاحبه، الاستمرار فى نظر الدعوى، رغم زوال السبب الموجب لإعمال ضابط الاختصاص المعنى (١٠٢).

وقد لقي النظر السابق نقداً من جانب من الفقه المصرى، وذلك على أساس عدم سهولة التفرقة بين حالات الاختصاص التى تتعلق بالنظام العام وتلك التى لا تتعلق بالنظام العام، كما يرى صاحب النقد المعروض عدم إمكان قيام المحكمة بالتخلّى عن اختصاصها بعد أن تكون قد قطعت شوطاً كبيراً فى نظر الدعوى، وفى النهاية فإن النظر المعروض فى المتن، إنما يجافى اعتبارات العدالة ويضير الخصوم دون مراء (١٠٣).

وعلى هدى ما تقدم ، يرى البعض وجوب «الاعتداد بضابط الاختصاص القائم وقت رفع الدعوى (و) أن تغيير هذا الضابط بعد ذلك لا يترتب عليه تخلى المحاكم المصرية عن نظر الدعوى أو الحكم بعدم اختصاصها، بل عليها السير فى الدعوى حتى الفصل فيها. ويبرر هذا الحل مقتضيات الامان القانونى لأطراف الدعوى، وكذلك حسن إدارة العدالة. فلا مراء فى أن المحكمة التى قطعت شوطاً كبيراً فى تحقيق الدعوى وفحص الأدلة وسماع الشهود لهى الأحق باتمام الفصل فيها وهذا يتضمن أيضاً تجنب أطراف الخصومة تحمل نفقات جديدة، إذا رفعوا دعواهم أمام المحكمة التى يثبت لها الاختصاص بعد تغيير أو انتقال ضابط الاختصاص. كما أن هذا الحل فيه حماية للطرف الضعيف فى الدعوى ضد كيد الطرف الآخر الذى قد يكون لعب دوراً فى تغيير ضابط الاختصاص حتى يجلب الطرف الأول إلى محكمة بعيدة قد تضيق بالانتقال إليها حالته الاجتماعية والاقتصادية» (١٠٤).

وفضلاً عما تقدم، يذهب جانب من الفقه اللبنانى إلى القول بأن المادة ١/٧٨ من القانون اللبنانى تنيط الاختصاص القضائى الدولى بالمحاكم اللبنانية «إذا تعلقت الدعوى بمال واقع فى لبنان عند تبليغ الإدعاء» فمفاد ذلك لدى

(١٠٢) Voir : Bauer. loc . cit.

(١٠٣) د. أحمد سلامه، المرجع السابق ، ص ١٩٣.

(١٠٤) د. أحمد سلامه، المرجع السابق ، ص ١٩٤.

البعض، هو وجوب الإعتداد بوجود المال لحظة رفع الدعوى^(١٠٥). وهذا ما يؤكد أيضاً جانب من الفقه الكويتي^(١٠٦)، والأردني^(١٠٧)، والعراقي^(١٠٨)، في حين أن العديد من النظم القانونية العربية لم يتيسر لنا الوقوف على موقفها من المسألة محل البحث، أي الوقت الذي يجب الإعتداد به لتحديد مدى توافر الضابط محل الدراسة.

ثانياً: وضع المسألة المعنية في القانون القطري:

إذا تصورنا أن ثمة دعوى قد تم رفعها أمام القضاء القطري، حول مال معين، ولكن هذا المال (المنقول) لم يكن قد دخل قطر بعد، أي أنه كان موجوداً بالفعل، ولكن خارج الديار القطرية، وأثناء نظر الدعوى المعنية، دخل المنقول محل النزاع إلى الإقليم القطري، هنا نرى من المناسب أن نأخذ بالحكم الذي يراه الفقه الغالب، ومقتضاه إنعقاد الإختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، منذ لحظة هذا الدخول. أخذاً بمبدأ الإقتصاد في الإجراءات والذي يقوم عليه ويباركه، القانون القضائي الخاص الدولي. حيث ليس من الحكمة، أن تحكم المحكمة القطرية المعنية بعدم إختصاصها دولياً بنظر المنازعة المتعلقة بهذا المنقول، بعد أن دخل هذا الأخير إلى الإقليم القطري، بما يفيد توافر السبب الموجب للإختصاص، حيث سيتم رفع دعوى جديدة مبتدأة أمام القضاء القطري، بما سيجعل المحكمة القطرية المعنية، تحكم من جديد بإختصاصها دولياً، بعد أن صار المنقول المعنى، على التراب القطري، لحظة رفع الدعوى الجديدة وحتى تمام الحكم فيها. فمن الأفضل والحال كذلك، أن تحكم المحكمة المعنية بإختصاصها دولياً من لحظة دخول المال المتنازع حوله إلى قطر، دونما حاجة لإعادة طرح الأمر عليها بموجب دعوى جديدة.

(١٠٥) د/ عكاشة عبد العال وآخر، القانون الدولي الخاص، المرجع السابق، ص ٥٢٠.

د/ عكاشة عبد العال، الإجراءات.....، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٤٨.

(١٠٦) د/ حسن الهداوى : المرجع السابق، الكويت، ص ٢٣٠.

(١٠٧) د/ حسن الهداوى : المرجع السابق، عمان، ص ٢٥١.

(١٠٨) د/ ممدوح حافظ : المرجع السابق، بغداد، ص ٣٨٤.

ويجب أن يكون يقيننا هنا، إن الاختصاص الدولي للمحاكم القطرية، إنما إنعقد لحظة دخول المنقول المعنى إلى قطر، ولم يكن هذا الاختصاص متحققاً من قبل على أساس الخضوع الإرادى، كما قد يتصور البعض ذلك جدلاً. فمثل هذا التصور - حال وجوده هنا لا يقوم على أساس سليم.

وبين ذلك، أن جانباً من الفقه المصرى قد ذهب إلى أنه «ليس هناك ما يدعو للخروج عن الأصل العام فى وجوب الاعتداد بضابط الاختصاص وقت رفع الدعوى وحجته فى ذلك أن تحقق ضابط الاختصاص للمحاكم المصرية أثناء سير الدعوى لا يغير من الأمر شيئاً إذ يكون الاختصاص قد ثبت للمحاكم المصرية ابتداء بناء على الخضوع الاختيارى الذى يتحقق على أثر رفع المدعى لدعواه أمام المحاكم المصرية وعدم تمسك المدعى عليه بعدم اختصاص هذه المحاكم وهو ما يعد قبولاً ضمناً للاختصاص. فإذا اكتسب المدعى عليه الجنسية المصرية أو تم انتقال المنقول المتنازع عليه إليها فذلك ليس من شأنه إلا تأكيد الاختصاص الذى إنعقد بداءة للمحاكم المصرية بمقتضى ضابط الخضوع الاختيارى المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من قانون المرافعات المصرى»^(١٠٩).

« غير أنه ينبغى ألا يغيب عن الذهن أن هناك حالات لا تتعقد فيها الخصومة صحيحة لعدم اختصاص المحاكم المصرية بنظرها رغم الاتفاق بين الأطراف على حالة الخضوع الاختيارى للمحاكم المصرية. فمن المعلوم أن مجرد الرضاء الصريح أو الضمنى بين المدعى والمدعى عليه لا يعقد الاختصاص للمحاكم المصرية وإنما ينبغى أن تتوافر مصلحة مشروعة لهما وهى ما عجز عنه الفقه بوجود رابطة بين النزاع والمحاكم المصرية. فإذا لم تتحقق هذه الرابطة فلا يمكن الكلام عن إنعقاد الاختصاص صحيحاً للمحاكم المصرية ابتداءً. فى مثل هذه الحالة يمكن القول بأن توافر ضابط الاختصاص أثناء نظر الدعوى من شأنه أن يصحح الخصومة. كما أن من المتصور أيضاً أن تختص محكمة مصرية بنظر نزاع دى طبيعة دولية ظناً منها - على غير الحقيقة - أن ثمة ضابط اختصاص متحقق كأن تتصور - مثلاً - أن المدعى

(١٠٩) د/ عكاشة عبد العال : الإجراءات، ١٩٨٥، ص ١٢٩ والكلام المقوس منسوب إلى

الأستاذ الدكتور/ ماهر السداوى.

عليه يتمتع بالصفة الوطنية، ثم يحدث بعد ذلك - أثناء نظر الخصومة - أن يكتسب المدعى عليه الجنسية المصرية فمن غير المعقول عندئذ أن تحكم المحكمة بعدم الاختصاص ثم تعود لتتلقف الدعوى من جديد. ومجمل القول أنه وبالرغم من أن مسألة عدم إعتقاد الخصومة صحيحة عند رفعها لإنعدام أحد ضوابط الاختصاص بها تعد أمراً نادر الحدوث من الناحية العملية، إلا أن التحفظ الذي أبداه أنصار الرأي الثاني لا يبدو لنا صائباً في كل الأحوال»^(١١٠).

إذن، فمن شأن دخول المال المتنازع حوله إلى الإقليم القطري، إعتقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، ومنذ لحظة الدخول ليس غير.

المبحث الثالث

أثر خروج المنقول من قطر بعد رفع الدعوى

إذا خرج المال محل النزاع (المنقول) من الإقليم القطري بعد رفع الدعوى المعنية بخصوصه فيجب علينا عدم التسرع وإطلاق القول باستمرار إعتقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية، على أساس أن العبرة بتوافر مناط أعمال الضابط المعنى، لحظة رفع الدعوى، والإلتفات عما يحدث بعد ذلك، بدعوى أن تحقق السبب المعنى، يمنع النظر إلى زواله بعد ذلك.

هل يمكن أن نرجأ الحكم في المسألة السابقة بعض الشيء، حتى ننظر حولنا، لنرى ما إذا كانت هناك ثمة نظريات بحيث تساعدنا في الوصول للحل الأكثر توفيقاً في هذا الصدد.

نظرية التخلي عن الاختصاص القضائي الدولي:

يذهب جانب من الفقه المصري إلى «أن نقطة البداية في تنظيم الاختصاص القضائي الدولي على مستوى الجماعة الدولية هي تحقيق تناسق في توزيع الاختصاص بالمنازعات الدولية بين الدول المختلفة. ونظراً لإفتقاد الجماعة الدولية إلى هيئة أو سلطة متميزة تتولى هذا التوزيع المتناسق أو تضع تنظيمًا موحدًا للاختصاص الدولي، تقوم كل دولة بتحديد حالات الاختصاص

(١١٠) د/ عكاشة عبد العال : الإجراءات.....، ١٩٨٥، ص ١٢٩، ١٣٠.

وراجع أيضاً: د/ عكاشة عبد العال وآخر، المرجع السابق، ص ٥٢١-٥٢٢.

الدولى لمحاكمها الوطنية، دون أن يعنى ذلك الإحتكار، لأن الإحتكار يؤدى إلى التوقع، وإنما يبدو ذلك التحديد الذاتى فى كل دولة كضرورة تملئها تلك الحالة الواقعية فى عجز الجماعة الدولية. والتشريع المصرى فى لجوئه إلى هذا التحديد الذاتى قد بين حالات الإختصاص الدولى للمحاكم المصرية، وهو بذلك قد جعل فى تقديره من هذه الحالات حداً أو مستوى عاماً معقولاً لإختصاص المحاكم المصرية فى المنازعات الدولية، حيث تمثل الجزء أو الجانب الذى تشارك به الدولة المصرية فى الإختصاص القضائى على نطاق الجماعة الدولية..... ومقتضى ذلك ألا تسمح للخصوم بأن يسلبوا أو يقطعوا من هذا الجزء تفادياً لإضعاف أو هدم المشاركة المصرية فى الإختصاص القضائى الدولى على مستوى التنظيم الدولى (و) إذا كان يمتنع على الخصوم فى المنازعة ... الإتفاق على سلب الإختصاص الثابت للمحاكم المصرية، فإن إمكانية تخلى القاضى المصرى عن هذا الإختصاص قد تحتل نظرة أخرى. والملاحظ أن بعض الفقه المصرى يتكلم عن (عدم جواز تخلى المحكمة عن نظر الدعوى) مشيراً إلى أن هذا التخلى كان مقرراً فى أحوال وبشروط معينة فى قانون المرافعات الملغى (م ٨٦٥)، ثم أغفل قانون المرافعات الجديد إيرادها ذاكراً فى الأعمال التحضيرية أن التخلى لم يرق للمشرع فى تلك الأحوال، أما البعض الآخر فهو يتكلم عن وجود (قاعدة ولكنها لاتمنع المحكمة من التخلى عن إختصاصها إذا ماتبينت أن حكمها سوف يكون معدوم القيمة الفعلية)»^(١١).

ويضيف صاحب الإتجاه الفقهى المعروض أن رافضى نظرية التخلى إنما يناقضون أنفسهم عند ما يسمحون به ويقرونه بوصفه بمثابة إستثناء، لأن عدد الحالات المستثناة لديهم - حسب النظر المعروض هنا - كثيرة، ويعوزها النص التشريعى، الأمر الذى ينال دون مرأى من إتجاههم سالف الذكر ويجعله غير مبرر أو مصنع، أو بعبارة أخرى « وفى تقديرنا أن هذه النظرة الأخيرة تبدو أقرب إلى الصحة، وقبل بلورتها يجدر التنبيه إلى أن منطق القائلين فى الفقه

(١١) د/ أحمد قسنت الجداوى، المرجع السابق، ص ١٥١ - ١٥٢ حيث يشير سيادته إلى د/ عز الدين عبد الله فى المقالة المقوسة الأولى، وإلى د/ هشام صادق : فى المقالة المقوسة الثانية.

المصري بمنع التخلي أصلاً عن القاضى المصرى يبدو منذ البداية متناقضاً مع ماأورده دوتّ سند من النصوص القائمة، من إستثناءات ضخمة على حالات إختصاص المحاكم الوطنية المقررة فى التشريع المصرى. ونظرة إلى قائمة هذه الإستثناءات التى لاتستند إلى أى نص صريح أو ضمنى فى هذا التشريع تثبت فداحتها :» (١١٢)

فمن ناحية أولى : يجوز، - إستثناء - الخروج عن إختصاص المحاكم المصرية، وذلك إذا كان المدعى عليه المصرى، غير متوطن أو مقيم فى مصر وليس له مال فيها مع عدم توافر أى ضابط إختصاص آخر، نظراً لضعف ضابط الجنسية فى مجال الإختصاص القضائى الدولى (١١٣).

ومن ناحية ثانية : يجوز - إستثناء - الخروج عن الإختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية، رغم قبول الخصوم، حال عدم إرتباط النزاع المعنى بالإقليم المصرى « على أى وجه من الوجوه »

ومن ناحية ثالثة : يجوز - إستثناء - الخروج عن الإختصاص المقرر للمحاكم المصرية، كلما تعلق الأمر بدعوى عقارية متعلقة بعقار كائن خارج مصر، فى غير الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢٨، ٢٩ من قانون المرافعات المصرى الحالى لعام ١٩٦٨، أو بعبارة أخرى « فى مجال سائر حالات الإختصاص الثابت للمحاكم المصرية يحاول البعض على ما يبدو إقامة إستثناء عام عليها كلما تعلقت المنازعة بعقار واقع فى الخارج، مقررين أنه إذا كان المشرع المصرى قد إستجاب إلى مقتضيات مبدأ قوة النفاذ فجعل من ضابط موقع العقار قيداً صريحاً فى المادتين ٢٨، ٢٩ مرافعات، إذ نص على إستثناء الدعاوى العقارية المتعلقة بعقار واقع فى الخارج من إختصاص المحاكم المصرية الثابت لكون المدعى عليه مصرياً أو أجنبياً له موطن أو محل إقامة فى مصر، فليس ذلك سوى أعمال لمبدأ عام واجب التطبيق فى جميع الأحوال، وبمعنى آخر أنه يمكن القول بأن ضابط موقع العقار لا يصلح قيداً على

(١١٢) د/ أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق ، ص ١٥٢.

(١١٣) أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق، ص ١٥٢، حيث يشير سيادته إلى د/ عز الدين عبد

إختصاص المحاكم المصرية القائم على فكرة الجنسية أو الموطن فقط، وإنما يصلح أيضاً كقيد يحد من ولاية هذه المحاكم في غير ذلك من الأحوال»:

أ - فتتخسر ولاية المحاكم المصرية - إستثناء - رغم تعلق الأمر بالالتزام نشأ في مصر أو تم تنفيذه فيها أو كان من الواجب تنفيذه على ترابها إعمالاً للمادة ٢/٣٠ مرافعات مصري، إذا ماتعلق الأمر بنقل حق عيني على عقار كائن في الخارج، بموجب عقد تم إبرامه في مصر؛ أو بعبارة أخرى « فتقييداً للمادة ٢/٣٠ مرافعات لايشمل في نظرهم الإختصاص القائم على نشأة الإلتزام أو تنفيذه في مصر المنازعات التي تنصب على عقارات كائنية في الخارج، كما لو تعلقت الدعوى بعقد أبرم في مصر لنقل حق عيني على عقار موجود في فرنسا» (١١٤).

ب - وتنحسر ولاية المحاكم المصرية : - إستثناء - رغم تعلق الأمر بتركة إفتتحت في مصر وفقاً للمادة ٣١ مرافعات مصري، عن دعاوى الميراث المتعلقة بعقارات كائنة خارج الديار المصرية، إستجابة لمبدأ قوة النفاذ؛ أو بعبارة أخرى « فتقييداً للمادة ٣١ مرافعات بشأن إختصاص المحاكم المصرية بمسائل الأثر والتركات يقررون إستثناء بالنسبة لدعاوى الميراث المتعلقة بعقارات كائنة في الخارج، ويرى البعض تعميم هذا الإستثناء في جميع الأحوال، بحيث يترك أمر تعيين الورثة في العقارات الكائنة في الخارج وتحديد أنصبتهم إلى محاكم دولة موقع هذا العقار والتي تختص أيضاً بدعوى القسمة فيه، وذلك إستجابة إلى وحدة الإختصاص في المنازعات المتعلقة بعقارات كائنة في الخارج وإعمالاً لمبدأ قوة النفاذ. بينما يرى البعض الآخر الأخذ بهذا الإستثناء في أحوال معينة متى تعلقت مسألة الأثر أو التركات بعقار في الخارج على تفصيل.....» (١١٥).

ج - وتنحسر ولاية المحاكم المصرية - إستثناء - رغم تعلق الآخر بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية إعمالاً للمادة ٧/٣٠ مرافعات مصري، إذا

(١١٤) د/ أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق، ص ١٥٤ حيث يشير سيادته إلى: د/ هشام صادق.

(١١٥) د/ أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق، ص ١٥٤ - ١٥٥، ويشير سيادته إلى كل من

د/ هشام صادق، د/ عز الدين عبد الله، على التوالي.

ماتعلق الأمر بنزاع متعلق بعقار كائن خارج الديار المصرية، بالرغم من أن المدعى مصرى أو أجنبياً متوطناً فى مصر^(١١٦).

د - وتنحصر ولاية المحاكم المصرية إستثناء، حال الخضوع الاختيارى، ورغم وجود رابطة وثيقة بين النزاع المعنى والإقليم المصرى، إذا ماتعلقت المنازعة بدعوى عقارية متعلقة بعقار كائن خارج الديار المصرية^(١١٧).

هـ - وتنحصر ولاية المحاكم المصرية - إستثناء - رغم توافر الشروط اللازمة لإعمال ضابط الارتباط، إذا ماتعلق الأمر بطلب ذو طبيعة عقارية متعلقة بعقار كائن خارج الديار المصرية^(١١٨).

و - وتنحصر ولاية المحاكم المصرية - إستثناء - حال تعدد المدعى عليهم وفقاً للمادة ٩/٣٠ مراقعات مصرى، إذا ماتعلق الأمر بدعوى عقارية متعلقة بعقار كائن خارج الديار المصرية^(١١٩).

« تلك هى صورة مجملة لقائمة الإستثناءات التى يقول بها بعض الفقه المصرى على الحالات التى أوردها التشريع المصرى فى شأن الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية. ونحن لا نشكك فى وجهة الاعتبارات التى قد تدفع إلى قبول هذا الإستثناء أو ذاك منها. ولكننا نلاحظ أن القول بها بإعتبارها إستثناءات تنفى إختصاص المحاكم المصرية فى ظل تشريع تولى تفصيلاً تحديد حالات الإختصاص الدولى لهذه المحاكم، دون أن يتكلم عن هذه الإستثناءات البتة، يجعلها بادية وكأن الفقه قد خلقها دون سند تشريعى، وبمقتضاها قيد أو سلب من المحاكم المصرية إختصاصاً يشملها عموم النصوص التشريعية القائمة. ويبدو هذا الوضع أكثر غرابة وغير منسجم لامع مايقدره ذات هذا الفقه من أن الإختصاص الدولى للمحاكم المصرية من النظام العام، وهو الأمر الذى يتطلب

(١١٦) د/ أحمد قسمت الجداوى ، المرجع السابق، ص ١٥٥ ويشير سيادته إلى كل من : د/ هشام صادق، عز الدين عبد الله، على التوالى.

(١١٧) د/ أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق، ص ١٥٥ ويشير سيادته إلى كل من د/ هشام صادق، د/ عز الدين عبد الله ، على التوالى.

(١١٨) د/ أحمد قسمت الجداوى، المرجع السابق، ص ١٥٥ حيث يشير سيادته إلى د/ هشام صادق.

(١١٩) د/ أحمد قسمت الجداوى، المرجع السابق، ص ١٥٥ - ١٥٦، حيث يشير سيادته إلى كل من : د/ عز الدين عبد الله، د/ هشام صادق، على التوالى.

ضرورة عدم الاستثناء أو التوسع فيه، ولا مع ما ينادى به تبعاً لمفهومه عن النظام العام من قيام قاعدة بعدم جواز الخروج عن ذلك الإختصاص^(١٢٠).

« إننا نعتقد في سلامة كثير من الإعتبارات التي تقوم عليها تلك الإستثناءات المقول بها، إلى جانب غيرها مما قد يكشف عنه التطبيق العملي لنصوص الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية. ولكنه تفادياً للحرص من أن يقوم الفقه بعمل المشرع عن طريق خلق إستثناءات دون سند من النصوص التشريعية القائمة، ففي تقديرنا أن مثل هذه الإستثناءات وغيرها يصح أن يدخل في نطاق نظرية عامة للتخلي عن الإختصاص بمقتضاها يحق للقاضي المصري أن يتخلى عن إختصاصه الدولي الثابت طبقاً لعموم النصوص التشريعية القائمة، وذلك في ظروف معينة يقدرها في المنازعة الدولية المرفوعة إليه. ويمكن لهذا القاضي في تقديره لتلك الظروف وفي قوله بالتخلي أو عدمه أن يبحث الأمر في كل حالة على ضوء الإعتبارات الموضوعية المتمثلة أساساً في القيمة الفعلية على المستوى الداخلي والدولي للحكم الذي سوف يصدره لو لم يوافق على هذا التخلي، وبشرط أن يمتنع التخلي في كل الأحوال إذا كان من شأنه إنكار العدالة، أي إذا كان من الثابت إستحالة أو تعذر عثور الخصوم على قضاء أجنبي يفصل في منازعتهم، وعلى أن يكون مفهوماً أن تقدير ملائمة التخلي عن الإختصاص الثابت، إذ يقوم على التجربة والخطأ، يجب أن يخضع لرقابة محكمة النقض»^(١٢١).

إن حالات الإختصاص الدولي للمحاكم المصرية والتي أوردتها النصوص التشريعية تمثل حداً أو مستوى عاماً معقولاً للمشاركة المصرية في نظر المنازعات الدولية على نطاق الجماعة الدولية، فلا يقبل بحسب الأصل من الخصوم الافتئات من هذا الحد أما القاضي المصري فهو أمين على المشاركة المصرية في الإختصاص الدولي، وإذا أنه بصدد نصوص تشريعية تعرض لحالات الإختصاص المصري في شمول قد يفتح الباب إلى مالا نهاية لجزئيات تفصيلية تستغرق هذه المشاركة وتخل بوجوب وقوفها عند حد معين،

(١٢٠) د/ أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق ، ص ١٥٦ - ١٥٧.

(١٢١) د/ أحمد قسمت الجداوى : المرجع السابق ، ص ١٥٧ - ١٥٨.

والإبتداء الإحتكار مع خطر تفوق الدولة، لذلك يجب أن يتقرر لهذا القاضى، مجابهة للحالات التفصيلية التى يبدو من ظروفها الموضوعية إن الإختصاص المصرى لن يحقق فائدة ترجى نتيجة إنعدام القيمة الفعلية للحكم الذى سوف يصدره على النطاقين الداخلى والدولى، حق التخلّى عن هذا الإختصاص. وهو بذلك يدرء العبث عن التشريع المصرى وعن السلطة القضائية المصرية، إذ لا يخفى أن تصديده لمنازعة يختص بها بحسب شمول النصوص، ولكن يبدو سلفاً أو مقدماً أن حكمه فيها سوف يظل بادياً كمجرد قصاصات من الورق لاجدوى منها، من شأنه أن يصمم التنظيم القانونى الوطنى بالعبث، مع أن الأصل فى التشريع والقضاء الوطنيين هو تجنب العبث»^(١٢٢).

هذا هو مضمون نظرية التخلّى كما يقرره أصحابها والمنادون بها.

وبجانب النظرية المتقدمة، توجد نظرية أخرى تسمى نظرية الإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية،^(١٢٣) فما هو مضمون هذه الأخيرة، هذا ماستنبينه الآن تفصيلاً.

نظرية الإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية :

فحوى نظرية الإحالة بوجه عام، أنه حال وجود دعوى مطروحة على القضاء الوطنى، وأخرى مطروحة مسبقاً على قضاء أجنبى مختص، مع إتحاد الدعويين فى الأطراف والمحل والسبب مع إمكانية تنفيذ الحكم الصادر فى الخارج على التراب الوطنى، هنا يمكن أن يقوم القاضى الوطنى بإحالة الخصوم إلى القضاء الأجنبى، تحقيقاً للأهداف التى يسعى القانون القضائى الخاص

(١٢٢) د/ أحمد كسمت الجداوى، المرجع السابق، ص ١٥٨ - ١٥٩.

وراجع أيضاً : د/ عكاشة عبد العال، الإجراءات.....، المرجع السابق، ص ١٤٠ - ١٤٣.

د/ عكاشة عبد العال، الإجراءات....، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٦٢-١٦٥.

حيث يعتق الفقيه المتقدم نظرية التخلّى.

(١٢٣) فى عرض هذه النظرية، راجع تفصيلاً :

د/ عكاشة عبد العال، الإجراءات.....، المرجع السابق، ١٩٨٥، ص ١٤٨ ومابعدها.

د/ عكاشة عبد العال، الإجراءات...، المرجع السابق، ١٩٨٦، ص ١٧٠ ومابعدها.

د/ أحمد عبد الكريم سلامة : أصول.....، المرجع السابق، ص ٢٢٩ ومابعدها.

د/ حفيظة الحداد : القانون القضائى.....، المرجع السابق، ص ١٥٢ ومابعدها.

الدولى لتحقيقها، وأهمها توفير الحماية القضائية الخاصة الدولية، وذلك للمتعاملين على الدولى من الأفراد، فى أقصر وقت ممكن، وبأقل مجهود وتكاليف وبأبسط الإجراءات^(١٢٤).

فهنا يكون القضاء الوطنى مختصاً بنظر الدعوى وفقاً لأحكام الاختصاص القضائى الدولى، ورغم ذلك يجد الأخير، أنه من الأفضل أن يتوقف عن النظر فى الدعوى ذات العنصر الأجنبى والمائلة أمامه، وإحالة الخصوم إلى محكمة أجنبية تنظر الموضوع ذاته بذات خصومه ومحلته وسببه.... إلخ، منعاً من ازدواج الإجراءات وتلافياً لتناقض الأحكام. فموقف القاضى المتقدم أساسه ترشيد الإجراءات المنظمة للحماية القضائية الخاصة على المستوى الدولى، وعدم التشبىس بالاختصاص الوطنى تحقيقاً لأهداف-وطنية صغيرة، مع إهدار المصالح الهامة للأفراد بخصوص معاملاتهم الدولية^(١٢٥).

ونضيف إلى ما تقدم، أن جانباً من الفقه قد ذهب من قبل إلى القول، بأنه حال صدور قانون جديد منظم للاختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية، قبل قفل باب المرافعة فى قضية معينة، إنعقد فيها الاختصاص القضائى الدولى للمحاكم المصرية، وفقاً لقواعد الاختصاص الدولى السابقة، هنا يقدر هذا الجانب، بقاء الدعوى المعنية فى حوزة المحكمة المصرية المختصة، رغم أن النص الجديد سلب المحاكم المصرية من اختصاصها المعنى، على أساس أن القواعد المنظمة للسريان الزمنى لقواعد الاختصاص لا تسرى على أحكام الاختصاص الدولى للمحاكم المصرية، إنما تقوم الأخيرة بتنظيم السريان الزمنى لقواعد الاختصاص الأخرى، مثل الاختصاص القيمى والمحلى والنوعى والولائى وهكذا. وأساس هذا النظر لدى صاحبه أن « القول بسريانه فى الاختصاص الداخلى مقبول لإمكان إحالة الدعوى من المحكمة التى صارت غير مختصة بالدعوى إلى المحكمة التى أصبحت مختصة بها، بينما هو غير مقبول فى الاختصاص الدولى لعدم إمكان إجراء مثل هذه الإحالة، كما أن التخلّى عن

(١٢٤) المراجع سالف الذكر فى الهامش المتقدم ذات المواضع.

(١٢٥) المراجع السابقة ذات المواضع، حيث تقرر ذات المعنى الوارد فى المتن.

نظر الدعوى بسبب كون محاكم الجمهورية صارت غير مختصة قد يكون من شأنه إنكار العدالة لعدم وجود محاكم دولة أخرى تختص بالدعوى»^(١٢٦).

وقد رأينا من قبل إمكان الأخذ بالتخلي والإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية وفقاً للفقهاء الحديث للقانون الدولي الخاص، بما يجعل النظر المتقدم قائماً الآن على غير أساس، جديراً بتجاوزه لآفاق أكثر رحابة وتقدماً في مجال توفير الحماية القضائية الخاصة الدولية، للمتعاملين في هذا المجال.

في ضوء ماتقدم :

يمكن أن نجد لنا سنداً، يبرر جواز قيام القاضى القطرى بالتخلي عن اختصاصه، حال خروج المال محل النزاع من الإقليم القطرى ودخوله إقليم دولة أخرى.

يمكن أن تعطى هنا الأمثلة التى توضح الأمر على نحو أفضل:

أ - نفترض أن المال المتنازع حوله، خرج من قطر ودخل إقليم دولة أخرى، وتمت مصادرته إدارياً فى هذه الأخيرة، فهل من الأفضل فى مثل هذه الظروف أن تستمر المحكمة القطرية فى نظر الدعوى المعنية على أمل عودة هذا المال من جديد للإقليم القطرى، لإمكان تنفيذ الحكم المرتقب صدوره على هذا المال، نظراً لإستحالة تنفيذ الحكم القطرى، على إقليم الدولة الجديدة والتى يوجد فيها المال المعنى، والذي تمت مصادرته، مع ما يترتب على ذلك من إستمرار فى بذل الجهد والوقت والمال؟ أم على العكس من ذلك، الأفضل هو قيام المحكمة القطرية بالتخلي عن اختصاصها فى مثل هذه الحالة والإشارة على الخصوم بالتداعى أمام محاكم الدولة التى يوجد على ترابها المنقول محل النزاع والمصادرة فى آن واحد، وذلك توفيراً للمال والجهد الوقت الضائع للحكم فى نزاع، معلوم سلفاً، أن هذا الحكم سوف يكون عديم القيمة الفعلية سواء فى قطر أو فى الإقليم الجديد، نظراً لإستحالة تنفيذه فى أى مكان.

إن النظرة الشكلية للأمر، والوقوف عند اللحظة التى أصبحت فيها المحاكم القطرية مختصة دولياً، نظراً لتحقيق مناط أعمال الضابط المعنى ألا وهو

(^{١٢٦}) د/ عز الدين عبد الله : المرجع السابق ، ص ٧٥١ ، هـ ٢.

وجود المال المعنى فى قطر، والإلتفات عن كل ما يحدث بعد ذلك، من خروج المال محل النزاع من قطر وإستحالة تنفيذ الحكم القطرى المرتقب صدوره، مثل هذه النظرة الشكلية، إنما تهدر كل قيمة موضوعية للحماية القضائية الخاصة على المستوى الدولى. ولماذا الإصرار هنا على الشكلية ولماذا التشبب بإهداب الوطنية مع الإلتفات عن هذه الشكلية وإعلاء القيمة الموضوعية، فى حالة أخرى عندما يدخل المال محل النزاع لإقليم الدولة المعنية بعد رفع الدعوى، فهنا يرى أصحاب الإتجاه المائل، أنه من الأفضل ألا يحكم القاضى الوطنى بعدم إختصاصه دولياً نظراً لعدم وجود المال محل النزاع على الإقليم الوطنى لحظة رفع الدعوى، حرصاً على عدم إزدواج الإجراءات، فلديهم أن دخول المال المتنازع حوله بعد رفع الدعوى إلى الإقليم الوطنى من شأنه تصحيح الإجراءات، وجعل المحكمة الوطنية مختصة، بعد أن كانت غير مختصة وقت رفع الدعوى. إذن فأنصار الإتجاه المنتقد إنما يعولون على قاعدة مفادها : أن العبرة بتحقق ضابط الإختصاص لحظة رفع الدعوى، ثم يعودون مرة أخرى لغض الطرف عن هذه القاعدة، حال دخول المال المتنازع حوله إلى إقليم الدولة بعد رفع الدعوى، ثم يعودون للتمسك بذات القاعدة، حال خروج المال المعنى من إقليم الدولة المعنية، بعد أن أهدروها منذ برهة يسيرة وهكذا. وتفسير الوضع المتقدم، وما ينطوى عليه من إحترام للقاعدة أحياناً وإهدارها أحياناً أخرى، إنما يجب أن يتم فى ضوء المصالح التى وضعوها نصب أعينهم وتصدوا لحمايتهم عن طريق مسلكهم السابق إزاء القاعدة التى أرسوها من قبل : فعندما تحقق القاعدة المعنية المصالح المرجوة لديهم يتم إحترامها، وعندما لا تحقق لهم ذلك، يتم إهدارها بمقولة الحرص على عدم تكرار الإجراءات وتوفير الوقت وعدم إهدار اعتبارات العدالة. ونرى أن الأمور المتقدمة ذاتها، هى التى تبرر إعطاء القاضى القطرى سلطة التخلّى عن نظر النزاع وإحالة الخصوم لمحاكم الدولة التى يوجد فيها المال محل النزاع، والذى تمت مصادرته فى المثال الفرضى الذى عرضنا له.

ب - نفترض أن المال المتنازع حوله والذى خرج من قطر، ودخل إقليم دولة أخرى، قد رفعت بشأنه دعوى قضائية فى هذه الأخيرة وصدر حكم فيها بخصوص هذا المال. هنا يثار التساؤل عن جدوى إستمرار المحكمة القطرية فى

نظر الدعوى المعنية، على أساس سابقة وجود المال المعنى فى قطر لحظة رفع الدعوى، وهل سيتم تنفيذ الحكم المرتقب صدوره من المحاكم القطرية على إقليم الدولة الجديدة، بعد أن أصدرت محاكمها حكماً بخصوص هذا المال، مع أن المعروف فى القانون المقارن، أن من موانع تنفيذ الحكم الأجنبى، وجود حكم وطنى سابق فى ذات النزاع، حيث سيعلو الحكم الوطنى على الحكم الأجنبى فى أى حال :

١ - فإذا إفتراضنا أن الحكم القطرى اللاحق متفق فى مضمونة مع الحكم الأجنبى والمتعلقان بالمنقول الخارج من قطر، هنا فإن الحكم الأجنبى هو الذى سينفذ على الإقليم الأجنبى والحماية القضائية التى قررها الحكم القطرى لم تضيف شيئاً للخصم المعنى والتى تقررت لمصلحته مثل هذه الحماية.

٢ - وإذا إفتراضنا أن الحكم القطرى كان مضمونة متعارضاً مع مضمون الحكم الأجنبى بخصوص المنقول المعنى، هنا أيضاً سيتم الإلتفات عن الحكم القطرى، حيث سيتم تنفيذ الحكم الأجنبى، إعمالاً لمبدأ علو الحكم الوطنى السابق على الحكم الأجنبى اللاحق (القطرى).

إنن لاجدوى من- إستمرار قيام المحاكم القطرية فى نظر نزاع حول منقول خرج من قطر ويحسن بالقاضى القطرى التخلّى عن نظر النزاع بعد بحث الموضوع من جميع جوانبه، وبعد التأكد من أن الحكم القطرى المرتقب صدوره عنه، سوف يكون عديم القيمة من الناحية الفعلية، وأن المحكمة الأجنبية التى يوجد المنقول فى حوزتها هى الأقدر على حسم النزاع المعنى، وتوفير الحماية القضائية اللازمة لصاحب الحق المعنى.

ج - إذ إفتراضنا أن المنقول الذى خرج من قطر، قد هلك خارج الإقليم القطرى، مثال ذلك سفينة إحترقت أو غرقت، أو دمرت تدميراً كاملاً بفعل معتدى. هل هناك جدوى من إستمرار التداعى بخصوص هذه السفينة أمام المحاكم القطرية، مع تحمل الأعباء المختلفة المترتبة على ذلك والسابق بيانها تفصيلاً فيما تقدم، أم من الأفضل فى مثل هذه الأحوال أن تتخلى المحكمة القطرية عن نظر النزاع لعدم جدوى الإستمرار فيه ؟

نخلص مما تقدم :

إلى أنه حال خروج المال محل النزاع من قطر بعد رفع دعوى بشأنه أمام محكمة قطرية، هنا يجب على القاضى القطرى أن ينظر للأمر نظرة متأنية رشيدة قوامها الموضوعية وليس الشكالية الزائفة، وسوف يصل بعد ذلك إلى إحدى نتيجتين :

فإذا إقتنع القاضى القطرى، أن الحكم المرتقب صدوره عنه سوف يكون ذو قيمة فعلية ويمكن تنفيذة سواء على التراب القطرى أو خارجه. هنا سوف يستمر هذا القاضى فى نظر الدعوى المعنية والمائلة أمامه.

أما إذا إقتنع القاضى القطرى، أن الحكم الذى سيصدره، سوف يكون عديم القيمة من الناحية الفعلية، وأنه لن يتيسر تنفيذه، سواء فى قطر أو خارجها، فى ضوء الظروف والملابسات المحيطة، هنا يجدر بالقاضى القطرى، أن يتخلى عن نظر النزاع المعنى والمائل أمامه نظراً لعدم جدوى الاستمرار فيه. وليس فى ذلك الموقف ما يمس اعتبارات العدالة، ولا ينطوى ذلك على أى إنكار لها، حيث بوسع صاحب الحق التداعى أمام المحكمة التى يقع المنقول المعنى فى حوزتها.

الخاتمة

تصدت الدراسة الماثلة لبيان الدول التي يعتبر موقع المال فيها، ضابطاً للاختصاص القضائي الدولي لمحاكمها الوطنية.

وقد قسمنا هذه الدراسة إلى بابين، وقد انصب الباب الأول على دراسة الضابط المائل في نطاق القانون المقارن والقانون العربي.

وبخصوص القانون المقارن فقد كشفت هذه الدراسة، أن الضابط المائل موجود في العديد من النظم القانونية: ففي نطاق الدول الأوروبية، يعتقد مشروع هذه الأخيرة، الضابط محل الدراسة، ومثال هذه الدول: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لكسمبورج، هولندا، بلجيكا، اليونان، سويسرا. فضلاً عن ذلك، فقد قامت بعض الدول المتقدمة بإبرام اتفاقيات ثنائية، بعضها مع البعض الآخر، وذلك بخصوص الضابط محل العرض. وقد بينا مضمون الضابط المعني في نطاق النظم القانونية الخاصة بالدول المتقدمة.

وقد ثبت لنا من دراستنا، أن الضابط محلها، إنما يجد له بعض التطبيقات الخاصة، في الدول سالفة الذكر، ومثال ذلك، الأموال المورثة.

وإذا كان الثابت أن المشرعين الأوروبيين إنما يعتقدون الضابط المعني، فقد ثبت لنا من هذه الدراسة، أن النظم القانونية الأنجلوسكسونية إنما تعتق بدورها هذا الأخير. ومثال هذه الدول: إنجلترا، نيوزيلندا، كندا، استراليا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وقد قمنا ببيان مضمون هذا الضابط في نطاق النظم القانونية المتقدمة، وقد ثبت لنا أن الضابط المعني إنما يجد أساسه في الدول المتقدمة، في الأحكام القضائية، وليس في النصوص التشريعية، وهذا الأمر ليس بالغريب، حيث المعروف أن النظم القانونية المعنية، إنما تعول كثيراً على السوابق القضائية.

وبعد أن فرغنا من دراسة ضابط موقع المال في نطاق القانون المقارن، فقد قمنا بدراسته في نطاق القانون العربي. وقد ثبت لنا من هذه الدراسة، أن التشريعات العربية إنما تعد بموقع المال كضابط للاختصاص القضائي الدولي لمحاكمها الوطنية، ومثال ذلك القانون: المصري، الكويتي، السوداني، اللبناني، اليمني، الليبي، السعودي، البحريني، العراقي، الأردني، والسوري. فكافة التشريعات الخاصة بهذه الدول، إنما تعتمد الضابط محل الدراسة. وقد قمنا ببيان مضمون هذا الأخير، في نطاق كل دولة من الدول المتقدمة.

وقد ثبت لنا من هذه الدراسة، أن المحاكم العربية قد أحسنت إعمال الضابط المعني، وذلك في العديد من الحالات، حسبما هو ثابت من الأحكام القضائية المصرية والبحرينية، والتي تعرضنا لها من دراستنا الماثلة. وقد ثبت من هذه الأحكام أن المال قد يكون منقولاً مادياً، وعلى العكس من ذلك قد يكون منقولاً معنوياً. وفي النهاية قد يكون هذا المال عقاراً.

والسبب الثاني من هذه الدراسة، قد انصب على دراسة موقع المال كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية.

وقد ثبت لنا، أن القضاء القطري قد اعتمد الضابط المعني، وذلك في العديد من الأحكام الصادرة عنه، والتي قمنا باستعراضها تفصيلاً.

وبعد ذلك قمنا ببيان مضمون الضابط المعني في نطاق القانون القطري، في ضوء الأحكام القضائية القطرية سائلة البيان. ثم طرحنا تساؤلاً حول أثر دخول المنقول إلى قطر بعد رفع الدعوى المعنية، وهل يؤدي ذلك إلى انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية من عدمه، وقد انتهينا إلى أن مثل هذا الدخول إنما يجعل القضاء القطري مختصاً دولياً بنظر الدعوى المعنية، والتي سبق أن تم رفعها، وقت أن كان هذا المنقول، خارج الديار القطرية، وذلك إعمالاً لمبدأ ترشيد الإجراءات.

وأخيراً فقد تصدينا لدراسة الأثر المترتب على خروج المنقول المعني، من قطر، بعد أن كان موجوداً فيها، لحظة رفع الدعوى المعنية. وقد انتهينا إلى وجوب اعتداد القاضي القطري، بواقعة الخروج المتقدمة، بما يفيد إمكان تخلي هذا القاضي عن نظر الدعوى المعنية، وذلك كلما اقتنع هذا القاضي، بأن الحكم الذي سوف يصدره، سيكون عديم القيمة من الناحية الفعلية، وأنه لن يتيسر تنفيذه سواء في قطر أو خارجها في ضوء الظروف والملابسات المحيطة.

(وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين)

صدق الله العظيم

الملحق رقم (١)

الأحكام القضائية المصرية محل الدراسة

(١)

باسم الشعب

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة (١٧)

بالجلسة المنعقدة بسراي المحكمة يوم الثلاثاء الموافق ٧ فبراير سنة ١٩٧٨

برئاسة السيد الأستاذ/ محمد فؤاد هنية السمسار رئيس المحكمة

وعضوية الأستاذين/ عبد المنعم أحمد بركة

ومصطفى أحمد سليمان المستشارين

وحضور الأستاذ/ محمد ساس - ممثل النيابة

وحضور السيد/ محمد نور الدين عبد المهيمن أمين السر

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول تحت رقم ٣ سنة ٣٢ ق أحوال شخصية أجنب، المرفوع

من مقيم بشارع عمرو بن كلثوم رقم ١ قسم العطارين.

ضد

١-

٢-

٣- أرملة

٤-

٥-

٦- زوجة

٧- الأنسة

المضموم إليه الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣ قضائية أحوال شخصية أجنب المرفوع من:

١-

٢- أرملة

ضد

(١)

(٢) طالب تدخل

(٣)

(٤) السيدة/..... أرملة بنت

(٥) زوجة

(٦)

(٧)

(٨)

عن حكم محكمة إسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٥ سنة ١٩٧٥ كلى أحوال شخصية أجانب الصادر بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥ والحكم الصادر في نفس الدعوى بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق ورأي النيابة والمدولة قانوناً. من حيث أن واقعات الدعوى سبق أن فصلها الحكمان الصادران من محكمة أول درجة بجلستي ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ و ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٧ وتحيل إليها هذه المحكمة منعاً من التكرار وتوجز في أن أقام الدعوى بطلب قدمه أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٥/٢/٣ قائلاً ب وفاة بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩ بالإسكندرية وهي يونانية الجنسية وأنها لم تترك وصية وأنه وارثها الوحيد طبقاً لأحكام القانون المصري واليوناني وطلب إثبات وفاة المذكورة بالتاريخ المبين وانحصار إرثها فيه دون أحد آخر بلا وصية.

وبجلسة ١٩٧٥/٢/١٣ أمام محكمة أول درجة ادعى المستأنف في الاستئناف الرقيم ٢ سنة ٣٢ ق طالباً قبول تدخله ضمن الموصي لهم في الوصية المؤرخة ١٩٧٢/٦/٢٧ الصادرة من المتوفاة.

وبجلسة ١٩٧٥/٥/٨ أمام محكمة أول درجة طلب كل من و أرملة بنت المستأنفان في الاستئناف الرقيم ٣ سنة ٣٣ ق طالبين قبول تدخلهما باعتبارهما من الورثة الشرعيين وبذات الجلسة تدخل كل من زوجة و و طالبين قبول تدخلهم في الدعوى باعتبارهما موصي . لهن بموجب وصية محررة باليونانية ومنشورة بمحكمة أثينا الابتدائية في ١٩٧٥/٤/٢٤ والمؤرخة في ١٩٧٣/١١/٢٧.

وقد طعن طالب التدخل ببطلان الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ وقرر بالطعن عليها بالتزوير بقلم كتاب المحكمة في ١٩٧٦/٥/٣٠ للأسباب المبينة بتقرير الطعن ثم قام بإعلان شواهد التزوير.

وبجلسة ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ قضت المحكمة حضورياً:

أولاً: بقبول تدخل كل من و و و و
و السابق بيانهم.

ثانياً: برفض طلبات المتدخل موضوعاً وألزمته مصاريف تدخله ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة.

ثالثاً: قبول الفصل في الموضوع باستجواب الخصوم بشأن الوصية المقدمة من المتدخلات الأربعة بنات

وأستت المحكمة قضائها على أن الوصية المقدمة من طالب التدخل ليست مكتوبة بخط الوصية وهي وصية خطية وإنما محررة بالآلة الكاتبة كما أنها موقعاً عليها بتوقيعين منسوبين للموصية فتكون الوصية الخطية باطلة طبقاً لأحكام القانون اليوناني الواجب التطبيق في المواد ١٧١٦ و ١٧١٧ و ١٨١٧ ويكون الدفع المبدى منه ببطلان الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧، والطعن عليها بالتزوير غير منتج وغير مقبولين ورأت المحكمة الاستجواب في شأن الوصية المقدمة من المتدخلات الأربعة بنات وصية رسمية عملاً بنص المواد ١٧٣٣ و ١٧٣٤ من القانون المدني اليوناني والمرسوم بقانون رقم ١٣٣٣ بتاريخ ٨/١٦ أ - ١ - ١٩٧٣ الخاص بأحكام قانون موثقي العقود اليوناني وأجرت المحكمة الاستجواب بتاريخ ١٩٧٧/١/١٣ في خصوص التوقيعات الواردة على الصورة الشمسية المعتمدة للوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧.

وبجلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٧ قضت المحكمة حضورياً:

أولاً: برفض الدفع ببطلان الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ المبدى من المتدخلين أرملة ورفض دعاوهما وإلزامهما بمصروفات تدخلهما وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة.

ثانياً: بثبوت وفاة في ١٩٧٥/١/٢٩ وانحصار ارثها وفقاً لوصيتها الرسمية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ والمنشورة بمحكمة أثينا الابتدائية بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٤ بموجب

المحضر رقم ٩٩٥ سنة ٩٧٥ في كل من الشهير بحق النصف في تركتها وفي كل من المتدخلات الأربعة و و بنات بحق النصف الآخر بالسوية بينهم وألزمت التركة بالمصاريف والمقاصة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأسست المحكمة قضاءها على أن الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ قد تمت في أثينا ويحكمها القانون اليوناني من حيث الشكل وثبت أنها من النوع الرسمي المحرر أمام موتين وشاهد واحد وأن الوصية قد اشتملت في (نهايتها صح نهاية كل ورقة توقيعات الموصية والمترجم والموتين والشاهدة عدا الورقة الثالثة فقد خلت نهايتها من توقيع الشاهدة وإنما وقعت بهامش الصفحة الأولى من الورقة الثالثة أسفل الإحالة التي بها وقع عليها الموقعان والمترجم والموصية وأن المادة ٢/١٩ من المرسوم بقانون رقم ١٣٣٣ المذكور نصت على أنه يتم التوقيع من جانب جميع الأشخاص المذكورين على كل ورقة من أوراق المستند مع ذكر الإحالات والتعقيبات وفي حالة عدم وجود هذه الإحالات فعلى كل ورقة وفي آخر الوثيقة، وأن الثابت أن الصحيفة الأولى من الورقة الثالثة تتضمن إحالة موقع عليها من الجميع فتكون الوصية صحيحة قانوناً وأخذاً بحكم النقض بأثينا الرقيم ٣٠٤ سنة ١٩٥٩ المستشهد به المقدم صورته الرسمية من أن التوقيعات الموجودة على الهوامش إنما وضعت لتأكيد وإثبات الإضافات التي أدخلت عليها وعندما ثبتت صحتها فإنها في الوقت نفسه تثبت صحة الورقة كلها وهي ما أراد المشرع أن يحافظ عليها ولم يعلق المشرع أهمية عن المكان الذي يجب أن توضع عليه التوقيعات بل اهتم من عدم إهمال التوقيع على كل ورقة.

وانتهت محكمة أول درجة في أسبابها إلى صحة الوصية ورفض الطعن المبدى من المتدخلتين - المستأنفتان في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣ ق ببطلائها ومن ثم يتعين إعمال الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ عملاً بالمادة ١٧١٠ من القانون المدني اليوناني توزيع تركة المتوفاة وفقاً لما جاء في وصيتها وتكون المستأنفتان ليستا من الموصى لهن ولا ممن عددتهن المادة ١٧٢٥ من القانون المدني اليوناني وأن تركة الموصية المتوفاة تؤول إلى المحكوم لهن ولأن شقيقة الموصية المسماة قد توفيت ولأن الموصى لها قد تنازلت عن نصيبها الوارد بالوصية بموجب محضر رفض الميراث الرسمي المقدم بملف الدعوى فيؤول نصيبها إلى أخوتها الأربعة المحكوم لهن.

ومن حيث أن لم يرتض الحكم الصادر بجلسة ١٩٧٦/١١/٢٥ طعن عليه بتقرير في قلم الكتاب تاريخ ١٩٧٦/١٢/٥ وقيد استئنافه برقم ٣ سنة ٣٢ قضائية للأسباب الآتية:

أولاً: أن محكمة أول درجة لم تحقق صلة القربى الحقيقية لـ للمتوفاة.
ثانياً: أن الوصية المقدمة منه محررة بمعرفة الأستاذ المحامي ووكيل الموصية وعلى الآلة الكاتبة وأن المهم هو توقيع الموصية ولم يطعن أحد من الخصوم عليها.
ثالثاً ورابعاً: لم تحقق المحكمة طعنه بالتزوير على الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ ولم تتدب قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعي لاتخاذ إجراءات المضاهاة على توقيع الموصية.

ومن حيث أن و بنت لم يرتضيا الحكم الصادر بجلسة ١٩٧٧/٣/٢٤ وورد خطأً بالاستقرار تاريخه ١٩٧٥/٣/٢٤ وذلك بتقرير في قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥ على سند من الأسباب الآتية:

أولاً: أن محكمة أول درجة أخطأت برفضها الدفع المبدى منها ببطلان الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ وذلك أن المادة ١٧١٨ من القانون المدني اليوناني رتبت البطلان على عدم مراعاة حصول التوقيع في نهاية الصحيفة وهو بطلان لا يزول بالتوقيع الوارد بهامش الصحيفة الخامسة من الوصية كما أوردت محكمة أول درجة لأن ذلك التوقيع ليس هو المطلوب قانوناً في نهاية الورقة أي الصفحة الثانية للورقة وتمثل في حالة الوصية الراهنة الصفحة السادسة وجوب المادة ٢/١٩ من القانون المدني اليوناني رقم ١٣٣٣ لا ينطبق على هذه الحالة إزاء سريان المادة ١٧٣٣ من القانون المدني اليوناني والتي تشترط توقيع جميع الأشخاص في نهاية كل ورقة وليس في الهامش وهو نص صريح غير قابل لأي اجتهاد (نص علي) ونعي على محكمة أول درجة أخذها بأحكام القضاء اليوناني وأنهما قد قدما ما يفيد مخالفة الفقه اليوناني لقضاء محكمة نقض أثينا الذي استند إليه الحكم المستأنف.

ثانياً: تضمن الحكم المستأنف أن الورقة الثالثة قد خلت نهايتها من توقيع الشاهد، وفي ذلك ما يكفي لوقوع البطلان الذي تنص عليه المادة ١٧٣٣ من وجوب التوقيع في نهاية الصحيفة الثانية للورقة الثالثة وطلبت المستأنفتان الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض طلب المتدخلات المحكوم لهن واعتبار الوصية

المؤرخة ٢٣/ نوفمبر سنة ١٩٧٣ تحت رقم ٣٢٢٤ باطلة وكان لم تكن أو ثبوت وفاة أرملة ١٩٧٥/١/٢٩ وانحصار إرثها بدون إيصاء في بواقع نصف التركة والمستأنفتين بواقع النصف الآخر مع إلزام المستأنف ضدهم بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين.

وقدم الحاضران عن المستأنفين في الاستئناف رقمي ٣ سنة ٣٢ ق و ٣ سنة ٣٣ ق مذكرتين شارحتين بجلسة ١٩٧٨/١/٣ بسطا فيها وقائع النزاع وشرحا لأسباب استئنافهما بما لا يخرج عن تقرير الطعن وطلب المستأنف في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ ق الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بطلباته المبداء أمام محكمة أول درجة.

كما طلب المستأنفتان في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣ ق الحكم بطلباتهما المبداء بتقرير الطعن بالاستئناف كما قدم الحاضر عن المستأنف ضده لجلسة ١٩٧٧/١٢/٥ طالباً الحكم برفض الاستئناف وتأييد الحكمين المستأنفين وإلزام كل مستأنف بمصاريف استئنافه ومقابل أتعاب المحاماة وذلك أخذاً بأسباب الحكمين المستأنفين، وقدم الحاضر عن باقي المستأنف عليهن الأربعة مذكرة للمحكمة المذكورة) صح للجلسة المذكورة ١٩٧٧/١٢/٥ طالباً بتأييد الحكمين المستأنفين.

ومن حيث أن النيابة العامة أبدت رأيها في مذكرتها المؤرخة ١٧ و ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٧ بطلب - أولاً - بقبول كل من الاستئنافين شكلاً. وثانياً: في موضوعهما وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين بالمصروفات شاملة مقابل أتعاب المحاماة وذلك أخذاً بأسباب الحكم المستأنف.

ومن حيث أنه بجلسة ١٩٧٧/١٠/١٠ قررت المحكمة ضم الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ ق للاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣ ق ليصدر فيهما حكم واحد للارتباط.

وإذ نظر الاستئنافان بجلسة المرافعة الأخيرة ١٩٧٨/١/٣ قررت المحكمة النطق بالحكم بجلسة اليوم وقدمت السيدة وأخرى طلباً في ١٩٧٨/١/٨ لإعادة الدعوى للمرافعة حتى يتسنى لهما التدخل وإيداع دفاعهم بشأن العقار المملوك لهما المباع لهما من المتوفاة وقدمتا صورة شمسية لذلك العقد وتلقت المحكمة عن هذا الطلب إذ أن الخصومة المائلة متعلقة بإثبات وفاة وصحة وصية وميراث ولا شأن لهذه المحكمة بالنزاع المقال عن ملكية عقار مباع من الموصية قبل وفاتها.

ومن حيث أن الاستئنافين حازا الشكل المقرر في القانون.

ومن حيث أن الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ ق فقد تكفل الحكم المستأنف في أسبابه بالرد على ما أثاره المستأنف في تقرير طعنه وما تضمنته مذكرته الشارحة لأسباب استئنافه. المقدمة لجلسة ١٩٧٨/١/٣ وهو لم يأت بجديّة يستدعي إيراد أسباب أخرى وإذ قضى ذلك الحكم صحيحاً في أسبابه ببطلان الوصية المقدمة من المستأنف والتي يتمسك بحقوقه المدعاة فيها وذلك تطبيقاً لأحكام التقنين المدني اليوناني ومن ثم فإنه لا حق له ولا صفة فيما أبداه من طلبات سبق ذكرها آنفاً ويتعين القضاء برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف الصادر بجلسة ١٩٧٦/١١/٢٥.

ومن حيث أن المصاريف شاملة مقابل أتعاب المحاماة يلزم بها المستأنف عملاً بنص المادة ٨٨٣ من قانون المرافعات والمادة ١٧٦ من قانون المحاماة رقم ٦١ سنة ١٩٦٨. ومن حيث أن الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣ ق في محله لأسبابه وقد تكفل بالرد على الأسباب التي أقيم عليها هذا الاستئناف وما ورد شرحاً لها بالمذكرة المقدمة من محامي المستأنفتين بجلسة ١٩٧٨/١/٣ وتضيف إليها هذه المحكمة أن الحكم الصادر من محكمة النقض اليونانية بكامل هيئتها والمقدمة ترجمة رسمية له باللغة العربية بالحافظة رقم ٨ دوسيه أمام محكمة أول درجة والصادر بجلسة ٤ - ١٥ يونيو سنة ١٩٦٩ قد انتهى إلى أن الغرض المقصود من المشرع اليوناني بشأن الوصايا أن تكون الوصية المكونة من عدة ورقات حتى عندما لا توجد توقيعات الموصي والأشخاص المشتركين معه في ذيل كل ورقة ما عدا الورقة الأخيرة بل موجود على الهوامش فإنها عندما تثبت صحتها تثبت في الوقت نفسه صحة الورقة كلها وهو ما أراد المشرع أن يحافظ عليه واستطردت المحكمة قائلة بأن المشرع لم يعلق أهمية عن المكان الذي يجب أن توضع عليه التوقيعات بل اهتم عن عدم إهمال التوقيع على كل ورقة.

وترى هذه المحكمة الاستئنافية أن المشرع اليوناني قد قنن حكم محكمة النقض اليونانية هذا بما نص المرسوم بقانون رقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٦ (حافظة رقم ١٢ أمام محكمة أول درجة) والذي صدر تالياً لحكم محكمة النقض والطعن على واقعة الدعوى والذي حصله صحيحاً الحكم المستأنف وتأييده فيه هذه المحكمة وقد حازت الوصية هذه المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧ الشكل المقرر قانوناً في أحكام القانون المدني اليوناني والرسوم بقانون ١٣٣٣ المشار إليه.

وأما ما جاء في مذكرة دفاع المستأنفتين إشارة إلى رأي الفقه اليوناني - حافظتهما رقم ١٦ دوسيه محكمة أول درجة - فإن ذلك لا يقيد هذه المحكمة ما دامت أنها قد انتهت إلى صحة الوصية المؤرخة ١٩٧٣/١١/٢٧. وما دام أن هاتين المستأنفتين لم يطعنا على صحة توقيع الموصية والموتقين والشاهدة وأما طعن المستأنف في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ق فقد سبق البيان وأخذاً بأسباب الحكم المستأنف أنه لا محل له بعد أن أصبح غير منتج وغير ذي موضوع بعد رفض طلبات ذلك المستأنف.

وحيث أنه لهذه الأسباب وللأسباب التي انبنى عليها الحكم المستأنف تقضي المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف الصادر بجلسة ١٩٧٧/٣/٢٤. ومن حيث أن المصاريف تلزم بها المستأنفتين شاملة مقابل أتعاب المحاماة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة وفي الاستئناف رقمي ٣ سنة ٣٢ق و ٣ سنة ٣٣ق أولاً بقبولهما شكلاً.

ثانياً: برفضهما موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف في كل استئناف.

ثالثاً: بإلزام المستأنف في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ق بمصاريف استئنافه ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة.

رابعاً: بإلزام المستأنفتين في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٣ق بمصاريف استئنافهما ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة.

رئيس الدائرة

أمين السر

(٢)

باسم الشعب

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة الأولى - أحوال شخصية

أجاب

بالجلسات المنعقدة بسراي المحكمة يوم الخميس ٩ يونيو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار/ محمود أحمد غرابة رئيس الدائرة

وعضوية الأستاذين محمود راغب عطية

المستشارين

ومحمود عبد القادر عثمان

ممثل النيابة

وحضور الأستاذ/ عبد الوهاب الخياط

أمين السر

وحضور السيد/ محمد نور الدين عبد المهيمن

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول تحت رقم ٢ سنة ٣٢ قضائية أحوال شخصية أجانب المرفوع من:

١- السيدة/ أرملة

٢- السيدة/

ضد

السيد/

عن حكم محكمة إسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٧٥ كلى أحوال شخصية أجانب صادر بتاريخ ١٩٧٦/٤/٨ قاض برفض الدعوى.

المحكمة

بعد سماع المرافعة والاطلاع على الأوراق وإيداء النيابة الرأي والمداولة قانوناً. من حيث أن المستأنف ضده أعلن قانوناً ولم يحضر وأعيد إعلانه ومن ثم يعتبر الحكم الصادر في الدعوى حضورياً في حقه إعمالاً لحكم المادة ٨٧١ مكرر المضافة بمقتضى القانون رقم ١٠٠ سنة ١٩٦٢.

ومن حيث أن الاستئناف قد استوفى الأوضاع المقررة له في القانون فيتعين الحكم بقبوله شكلاً.

ومن حيث أن الوقائع - على ما يبين عن الحكم المستأنف وسائر الأوراق - تتحصل في أن المستأنفتين أقامتا الدعوى رقم ١١ سنة ١٩٧٥ أحوال شخصية أجانب - إسكندرية بطلب الحكم ببطلان إعلام الوراثة رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ تركت أجانب الإسكندرية واعتبار السيدة/ ابنة الوراثة الوحيدة لزوجها المرحوم دون أحد آخر سواها بمقولة أن هذا الأخير توفي بإسكندرية بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢١ وكان حال حسياته يوناني الجنسية وقد خلف وصية خطية مؤرخة ١٩٣٨/٧/٤ أودعت ملف الدعوى رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ تركت أجانب إسكندرية وبمقتضاها تم الإيصاء على الوجه التالي:

١- أن تؤول ملكية الرقبة في أمواله العقارية لصالح ابن أخيه المستأنف ضده، وأن يؤول حق الانتفاع على هذه الأموال لزوجته السيدة/ ابنة طوال حياتها.

٢- أن يمتنع ابن أخيه (المستأنف ضده) عن أي بيع أو إسقاط لحقه في ملكية الرقبة قبل وفاة صاحبة حق الانتفاع وإلا سقط حقه في الوصية.

٣- أنه في حالة اعتراض أي وارث من وارثيه المذكورين على الوصية أو رفض تنفيذها يسقط حقه في التركة وتؤول كافة الأموال إلى الوارث الآخر وتصبح له الملكية كاملة رقبة وانتفاعاً.

استطردت المستأنفتان القول بأنه صدر إعلام وراثه بتاريخ ١٩٥٢/١٢/٢٩ من محكمة إسكندرية للأحوال الشخصية (أجانب) باعتبار الورثة الوحيدين للمرحوم هما زوجته السيدة/ ابنة وابن أخيه (المستأنف ضده) ولما كان هذا الأخير قد خالف شروط الوصية إذ تصرف بالبيع في العقار رقم ٦٠١ طريق الحرية قسم الرمل وقضى في الدعوى رقم ١١٤٥ سنة ١٩٦٠ مدني كلي إسكندرية ببطلان البيع وعدم نفاذه ومن ثم يكون قد تحقق شرط حرمانه من الميراث وأصبحت الزوجة هي الورثة الوحيدة للتركة، وإذ توفيت هذه الأخيرة بالإسكندرية في ١٩٦٤/٤/٦ وورثها شقيقها (.....) وهذا توفي بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٥ وانحصر إرثه في زوجته وابنته ومن ثم فهما المستحقان لتركته وبحق لهما والحال كذلك طلب بطلان إعلام الوراثة رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ تركت أجانب إسكندرية وانحصر أرث في زوجته السيدة/ وذلك على نحو أوردته بطلباتهما سائلة البيان وقدمت المستأنفتان تأييداً لدعواهما حافظة انطوت على المستندات التالية:

أولاً: صورة رسمية من وصية المرحوم المؤرخة ١٩٣٨/٧/٤ والمودعة ملف الدعوى ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ تركت أجانب إسكندرية.

ثانياً: صورة من إعلام الوراثة رقم ٢٥٦ سنة ١٩٥٢ بإثبات وفاة المرحوم بالإسكندرية بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢١ تاركاً وصية مؤرخة ١٩٣٨/٧/٤ وورثته هما (١) السيدة/ بنت - أرملته - (٢) السيد/ ابن أخيه.

ثالثاً: إعلام وراثة يفيد وفاة المرحوم بتاريخ ١٩٦٤/٤/٦ وانحصر ارثها في شقيقها (.....) صح (.....)

رابعاً: إعلام ورثة يفيد وفاة وانحصار إرثه في أرملته وابنته وهما المستأنفتان.

خامساً: صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٤٥ سنة ١٩٦٥ مدني كلي إسكندرية ويقضي برفض الدعوى التي أقيمت بصحة ونفاذ التصرف الصادر من المستأنف ضده لمخالفته لشروط الوصية.

سادساً: صورة رسمية من الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٩٣ سنة ١٨ ق يقضي بتأييد الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٤٥ سنة ١٩٦٠ مدني كلي إسكندرية.
سابعاً: ترجمة رسمية للمادة ١٧١٠ من القانون المدني اليوناني ومقتضاها أن الوصية هي شريعة التركية.

ومن حيث أن المستأنفتين صممتا على طلباتهما لدى محكم أول درجة وأبدت النيابة رأيها مؤداها حرمان المستأنف ضده من نصيبه في تركة الموصي المرحوم وأيلولة هذا النصيب إلى زوجة الموصي المرحومة وركنت النيابة في رأيها إلى شروط الوصية ومخالفة المستأنف ضده لتلك الشروط الأمر الذي يؤدي إلى سقوط حقه في الوصية وأيلولة التركة جميعها لزوجة الموصي إعمالاً لحكم المادة ١٧١٠ من القانون المدني اليوناني الواجب التطبيق على واقعة الدعوى نفاذاً لقاعدة الإسناد المقرر بالمادة ١٧ من القانون المدني المصري.

ومن حيث أن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٧٦/٤/٨ برفض الدعوى مؤسسة قضاؤها على تخلف شرط حرمان المستأنف ضده من نصيبه في الوصية إذ هو لم يعترض عليها أو يرفض تنفيذها ومجرد تصرفه في بعض الأموال الموصى بها كان معلقاً على موافقة زميلته في تلك الوصية الأمر الذي لا يتحقق معه شرط الحرمان ومن ثم تضحى الدعوى على غير أساس.

وإذ لم يمرتض المستأنفتان هذا القضاء طعننا عليه بالاستئناف المائل - الحاصل بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٧ طالبتين الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع إلغاء الحكم المستأنف وحرمان المستأنف ضده في ميراث المرحوم عمه واعتبار وارثته الوحيدة المرحومة أبنة دون أحد آخر مع إلزام المستأنف ضده المصروفات والأتعاب عن الدرجتين.

ونعت المستأنفتان على قضاء الحكم المطعون فيه خطأ في الإسناد ومخالفته للقانون إذ أهدر شرط الموصي الذي مؤداه أن الاعتراض على الوصية ورفض تنفيذها من جانب أحد الورثة يسقط حقه فيها وينتقل هذا الحق لصالح الوارث الآخر .

ومن حيث أن المستأنفتين تقدمتا بمذكرة لدى هذه المحكمة صممتا فيها على طلباتهما وأوردتا شرحاً لها بما لا يعدوا أن يكون ترديداً لما جاء بصحيفة الدعوى وأوجه الطعن، ولم يحضر المستأنف ضده في أي من الجلسات لإبداء ثمة دفاع.

ومن حيث أن النيابة العامة أبدت الرأي في الدعوى لدى هذه المحكمة وهو لا يخرج عما سبق أن أبدته أمام محكمة أول درجة وحاصل ما انتهت إليه مؤداه أن شرط حرمان المستأنف ضده قد تحقق بمقتضى نص الوصية ومن ثم يؤول الميراث جميعه لأرملة الموصي وطلبت استناداً إلى ذلك إلغاء الحكم المطعون فيه والقضاء للمستأنفتين بطلباتهما. ومن حيث أن القانون اليوناني هو القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى باعتباره قانون الموصي - عملاً بقاعدة الإسناد المقررة بالمادة ١٧ من القانون المدني المصري - ولما كانت المادة ١٧١٠ من القانون اليوناني تعتبر الوصية شريعة التركة ومن ثم استناداً إلى ذلك يتعين إعمال شروط الوصية المؤرخة ١٩٣٨/٧/٤ وإذا اشترط الموصي شرطاً مؤداه أن الاعتراض على الوصية أو رفض تنفيذها من جانب أحد ورثته (أحد الموصي لهم) يسقط حقه في نصيبه وينتقل بهذا السقوط إلى الوارث الآخر وقد اثبت الحكم الصادر في الدعوى رقم ١١٤٥ سنة ١٩٦٠ مدني كلي إسكندرية والمؤبد استئنافها بالاستئناف رقم ٤٩٣ سنة ١٩٨٠ أن المستأنف ضده قد خالف شرط الموصي وتصرف في ملكية الرقبة بالنسبة لبعض الأموال الموصى بها ومن ثم يكون قد تحقق شرط حرمانه من نصيبه في الوصية إعمالاً لمقتضى نصوص الوصية وما شرطه ويتعين تبعاً لذلك انتقال هذا النصيب إلى الوارث الآخر إعمالاً لحكم المادة ١٧١٠ من القانون اليوناني وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذه المبادئ فإنه يكون على غير صواب ومخطئاً في تطبيق القانون مما يتعين معه إلغاؤه والقضاء للمستأنفين بطلباتهما وانحصر إرث المرحوم في أرملة المرحومة دون وارث آخر له سواها.

ومن حيث أن المستأنف ضده قد أصبح محكوماً ضده بالحق ومن ثم يتعين إلزامه بالمصروفات عن درجتي التقاضي عملاً بالمادة ٨٨٣ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم
المستأنف وبحرمان المستأنف ضده من نصيبه في تركة المرحوم واعتبار
الوراثية الوحيدة له هي أرملته المرحومة ابنة المرحوم وألزمت
المستأنف ضده المصاريف عن درجتي التقاضي ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب
المحامية.

أمين السر

رئيس الدائرة

(٣)

باسم الشعب

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة الأولى - أحوال شخصية

أجانب

بالجلسة المنعقدة بسراي المحكمة يوم الأحد ٨ مايو سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد المستشار الأستاذ محمود أحمد غرابة رئيس الدائرة

وعضوية الأستاذين محمود راغب عطية

ومحمود عبد القادر عثمان المستشارين

وحضور الأستاذ/ محمد عبد العزيز زكي ممثل النيابة

وحضور السيد/ محمد نور الدين عبد المهيم أمين السر

قدم الاستئناف رقم ٢ سنة ٣٠ ق أحوال شخصية أجانب

المرفوع من: وينوب عنها رئيسها الأستاذ المحامي ومقرها شارع
ضد

١- السيدة/

٢- السيد/

٣- السيدة/ زوجة

٤- السيد/

٥- السيد/

١ يقيمون بفيلا المرحومة بشارع

٦- الأنسة/ مقيمة

المضموم إليها الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٠ ق أحوال شخصية أجنب المرفوع من الأنسة

ضد

١- الجمعية اليونانية بالإسكندرية

٢-

٣-

٤-

٥-

٦-

عن حكم محكمة إسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ٤٣ سنة ١٩٦٧ كلى أحوال شخصية أجنب صادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٧٤ قاض برفض الدعوى.

المحكمة

بعد سماع المرافعة والإطلاع على الأوراق وإيداء النيابة الرأي والمدولة قانوناً.
من حيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المستأنف وسائر الأوراق - تتحصل في أن (المستأنفة) تقدمت بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٧ بطلب إلى رئيس دائرة الأحوال الشخصية (أجنب) بمحكمة إسكندرية الابتدائية ضد كلاً من:

(١) السيدة/ (٢) السيد/ تقول فيه أن المرحومة السيدة/ أرملة المرحوم/ توفيت بتاريخ ٣١/٧/١٩٦٧ وهي يونانية الجنسية وكانت قد أشرفت على التسعين عاماً وبعد أن مات عنها زوجها المحامي وابنها الوحيد الأستاذ/ المحامي ولم تترك ورثة من أصحاب الفروض وقد خلفت وصية خطية حررتها (بخطها) صح بخط يدها وبتوقيعها بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٢ وأودعتها بالفصلية اليونانية بعد تسجيلها بها تحت رقم ٢٧٥٦٢ وبمقتضى الوصية المذكورة عينت الموصية الجمعية (الطالبة) وارثة وحيدة لها كما أوصت فيها لآخرين ببعض المال وإذ أضحت المذكورة طاعنة في السن وبلغ بها الهرم مداه وانحطت حالتها الصحية وضعفت قواها الذهنية تعرضت وهي في هذم السن وفي أخريات حياتها لرهبة بثها في نفسها المستأنف ضدها الأولين (المقدم ضدهما الطلب) واستهدفت تحت

تأثير هذه الرهبة لأجراء نفسي حملها على أن تتنازل عن كافة أموالها وممتلكاتها وعمدا المستأنف ضدهما تحقيقاً لهذا الغرض إلى فرض وحدة منعزلة وقائلة عليها في فيلتها وأغلقا الفيلا دونها ودون العلم الخارجي وحالا بينها وبين أصدقائها حتى لا يزورها ولا يراها أحد واحتفظا بها أسيرة حتى تخضع لمطالبهما وأخذا في استنزاف أموالها وممتلكاتها حتى لم يبق لها إلا الفيلا التي تسكنها والتي لا يمكن نقل ملكيتها إلا بإجراء رسمي وتوصلاً إلى نقل ملكيتها إليهما عمداً إلى حملها على إصدار وصية جديدة تتسخ بها وصيتها السابقة وتوصي فيها لهما بكامل تركتها فقد تم لهما ما أرادا وأصدرت لهما الوصية المطلوبة والتي تحررت عن طريق نائب القنصل اليوناني بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ وقيدت بالقنصلية تحت رقم ٢٨٣٦٥ وأضافت (الطالبة) أن الوصية المذكورة فضلاً عن بطلانها من ناحية الشكل فهي باطلة وغير صحيحة ومحرفة من حيث الموضوع وعملاً بأحكام المواد ١٧٨٢ و ١٨٦٠ و ١٧١٩ من القانون المدني اليوناني الذي تخضع له الوصية طبقاً لقاعدة الإسناد المقررة بالمادة ١٧ من القانون المدني المصري وانتهت (الطالبة) إلى طلب تحديد جلسة للحكم لها - أولاً - ببطلان وصية المرحومة السيدة/ المحررة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ والمقيدة بالقنصلية اليونانية تحت رقم ٢٨٣٦٥ - ثانياً - انحصار إرث المرحومة المذكورة فيها وحدها دون شريك أو وارث آخر إعمالاً لوصيتها الخطية المصرية المحررة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٥ والمودعة بالقنصلية اليونانية العامة بإسكندرية تحت رقم ٢٧٥٦٢ مع إلزام المقدم ضدهما (المستأنف ضدهما الأولين) المصروفات والأتعاب.

وقدمت (الطالبة) العديد من المذكرات مصممة على طلباتها وركنت في طلب بطلان الوصية المحررة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ إلى أسانيد حاصلها. أولاً: أن الوصية المذكورة صدرت من الموصية وهي فاقدة الإدراك إذ لم تكن متمتعة بالعقلية السليمة الواعية التي تمكنها من إدراك ما يدور حولها وما تقدم عليه نظراً لأنها كانت طاعنة في السن وأشرفت على التسعين عاماً من عمرها. ثانياً: أن الوصية صدرت من المورثة تحت تأثير الاستهواء والتسلط. ثالثاً: أن القانون اليوناني يحرم المستأنف ضدهما الأولين من ميراث المورثة نتيجة للتصرفات التي مارسها ضدها لحملها على تعديل وصيتها.

رابعاً: أن المستأنف ضدهما اعترفاً ببطان الوصية وعدم شرعيتها إذ عمداً بتاريخ ١٩٦٦/٤/٦ إلى حمل الوصية على تحرير عقد هبة بالفيلأ لصالحهما - وهي ذاتها موضوع الوصية المطلوب الحكم ببطانها.

ومن حيث أنه لدى نظر الدعوى أمام المحكمة بجلسة ١٩٦٨/٣/٧ تدخل الأستاذ منضماً إلى الجمعية (المستأنفة) في طلباتها وركن إلى ملحق للوصية صادر بتاريخ ١٩٦٢/٥/٩ - كما طلب بجلسة ١٩٦٨/١٠/٢ كل من و و قبول تدخلهم في الدعوى منضمين إلى المدعى عليهما (المستأنف ضدهما الأولين) في طلباتهما وركنوا إلى ملحق الوصية المؤرخ ١٩٦٢/٥/٩.

وطلب المدعى عليهما (المستأنف ضدهما الأولين) الحكم برفض الدعوى استناداً إلى أن الوصية المطعون عليها جاءت رسمية وخالية من كل عيب ومستوفية لكل إجراءاتها الشكلية والموضوعية وأضافا أن عقد الهبة لا يوهن من شأن الوصية بل أنه يؤكد أنها لا يتعارض معها فكلا التصرفين هدفاً إلى تحقيق غرض واحد.

ومن حيث أن النيابة العامة طلبت في مذكرتها المؤرخة ١٩٦٩/٤/٢٣ إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفة بكافة طرق الإثبات القانونية أن الوصية المرحومة كانت فاقدة الإدراك وقت تحرير الوصية إلى المدعى عليهما (المستأنف ضدهما الأولين) في ١٩٦٦/٥/٤ وأنها وقعت تحت تأثيرهما ونتيجة خديعة منهما ولولا ذلك لما أقدمت على الإيصاء لهما.

ومن حيث أن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٧٠/٣/١٢ أولاً: بقبول تدخل الأستاذ/ المحامي منضماً إلى المدعية المستأنفة - وكل من و و خصوصاً منضمين إلى المدعى عليهما.

ثانياً: وقبل الفصل في الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعيان (..... الطالبة والمنضم إليها) بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البيئة أن الوصية المرحومة/ كانت فاقدة الإدراك وقت تحرير الوصية إلى المدعى عليهما الأولين في ١٩٦٦/٥/٤ وأنها وقعت تحت تأثيرهما من استهواء وتسليط ونتيجة خديعة منهما ولولا ذلك لما أقدمت على الإيصاء لهم وأجازت للمدعى عليهم^١ النفي بذات الطرق.

وأوردت المحكمة في أسباب ذلك الحكم السند القانوني لولاية المحاكم المصرية في نظر الدعوى وباختصاصها وأن الإجراءات التي تسري بشأنها إنما هي الإجراءات المقررة بالقانون المصري عملاً بقاعدة الإسناد الواردة بالمادة ٢٢ من قانون المرافعات) صَحَّحَ المدني وخلصت إلى أن القانون اليوناني هو القانون الواجب التطبيق في شأن النزاع المطروح وتعرضت لبعض مواد ذلك القانون وانتهت إلى قضائها سالف الذكر.

وإذ توفي الأستاذ المحامي - والذي قبل خصماً في الدعوى منضماً إلى المستأنفة قبل تنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق وحضرت شقيقته باعتبارها وارثته الوحيدة بجلسة ١٩٧٠/١١/٥ وانضمت إلى الحاضر عن المستأنفة - ثم أصدرت المحكمة بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٢ حكماً بالإحالة إلى التحقيق في مواجهتها بدأت المعنى الأول.

ونفاذاً لحكم الإحالة إلى التحقيق سمعت محكمة أول درجة شهود الطرفين على النحو الثابت بمحضر التحقيق المؤرخ ١٩٧١/٥/٦ وفي أعقاب ذلك تبادل أطراف الدعوى مذكراتهم وصمم كل على طلباته وقدمت النيابة العامة مذكرة مؤرخة ١٩٧٢/١٠/٢٩ انتهت فيها إلى طلب الحكم برفض الدعوى وبإثبات وفاة في ١٩٦٧/٧/٣١ وانحصار إرثها في المستأنف ضدهما الأولين إعمالاً لوصيتها المؤرخ ١٩٦٦/٥/٤ ومساندت النيابة ما انتهت إليه من رأي بالقرائن التي ساققتها وحاصلها أن الوصية حدثت من الموصية عن إرادة حرة وأن شاهدي المدعى عليهما قررا بسلامة الإدراك وأنها كانت على وعي تام وأن التقرير الموضوعي الذي أبدته إحدى شاهدات المدعية تناقض وطبائع الأمور إذ لو كانت الموصية تخشى تهديد المدعى عليها الأولى بتركها وترك خدمتها والمسفر إلى اليونان لزهدت الموصية في خدمتها وآثرت فراقها على العمل لديها كما أنه ليس في تحرير عقد الهبة للمدعى عليهما ما ينقض الوصية ولا ينبئ بذاته عن إحساسهما ببطلان الوصية بل أنه تأكيد لرغبة الهبة) صحَّحَ الموصية في أن تخلف تركتها للمدعى عليهما إيصاء أو هبة.

ومن حيث أن محكمة أول درجة قضت بتاريخ ١٩٧٤/١/٣١ برفض الدعوى مؤسسة قضاءها على ما ساقته من قرائن حاصلها

أولاً: أنه لم يثبت بأي دليل مادي (شهادات طبية أو خلافه) أن المتوفاة المرحومة كانت تعاني أي ضعف في قواها العقلية أو الصحية أما أو كبر السن أو

الشيخوخة فليست بذاتها دليلاً على توافر هذا الضعف ويؤيد ذلك ما أثبتته نائب القنصل العام في صلب الوصية المؤرخة ١٩٦٦/٥/٤ من أنه تأكد عن طريق توجيه أسئلة مختلفة للموصية من سلامة قواها العقلية.

ثانياً: ما ورد بذاكرة الأحوال المؤرخة فلي ١٩٦٥/٥/١٨ تحت رقم ١٥ قسم الرمل.
ثالثاً: ما قرره شهود المدعية من أقوال إنما هو صادر عن اعتقاد شخصي مبني على الحدث والاستنتاج.

رابعاً: أن الموصية كانت تتعت خادمتها (المستأنف ضدها الأولى) بالإخلاص في وصاياها السابقة ومن ثم فقد جاء الإيحاء طبيعياً وعرفاناً لها بالجميل لطول خدمتها دون ضغط أو إكراه أو تسلط وانتهت المحكمة بقضائها إلى صحة الوصية الصادرة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ إذ لم يلحقها ثمة بطلان كما أنه لا ينال من صحتها تحرير عقد هبة بالفيلا وهي إحدى عناصر التركة الموصى بها إذ أن هذا الأمر لا يعدو أن يكون تأكيداً لرغبة الموصية في إثارة المستأنف ضدهما الأولين لكل أموالها وبكافة الطرق التي يجيزها القانون.

وإذ لم ترتض القضاء الصادر ضدها من محكمة أول درجة - على النحو السالف - أقامت عليه طعناً بطريق الاستئناف الحاصل بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٢ طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع - أولاً - بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببطلان وصية المرحومة السيدة/ المحررة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ والمقيدة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية تحت رقم ٢٨٣٦٥. ثانياً - إثبات انحصار إرث المرحومة السيدة/ في بالإسكندرية (المستأنفة) دون شريك ولا وارث آخر لها سواها إعمالاً لوصيتها الخطية السرية المحررة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٥ والمودعة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية تحت رقم ٢٧٥٦٢ ثالثاً - إلزام المستأنف ضدهم (عدا الأخيرة) المصروفات والأتعاب عن الدرجتين.

وساقت الجمعية لاستئنافها أسباباً حاصليها.

أولاً: أخطأت محكمة أول درجة فيما ذهبت إليه من ضرورة قيام الدليل المادي المثبت لفقد الإدراك أو ضعف القوى العقلية إذ هذه الأمور غالباً ما تثبت بالقرائن.

ثانياً: شاب قضاء الحكم الفساد في الاستدلال عندما عول على ما أثبتته القنصل الذي حرر الوصية إذ هو في هذا المقام لا يعدو موقفاً يناط به إثبات مضمون الوصية ولا يمتد ذلك

إلى فحص إرادة الموصي أو الوقوف على سلامة قواه العقلية واستناداً إلى ذلك لا تلحق الحجية كل ما قام به نائب القنصل خارجاً عن حدود مهمته الرسمية.

ثالثاً: أن ما استخلصته محكمة أول درجة من مذكرة الأحوال رقم ١٥ قسم الرمل المؤرخة ١٩٦٥/٥/١٨ إنما هو استخلاص غير سائغ ولا يؤدي إلى المدلول الصحيح لما هو ثابت بها.

رابعاً: أن الدعوى حافلة بالقرائن التي تقطع ببطلان الوصية وقد أطرحت محكمة أول درجة هذه القرائن في غير مساغ ودون التعرض لها أو مناقشتها مع أن الاستنباط السليم من الوقائع يؤدي إلى الوقوف على هذه القرائن والاعتداد بها كعنصر أساسي هند الاستدلال.

خامساً: أن محكمة أول درجة لم تأخذ بأقوال شهود المدعية (المستأنفة) مع أن المدلول الصحيح لها يؤدي إلى صحة الاستدلال بها في مقام الإثبات.

سادساً: أن الاستدلال بأقوال شاهدي المستأنف ضدهما يشويه الفساد إذا المدلول الصحيح لهذه الأقوال لا يؤدي إلى الاستخلاص السائغ إلى ما انتهى إلى حكم أول درجة. سابعاً: أن الهبة التي جاءت بعد الإيصاء إنما هي من الأمور التي تنبئ بجلاء عن عدم شرعية الإيصاء ولا يعقل أن يتجرد الشخص من ماله حال حياته.

ثامناً: أن أحكام القانون اليوناني المطبق على واقعة الدعوى تقطع ببطلان الوصية موضوع التداعي.

وإذ لم ترتض المتدخلة في الدعوى انضماماً إلى الجمعية المستأنفة - (الأنسة) قضاء الحكم هي الأخرى أقامت طعناً عليه بطريق الاستئناف الحاصل في قلم الكتاب بتاريخ ١٩٧٤/٢/١٤ طالبة الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف على سند مما ساقته من أوجه حاصلها.

أولاً: أن الحكم المستأنف صدر باطلاً إذ أغفل ذكر أسمها ضمن أسماء الخصوم. ثانياً: أن الحكم المستأنف صدر مشوباً بالقصور في البيان إذ لم يرد على ما أبداه مورثها من قبل من أوجه دفاع.

ثالثاً: أن الحكم المستأنف قضى بصحة الوصية - موضوع التداعي - مع أنها غير مستوفاة للشرائط الشكلية المقررة في القانون.

رابعاً: أن محكمة أول درجة قد أطلقت الإثبات لعناصر الدعوى ومن ثم لا يجوز لها من بعد ذلك تقييده وحصر الإثبات في أدلة بذاتها وإلا شاب قضاءها التناقض.

ومن حيث أن الخصوم تبادلوا المذكرات لدى هذه المحكمة وقد أصر كل على طلباته مردداً ما سبق أن أبداه من أوجه دفاع أمام محكمة أول درجة.

وقد أبدت النيابة الرأي في مذكرتيها المؤرختين ١٩٧٥/٦/٦ طالبة الحكم برفض الاستئناف وتأييد قضاء الحكم المستأنف وذلك استناداً إلى الأسانيد التي ساققتها بمذكرتها المقدمة لدى محكمة أول درجة وحاصلها أن إرادة الموصية كانت حرة ومختارة وليس ثمة ما يشوب تلك الإرادة مما تكون معه الوصية الصادرة عنها صحيحة ولا مطعن عليها. وإذ عقيبت المستأنفة (الجمعية) على مذكرة النيابة آنفة البيان - عادت النيابة وقدمت مذكرة أخيرة - على لسان أحد أعضائها - خلافاً للعضو الذي أبدى الرأي أولاً وانتهت في ختامها إلى طلب الحكم - أولاً - بقبول الاستئناف شكلاً - وثانياً - وفي الموضوع.

(١) بإلغاء الحكم المستأنف (٢) ببطلان وصية المرحومة السيدة/ المحررة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ والمقيدة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية تحت رقم ٢٨٣٦٥. (٣) بصحة ونفاذ وصية المرحومة السيدة/ الخطية السرية المحررة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٥ المودعة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية والمسجلة بها تحت رقم ٢٧٥٦٢. (٤) إثبات انحصار إرث المرحومة السيدة/ في اليونانية بالإسكندرية إعمالاً للوصية المؤرخة ١٩٦٢/٣/١٥. (٥) بإلزام المستأنف ضدهما الأول والثاني المصروفات عن درجتي التقاضي وإلزام كل من المستأنف عليهما الثالثة والرابعة والخامس مصاريف تدخله.

وقد ساقطت النيابة تبريراً لما انتهت إليه من طلبات (لدى) صح عدة قرائن استخلصتها ومؤداها وقوع الموصية تحت تأثير من خادمتها - المستأنف ضدها الأولى يتمثل في تسلطها عليها وبث الرهبة في نفسها مما جعلها تتقادر لإرادتها وتتصرف وفق ما تمليه عليه ومن ثم قامت الوصية على إرادة فاسدة غير مختارة الأمر الذي يصممها بالبطلان وعدم المشروعية.

ومن حيث أن اليونانية - على ما سلف - قد طعن على قضاء الرفض الصادر ضدها وقيد الطعن برقم ٢ لسنة ٣٠ ق.

كما طغت المتدخلة في الدعوى انضماماً إليها كذلك وقيد الطعن برقم ٣ سنة ٣٠ق، وقد قررت المحكمة ضم الطعنين للفصل فيهما معاً بحكم واحد - ولما كان كلاهما قد استوفى أوضاعه المقررة في القانون ومن ثم فهما مقبولان شكلاً.

ومن حيث أن الطرفين يتنازعان الوصية المؤرخة ١٩٦٦/٥/٤ تنعى عليها بالبطلان لما ساقته في صحيفة الدعوى وأوردته بمذكراتها ولما قام عليه الطعن من وجه حاصله أن إرادة الموصية لم تكن إرادة سليمة مدركة واعية بل كانت إرادة مشوبة بالضغط والإكراه والتسلط والاستهواء ويناهض المستأنف ضدهم الخمسة الأول هذا القول ويذهبون إلى صحة الإيصاء وسلامة الإرادة وخلوها من كل ما يعيبها وقد ساق كل طرف حججه وأسائده على النحو الواردة بمذكراته.

ومن حيث أن هذه المحكمة تذهب في يقين راسخ واطمئنان كامل - بعد استعراضها لوقائع الدعوى والوقوف على دفاع طرفيها إلى صحة الطعن بالبطلان المنعي به على الوصية المؤرخة ١٩٦٦/٥/٤ إذ قامت إرادة الموصية مشوبة بالفساد إذ لم تكن حرة أو مختارة فيما اتجهت إليه من إيصاء - وتسوق المحكمة على هذا الذي استخلصته واطمأن إليه وجدانها القرائن الآتية مجتمعة ومتسادة.

أولاً: أن ما ورد بمذكرة الأحوال رقم ١٥ قسم الرمل المؤرخة ١٩٦٥/٨/١٥ إنما هو قاطع الدلالة في عزل الموصية عن أقاربها وأصدقائها وفرض الوحدة عليها وقد أوقعها ذلك فريسة للاستهواء والتسلط من جانب خادمتها المستأنف ضدها الأولى وقد سلبها ذلك الإرادة الصحيحة ومكن من الاستحصال على الوصية المطعون عليها.

ثانياً: أن أقوال شهود المستأنفة في الاستخلاص السائق قاطعة في أن المستأنف ضدها الأولى كانت في قمة التسلط على الموصية إذ تنفرد بها وتمنع الاتصال عنها وتحيطها بحلقة من أقاربها وتعمل على بث الرهبة والرعب في نفسها بالتهديد لها بتركها وحدها وعلى الطاعة في السن المنحطة القوة الأمر الذي أدى إلى إحداث الأثر النفسي لما هو مطلوب ومن ثم امتثلت الموصية طوعاً لما يملئ عليها فأقرغت وصيتها - ولا ينال من أقوال شهود المستأنفة ما ورد على لسان الشاهدة الأولى - - للمستأنف ضدهما إذ هذه الأقوال لا ترقى إلى حد الاطمئنان لما ثبت من قيام نزاع قضائي بين زوج الشاهدة المذكورة وابنتي أخت الموصية مما حملها على مناهضة أقوالهما على غير الحق.

ثالثاً: أن البين من مطالعة الوصايا السابقة والصادرة عن الموصية (الوصيتان المؤرختان ١٩٥٨/٨/٢٠ و ١٩٦٢/٣/١٥) وهما محررتان بخط يدها وبتوقيعهما إنها حرصت في كل منها على التقرب إلى الله والعمل على مرضاته بما أوصت به من مبالغ لأقاربها مقبرة العائلة وإجراء قداس روحها وروح زوجها وابنها وجاءت الوصية المطعون عليها خالية من ذلك جميعه وقاصرة على الإيصاء بجميع أموالها للمستأنف ضدها الأولى والثاني وهذا يتناقى مع طبائع الأمور إذ (لا) صح يقبل عقلاً أن يوصي المراء وهو في صحته إلى من يخدم دنياه حتى إذا تقدمت به السن وقرب من منيته يميل إلى الإيصاء بما ينفعه في آخرته ومن ثم لا يقبل في المنطق السليم وعندما تجري الأمور فسي مجراها الطبيعي أن تحصر الموصية في وصاياها الأولى على الإيصاء لجهات البر والفقراء وعندما تقترب من نهايتها وتصبح قاب قوسين أو أدنى من لقاء مولاها أن تضرب عرض الحائط وتعزل عنه إلى الإيصاء بجميع ثروتها ومالها إلى المستأنف ضدها الأولى والثاني وتلغي جميع وصاياها السابقة إلا أن يكون لذلك تفسير واحد وهي أنها وقعت أسيرة خادمتها (المستأنف ضدها الأولى) التي عزلتها عن الجميع وتسلطت على إرادتها وبثت الرهبة في نفسها بتهديدها بترك الخدمة لديها والسفر إلى اليونان وعاملتها بقسوة وغلظة وخشونة على الوجه المستفاد من أقوال شهود المستأنفة بما أكرهها على أن تدعن لإرادة المستأنف ضدها وتمهر الوصية المطعون عليها ويرشح إلى تأكيد ذلك أن الوصية نعتت المستأنف ضدها الأولى في كل من وصيتيها الأولى والثانية بلفظ الخادمة على حين وصفتها في وصيتها الأخيرة المطعون عليها بلفظ السيدة مما يدل على أن الأخيرة هي مصدر تلك الوصية والدافعة على إرثها.

رابعاً: الثابت من المستندات المقدمة من المستأنفة (ضدها) صح أن المستأنف ضدها الرابع والخامس وهما ابني المستأنف ضدها الأولى كانا نزيلي الملجأ ولم ينشئا في كنف الموصية كما تذهب والدتهما عندما أرادت التدليل على حب الموصية لهما وإن كان مقبولاً من باب الغرض الجدلي أن الإيصاء للمستأنف ضدها الأولى كان لحب الموصية لهما ولأولادهما ولوفاء خادمتها لها فما هو المبرر لإيصاء الموصية لنصف ثروتها للمستأنف ضده الثاني (زوج ابنة المستأنف ضدها الأولى) خاصة وأن الثابت أنه لم يكن للموصية من الأموال ما يحتاج إلى إدارة الأخير وإشرافه ومأ هو المبرر لتفضيل الغير على ذوي قربانها وعلى أمور آخرتها وأرواح أحبائها - وعلى فرض أنها تكافئ

المستأنف ضدها الأولى بالإيضاء مقابل خدماتها فلماذا تلغي ما أوصت به لمحاميها - مورث المستأنف ضدها السادسة بلا مبرر لذلك إلا الإذعان الناتج عن التسلط والإكراه الذي حرك يد الموصية قسراً لتخط بتوقيعها على وصية ١٩٦٦/٥/٤ وهي مغلوقة على أمرها فاقدة لإدراكها بفعل خادمتها وتصرفاتها نحوها بما جعلها أسيرة إرهابها غير مختارة إلا ما تختاره الأخيرة قهراً عنها وإذعاناً منها مؤثرة السلامة والنجاة ما بقي لها من عمر.

خامساً: يدل عقد الهبة المنسوبة إلى (المدعية) صح الموصية أنها أصدرته إلى المستأنف ضدها بتاريخ ١٩٦٦/٩/٦ تهب لها فيه فيلتها برغم أن تلك الفيلا هي أهم أعيان الوصية الأمر القاطع الدلالة على حرص المستأنف ضدها على الاستيلاء على ذلك المبنى ذي الحديقة المسورة البالغ مساحتها ٢٥٠٠ نراع مربع بشتى الطرق والوسائل وبدل العقد المذكور في الوقت ذاته على (.....) صح انعدام إرادة الموصية إذ ما الذي يدعوها إلى التخلص عما بقي لها من مال بلا مقابل إلا أن تكون قد آثرت الخلاص من مالها للتخفيف مما حاق بها من إرهاب يقع عليها من خادمتها (المستأنف ضدها الأولى).

سادساً: ولا ينال مما تقدم أنه كان في استطاعة الموصية أن تجار بالشكوى إلى رجل الشرطة أو القنصلية ليدفع عنها أجور خادمتها أو يخلصها من إرهابها أو ما تمارسه معها من إكراه ذلك لأن الثابت أنه عند حضور كل من المذكورين لمنزلها كانت هي في دائرة تأثير ما تمارسه معها خادمتها بدليل أن شهود الوصية المطعون عليها أحدهم - الذي سمعت أقواله بالتحقيق أمام محكمة أول درجة - زميل المستأنف ضده الثاني زوج ابنة المستأنف ضدها الأولى.

سابعاً: أن الموصية أرملة عجوز كانت نهياً وفريسة لمن أحاطوا بها وأقاموا عندها قسراً لتنفيذ مخططهم والاستيلاء على كل أموالها وإلا ما الذي يدعو هذا الجميع الأخير على الإقامة معها - وهي نفر واحد - لا يخدمه ألفاً وليس لهذا من تفسير إلا أنهم كانوا حلقة واحدة بحكم قرابتهم يديرون ويمارسون شتى وسائل الضغط والإكراه والتسلط على الموصية من خلال إقامتهم الطويلة معها على مدى مرضها الطويل وهي طريحة الفراش حتى إذا منحت الفرصة وخضعت لإرادة الموصية لما يملى عليها قامت المستأنف ضدها الأولى - وهي المحرك الأول - بسلب ثروة الوصية المسلوبة الإرادة عن طريق إذعانها للإيضاء بكل ثروتها خلوصاً من وطأة الإرهاب المستمر الواقع عليها.

وحيث أنه لما سلف جميعه تكون الوصية قد وقعت فريسة للتسلط والاستهواء والضغط والإكراه مما سلب إرادتها ومن ثم تكون الوصية الصادرة عنها بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ قد شابها البطلان وإذ جرى الحكم المستأنف على خلاف هذا النظر فإنه يكون قد جائب الصواب وعاره الفساد في الاستدلال مما يتعين معه إلغاؤه والقضاء ببطلان الوصية المذكورة إعمالاً لحكم المادة ١٧٨٢ من القانون اليوناني الواجب التطبيق. ومن حيث أنه عن المصروفات فيلزم بها المستأنف ضدهما الأولى والثاني عن درجتي التقاضي - كما يلزم المستأنف ضدهم من الثالثة إلى الخامس بمصاريف تدخلهم عملاً بنص المواد ١٨٤ و ١٨٧ و ٢٤٠ و ٨٨٣ من قانون المرافعات.

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وببطلان وصية المرحومة السيدة/ المحررة بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ والمقيدة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية تحت رقم ٣٨٣٦٥ وإثبات انحصار إرثها في الجمعية اليونانية بالإسكندرية دون شريك ولا وارث آخر لها سواها إعمالاً لوصيتها الخطية السرية المحررة بتاريخ ١٩٦٢/٣/١٥ والمودعة بالقنصلية اليونانية العامة بالإسكندرية تحت رقم ٢٧٥٦٢ - وألزمت المستأنف ضدهما (الأولى والثاني) المصروفات عن درجتي التقاضي ومبلغ عشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة وألزمت المستأنف ضدهم الثالثة والرابع والخامس بمصروفات تدخلهم ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات.

أمين السر

رئيس الدائرة

(٤)

باسم الشعب

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة الأولى - أحوال شخصية

أجانب

بالجلسة المنعقدة بسراي المحكمة يوم الخميس ٣ مارس سنة ١٩٧٧

برئاسة السيد الأستاذ/ محمود أحمد غرابة المستشار رئيس الدائرة

وعضوية الأستاذين/ محمود راغب عطية

ومحمود عبد القادر عثمان المستشارين

وحضور الأستاذ/ عبد الوهاب الخياط ممثل النيابة

وحضور السيد/ محمد نور الدين عبد المهيمن أمين السر

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول تحت رقم ٦ سنة ٣١ قضائية أحوال أجانب المرفوع من

١- السيدة/ أرملة

٢- السيدة/

٣- السيد/

٤- السيد/

٥- السيد/

٦- السيدة/

وحضر عنهم بالجلسات الأستاذ/ المحامي

٧- منفذ وصية المرحومة ووكيلاً عن

السيدة/

ضد

تركة

عن الحكم الصادر في الدعوى رقم ٩ سنة ١٩٧٥ كلي أحوال شخصية أجانب صادر بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٥.

المحكمة

بعد سماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمدولة قانوناً.

حيث أن الاستئناف قد تقرر به في الميعاد حائزاً كافة شرائطه القانونية فيتعين قبوله شكلاً.

وحيث أن وقائع الدعوى قد بينها الحكم المستأنف رقم ٩ سنة ١٩٧٥ كلي إسكندرية فالسبب تحيل المحكمة بشأنها ووجيزها أن المستأنفين تقدما بعريضة مؤرخة في ٢١/٥/١٩٧٥ للسيد رئيس محكمة إسكندرية الابتدائية (دائرة الأحوال الشخصية) للأجانب طلباً فيها تعيينها منفذين لوصية المرحوم المتوفي بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٢ وذلك بدلاً من الأستاذ الذي كان معيناً منفذاً للوصية بموجب الحكم رقم ١٥ لسنة

١٩٧٠ كلي أجنب والذي توفي إلى رحمة الله قبل إتمام تنفيذ الوصية وتحصيل أموالها -
وقدما تأييداً لطلبهما المستندات الآتية: -

- ١- صورة رسمية من الحكم المشار إليه.
 - ٢- صورة رسمية من قرار محكمة إسكندرية الابتدائية الصادر في ١٩٦٣/٥/٢٠ القاضي أولاً بإيداع ترجمة الوصية المؤرخة ١٩٦٣/٥/١٩ - ثانياً - بإثبات وفاة وورثة المرحوم المتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة.
 - ٣- وصية المرحومة
- وحيث أنه بجلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ قرر المستأنفين أنهما يعدلان طلبهما إلى طلب الحكم بتعيين مصف للتركة وليس منفذاً لها.
- وحيث أن النيابة العامة طلبت تعيين المستأنفين منفذين لوصية المرحوم
- وحيث أن محكمة أول درجة قد أصدرت حكماً في الدعوى بجلسة ١٩٧٥/١٢/١٨ ويقضي برفضها وإلزام المستأنفين المصروفات وأسست حكماً على مقولة أن الثابت من الحكمين المتقدمين أن الموصي مصري الجنسية فضلاً عن أن موضوع الدعوى هو من قبيل المسئلة الإجرائية ومن ثم يكون القانون المصري هو الواجب التطبيق وإذا كان التشريع المصري لا يعرف نظام منفذي الوصايا وكانت المادتين ٨٧٦ و ٨٧٧ من القانون المدني المصري قد تكفلتا بتنظيم موضوع مصفي التركات وقد تركتاً للمحكمة مطلق التقدير في تعيين المصفي أو رفض تعيينه وكان قد مضى على وفاة الموصي حوالي ١٣ سنة كانت تكفي لتنفيذ وصيته فإن المحكمة لا ترى موجباً لتعيين مصف للتركة خاصة وأن أحداً من الطالبين أو الورثة لم يقل بنشوب نزاع بينهم يستدعي اتخاذ هذا الإجراء بما يترتب عليه من تحميل التركة بمصروفات لا مبرر لها.
- وحيث أن المستأنفين لم يرتضوا الحكم سالف البيان فطعنا عليه بالاستئناف المائل بتقرير في قلم كتاب المحكمة تاريخه ١٩٧٥/١٢/٣٠ طلباً فيه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتعيينها مصفين لتركة المرحوم مع إلزام التركة المصروفات عن الدرجتين - وأساساً استئنافهما على مقولة أن التصفية لم تتم ويوجد للتركة أموال يصعب تحصيلها بغير وجود المصفيين وأن الورثة يقرون تعيين مصفي خاصة وأنهم أجانب يقيمون بالخارج.

وحيث أن النيابة العامة قدمت مذكرة مؤرخة في ١٩٧٦/١٢/٧ طلبت فيها إجابة المستأنفين لطلباتهما.

وحيث أن (النيابة العامة) صحت المادة ٩٤٧ مرافعات تنص على أن (تختص المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها آخر موطن للمورث بتعيين مصف للتركة وعزله واستبدال غيره به وبالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالتصفية كما نصت المادة التالية رقم ٩٤٨ على أنه (فيما عدا الأحوال التي يختص بها قاضي الأمور الوقتية يرفع الطلب ويفصل فيه وفقاً للأحكام والإجراءات والمواعيد المعتادة في الدعاوى) فمتى كان ذلك وكان طلب تعيين مصف للتركة لم يرد ضمن الأحوال التي يختص بها قاضي الأمور الوقتية وكان المستأنفان قد تقدموا ابتداء بعريضة للسيد رئيس المحكمة الابتدائية طلباً فيها تعيينهما منفذين للوصية وذلك وفقاً لنص المادة ٩٣٩ مرافعات تفصل فيه المحكمة بدون إجراءات لأن الطلب لا يتضمن خصومة إلا أنهما بالجلسة عدلاً طلبهما إلى طلب تعيين مصف للتركة فإن هذا الطلب يكون قد طرح على المحكمة بغير الطريق الذي رسمه القانون في المادتين ٩٤٧ و ٩٤٨ مرافعات واللتين توجبان رفع هذا الطلب والفصل فيه وفقاً للأحكام والإجراءات والمواعيد المعتادة في الدعاوى، فمتى كان ذلك وكانت تلك الإجراءات من النظام العام فتقضي بها المحكمة من تلقاء نفسها فإنه يكون من المتعين الحكم بعدم قبول الطلب لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون وإلغاء الحكم المستأنف إذ قضى على خلاف ذلك.

وحيث أن الحكم المستأنف لم يقض للمستأنفين بشيء ومن ثم فإن ما انتهت إليه المحكمة من قضاء لا يسئ إلى مركزيهما.

وحيث أن المستأنفين قد خسروا الدعوى فتري المحكمة إلزامهما بمصروفاتها عملاً بنص المادة ٨٨٣ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم قبول طلب المستأنفين تعيين مصف للتركة لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون وألزمتهما المصروفات عن الدرجتين.

رئيس الدائرة

أمين السر

(٥)

باسم الشعب

محكم استئناف الإسكندرية

الدائرة الأولى - أحوال شخصية

للأجانب

بالجلسة المنعقدة بسراي المحكمة يوم الخميس ٣ فبراير سنة ١٩٧٧.

برئاسة السيد الأستاذ/ محمود غرابه المستشار رئيس الدائرة

وعضوية الأستاذين محمود عبد القادر عثمان

ومحمود راغب عطيه المستشارين

وحضور الأستاذ/ عبد الوهاب الخياط ممثل النيابة

وحضور السيد/ محمد نور الدين عبد المهيم أمين السر

صدر الحكم الآتي

في الاستئناف رقم ٢ سنة ٣١ قضائية أحوال شخصية أجانب

المرفوع من:

الأستاذ/

ضد

بنك

عن حكم محكمة الإسكندرية الابتدائية في الدعوى رقم ١٥ سنة ١٩٧٣ كلى أحوال
شخصية أجانب قاض بعدم سماع الدعوى بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٧.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع المرافعة ورأي النيابة والمداولة.
حيث أن الوقائع قد فصلها الحكم المستأنف والحكم الصادر من هذه المحكمة بهيئة
أخرى بجلسة ١٩٧٦/٦/٧٨ فألحها تحيل المحكمة في تعرف تلك الوقائع منعاً للتكرار وقد
قضى الحكم الأخير بقبول الاستئناف شكلاً وتكليف المستأنف بتقديم صورة من القانون
الإنجليزي المنظم للوصية مصحوباً بالترجمة الرسمية لها وإن كانت تلك الوقائع توجز في
أن المستأنف أقام الدعوى رقم ١٥ لسنة ١٩٧٤ كلى أحوال شخصية أجانب غير مسلمين

طالباً صدور الأمر بتعيينه منفذاً لوصية المرحومة طبقاً لما جاء بوصيتها بمقولة أن المتوفاة المذكورة من ذوي الإيراد وهي رعية بريطانية وتقيم بمدينة الإسكندرية وقد توفيت بتاريخ ٧٤/١١/٤ وكانت حال حياتها قد حررت وصية بتاريخ ٦٩/١٢/١٠ أودعت هذه المحكمة في ٧٤/١١/٢١ بالملف رقم ١٠٥ لسنة ٧٤ واتضح منها أنها عينت المستأنف منفذاً لهذه الوصية والتي جاء بها أنه لعدم وجود صاحب فرض أو وريث شرعي فقد أوصت للقنصلية البريطانية بالإسكندرية بكل ما يتبقى من سندات أو أسهم موجودة طرف البنك شارع صلاح سالم وما يتبقى في دفتر التوفير ببنك بور سعيد طلعت حرب بالإسكندرية، والمستأنف بجميع المنقولات المنزلية وكل ما يوجد بمسكنها، وأنه إذا تبقى أي شيء من الدين المستحق لها طرف السيد يصرف مناصفة لولديه وقدم المستأنف تأييداً لما قرره شهادة صادرة من القنصلية البريطانية بالإسكندرية تفيد أن المتوفاة المرحومة بريطانية الجنسية ومرفق لها ترجمتها الرسمية - وعند نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة قام المستأنف باختصاص بنك وقد قدم البنك المختصم مذكرة بدفاعه دفع فيها أصلياً بعدم سماع الدعوى لعدم استيفاء الوصية الشكل الذي يتطلبه القانون واحتياطياً التجهيل بالنسبة للتوقيع المنسوب صدوره للوصي - وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الدفع المبدى من البنك المذكور بعدم سماع الدعوى وقبل الفصل في الموضوع بتكليف المدعي بتقديم صورة رسمية من نصوص القانون البريطاني الواجب التنفيذ على موضوع الدعوى ثم تبدى النيابة برأيها على ضوء من يظهر.

وحيث أنه بجلسة ١٩٧٥/٣/٢٧ قضت محكمة أول درجة بعدم سماع الدعوى وألزمت المستأنف بالمصروفات والأتعاب وأسست قضائها على أن نص المادة ٢/٢ من قانون الوصية رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ يتناول حكماً متعلقاً بمسائل الإجراءات ولا يتعلق بشكل الوصية أو موضوعها وبالتالي فإنه يكون واجباً إعماله في شأن النزاع المعروض وذلك عملاً بنص المادة ٢٢ من القانون المدني المصري وذلك لأن المادة ١٧ من ذات القانون قد نصت على قاعدة الإسناد بالنسبة لمسائل المواريث والوصايا وأنها قصدت بذلك الأحكام الموضوعية دون الإجرائية، ولما كان الثابت لها أن الوصية المقدمة من المستأنفة (المدعي) لم تحرر بخط الموصية ولم يصدق على توقيعها عليها حتى رفاتها فمن ثم يكون الدفع في محله وقضت بقوله.

وحيث أن المستأنف لم يرتض ذلك الحكم فقد طعن عليه بالاستئناف المائل بتقرير في قلم الكتاب بتاريخ ٧٥/٤/٥ طلب للأسباب الواردة به الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وتعيينه منفذاً لوصية المتوفاة/

وحيث أن النيابة العامة قدمت في الاستئناف مذكرة برأيها مؤرخة ٧٦/٢/٢٦ ارتأت فيها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية لمحكمة أول درجة للسير في موضوعها والفصل فيها وفقاً للمنهج الشرعي. وقد أصدرت المحكمة حكمها المؤرخ ٦٧/٦/٧ المشار إليه في صدر هذا الحكم تأسيساً على أن الدعوى بحالتها غير صالحة للفصل فيها لخلو أوراقها من صورة رسمية من نصوص القانون الإنجليزي وتنفيذاً لقرار المحكمة أودع المستأنف حافظتي مستندات انطوت أولاهما على إقرار صادر من أحد المحامين لدى المحكمة العليا للمملكة المتحدة البريطانية وأرفق به ترجمة عربية للجزء التاسع من قرار الوصايا لسنة ١٨٣٨، بينما انطوت ثانيهما على ١- صورة فوتوغرافية من ترجمة الإقرار الصادر من الموثق البريطاني بصحة صورة القانون البريطاني المؤرخ ١٨٣٧/٣/٣ الخاص بالوصايا - ٢- صورة فوتوغرافية من المادتين ٣، ٩ من القانون المذكور.

وحيث أن النيابة العامة قدمت على ضوء هذه المستندات مذكرة ثانية برأيها أحالت فيها إلى دفاعها وطلباتها السابق ابدائها بمذكرتها الأولى المؤرخة ١٩٧٦/٢/٢٦ وعلقت فيها على تلك المستندات بأن تقديمها حالياً لهذه المحكمة غير ذي ضرورة طالما أن الدعوى بحالتها غير متوافر لها عناصر الفصل في موضوعها والذي سبق لها أن أبدته من أنها ترى إعادة طرحه برمته أمام محكمة أول درجة.

وحيث أن المحكمة تؤيد النيابة العامة فيما ذهبت إليه في مذكرتها المؤرخة ٧٦/٢/٢٦ والتي نحيل إليها المحكمة وبالتالي ترى أن ما يحكم الوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت هو قانون جنسية الموصى وقت موته، وأن ما يحكم شكل الوصية هو قانون جنسية الموصي وقت الإيصاء أو قانون البلد الذي تمت فيه الوصية وذلك وفقاً لنص المادة ١٧ مدني وأن اشتراط وجود الأوراق المشار إليها في نص المادة ٢/٢ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ٤٦ هو أمر متعلق بشكل الوصية وليس متعلقاً بالإجراءات على خلاف ما ذهبت إليه محكمة أول درجة، مما لا يكون معه مجال لتطبيق ما نصت عليه المادة ٢٢ من القانون المدني فيما يتعلق بالإسناد بالنسبة للقانون الواجب

التطبيق على المسائل الخاصة بالإجراءات إذ المقصود بعبارة " المسائل الخاصة بالإجراءات " هي الأوضاع التي تتبع لاستصدار أمر ولائي أو حكم قضائي من إعلانات وغيرها من الإجراءات اللازمة لمباشرة إجراءات التنفيذ أو غير ذلك من الإجراءات التي رسمها القانون لذلك، وليس من بينها الشكل الذي تفرغ فيه الوصية.

وحيث أنه بتطبيق ما تقدم على واقعة التداعي، فإنه لما كانت المورثة إنجليزية الجنسية وقت الإيصاء فإن ما يحكم وصيتها من ناحية الموضوع طبقاً لقاعدة الإسناد الواردة بالفقرة الأولى من المادة ١٧ مدني هي نصوص القانون الإنجليزي، وأن ما يحكمها من ناحية الشكل فهي أما نصوص القانون الإنجليزي (قانون الجنسية) وأما نصوص القانون المصري (قانون البلد الذي تمت فيه الوصية) وذلك عملاً بقاعدة الإسناد الواردة بالفقرة الثانية من المادة ١٧ سالفه الذكر الأمر الذي يكون معه الدفع المبدى من المستأنف عليه بعدم سماع الدعوى استناداً على نص المادة ٢/٢ من القانون ٧١ لسنة ٤٦ والذي قضت به محكمة أول درجة في غير محله متعيناً إلغائه.

وحيث أنه لما كان ذلك وكانت الدعوى بحالتها لا تتوافر لها عناصر موضوعها على النحو الوارد بمذكرة النيابة العامة والذي تؤيدها فيه المحكمة فمن ثم يتعين إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها عملاً بنص المادة ٣٢٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

وحيث أنه عن المصروفات فتلزم المحكمة بها المستأنف عليه عملاً بالمادتين ٣٨١، ٣٢٢ من اللائحة سالفه الذكر.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها وألزمت المستأنف عليه المصروفات وعشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة.

رئيس الدائرة

أمين السر

(٦)

باسم الأمة

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة الأولى - أحوال شخصية

بغرفة المشورة المنعقدة بسراي المحكمة في يوم الخميس ٣١ مايو سنة ١٩٥٦ الموافق
٢١ شوال سنة ١٣٧٥هـ.

تحت رئاسة السيد الأستاذ يحيى محمد مسعود رئيس المحكمة

وعضوية السنيين الأستاذين أنور رومان

وعبد الحليم البيطاش مستشارين

وحضور السيد الأستاذ عباس رمزي رئيس النيابة

وحضور طلعت محمد رضوان سكرتير الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي تحت رقم ١٤ سنة ٨ قضائية

المرفوع من ومدام ومدام مقيمين بالإسكندرية ومحلهم
المختار مكتب الأستاذ المحامي.

ضد

(١) الدكتور مقيم بالإسكندرية ومحلّه المختار مكتب الأستاذ
المحامي.

(٢) السيد وزير بصفته ومحلّه المختار إدارة قضايا الحكومة بميدان عرابي.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية ورأي النيابة العمومية والاطلاع على الأوراق والمداولة
قانوناً .

من حيث أن وقائع الدعوى تتلخص في أنه بعد وفاة السيدة في ٢٠ مايو
سنة ١٩٤٩ بالإسكندرية قدم زوجها الدكتور طلباً إلى قاضي الأحوال الشخصية
بمحكمة إسكندرية المختلطة يذكر فيه أن زوجته أودعت لديه في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨
مظروفاً يحتوي وصيتها ختمه فور استلامه وطلب من القاضي تحديد جلسة لإجراء فتح
المظروف ونشر الوصية التي يحتويها وإيداعها قلم كتاب المحكمة. وقد اتخذ هذا الإجراء

فعلاً في جلسة ١٥ يونيه سنة ١٩٤٩ وفيها احتفظ بعض الورثة بحقوقهم فيما يتعلق بالوصية وحق الدكتور بالنسبة للتركة وقد قدم هذا الأخير بعد ذلك طلباً بتحديد جلسة لحضور الورثة الطبيعيين للمتوفاة لسماعهم التقرير بإثبات صفته كوارث وحيد للمتوفاة باعتباره الموصي له. وفي تاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ أصدر القاضي بناء على تحقيق الوراثة الذي أجراه قراره باعتبار الدكتور الوارث الشرعي الوحيد بالوصية لزوجته المرحومة السيدة التي كانت حال حياتها إيطالية الجنسية ومقيمة بالإسكندرية وتوفيت بها في ٢٠ مايو سنة ١٩٤٩.

وفي ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ رفع السيد والسيد دعواهم أمام محكمة إسكندرية الابتدائية الوطنية ببطلان الوصية وذكروا في عريضة الدعوى أن المرحومة وهي أختهم الشقيقة " كانت مريضة " بالسرطان ذلك المرض الذي ينتهي دائماً بالموت وقد صدرت الوصية وهي في أواخر أيامها متأثراً من ذلك المرض فضلاً عن أن علاج هذا المرض يستدعي حقن المريض بحقن المورفين التي (أوراق) صح إدراكه فتجعله يغيب عن وعيه ولا يحسن التدبير والتعقل " ولذا فتكون الوصية باطلة.

وقد دفع الدكتور المرفوعة عليه الدعوى بعدم قبولها لصدور قرار المحكمة المختلطة نهائياً في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ باعتباره الوارث الوحيد الشرعي للموصية وهذا القرار لم يصدر بناء على الوصية وإنما على أساس نصوص القانون المدني الإيطالي الواجب التطبيق في النزاع إذ أشار القرار في أسبابه إلى المادة ٥٣٦ من هذا القانون وقد رد المدعون على الدفع بأنه غير مقبول لأن القرار بتعيين الورثة في التركة اعتمد الوصية على أساس صحته مع أنه يشوبها البطلان وأبدت النيابة العامة رأيها مؤيدة رفض الدفع وقضت المحكمة في ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ برفضه وقد عدل المدعون طلباتهم بإضافة طلب جديد هو " إلغاء القرار الصادر من قاضي الأحوال الشخصية بمحكمة إسكندرية المختلطة في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٩ والمتضمن اعتبار المدعي عليه الوارث الوحيد للسيدة واعتبار هذا القرار كأن لم يكن فأحالت المحكمة الدعوى إلى الدائرة المختصة بنظر قضايا الأحوال الشخصية وكذلك طلب المدعون إدخال وزارة الصحة خصماً في الدعوى لاستحضار أوراق صرف المورفين ولتقديم ما يدل على أن المتوفاة وهي مريضة كانت فاقدة لإرادتها وأعلنوا الوزارة فعلاً بالحضور لتقديم جميع

ترخيص حقن المورفين التي كانت تصدرها إلى الطبيب المعالج للمتوفاة وهو زوجها المدعى عليه في السنوات الثلاث السابقة على وفاتها وإيداعها ملف الدعوى.

وفقد رفضت المحكمة طلب إلزام وزارة الصحة بتقديم هذه التراخيص وأبدت النيابة العامة رأيها في مذكرتها التي قدمتها متضمناً أنه من أجل تطبيق ما قرره المادة ٥٩١ من القانون المدني الإيطالي الواجب التطبيق على موضوع الدعوى باعتبار أن الوصية كانت إيطالية الجنسية وقت موتها يتعين إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعون بكل طرق الإثبات أن الوصية كانت تتناول المورفين لعلاجها وأن الكمية التي كانت تتناولها أثرت على إدراكها وقت تحرير الوصية فجعلتها عاجزة عن الإدراك وأنها كانت تحت تأثير الإكراه الحاصل من المدعى عليه ولينفي الأخير ذلك بكل الطرق.

وفي ٣١ مارس سنة ١٩٥٢ أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً حضورياً وفي مادة أحوال شخصية باختصاصها نوعاً ومحلاً بنظر الدعوى وبرفض الدعوى وإلزام المدعين بالمصروفات ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة فقرر المدعون في قلم كتاب المحكمة باستئناف هذا الحكم طالبين الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بالطلبات الابتدائية وإلزام المستأنف عليه بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين.

وحيث أن الحكم المطعون فيه بني على أن الوصية صحيحة طبقاً لأحكام القانون الإيطالي الواجب التطبيق لعدم ثبوت عجز الوصية عن الإدراك أو وقوع ما يحرمها حرية الإرادة إذ أن الشهادات التي قدمت في الدعوى والصادرة من رجال الدين الذين كانوا يترددون على المتوفاة مدة مرضها ومن بعض أصدقائها تدل على أنها كانت كاملة الإدراك كما أن حقنها بالمورفين لم يكن بصفة مستمرة بل كان قاصراً على الأوقات التي تشتد فيها آلام المرض عليها وقد أجرت الوصية بعض تصرفات في تاريخ لاحق للوصية من بينها عقد بيع صادر لأحد أشقائها ولم يوجه طعن ما لهذا العقد.

وحيث أن المستأنفين استندوا في استئنافهم إلى ما ورد في دفاعهم الذي احتوته مذكراتهم من أن السيدة الوصية كانت مريضة بالسرطان المزمن وأن المرض اشتد عليها اشتداداً كبيراً حتى انقطع أمل الأطباء المعالجين لها في شفائها وأن مرض السرطان شديد الألم مستمرة ولا علاج لهذا الألم إلا بالحقن بالمخدرات وأهمها المورفين وما هو في الواقع بعلاج بل مسكن يخدر الجسم " فيدخل المريض في غيبوبة

تمنع عنه الحس والإدراك فيشل إدراكه ويبطل تدبيره ويختل عقله وتختلف عليه أموره
- ويصبح طائعاً مطواعاً لمعالجه "

وأبدى المستأنفون أنه لما كان المعالج للسيدة الموصية الذي يحقنها بالمورفين هو زوجها المستأنف عليه فإنها كانت من ثم خاضعة لتأثيره ونفوذه كما أبدوا أن من أهم عناصر الدعوى معرفة كمية المخدر التي كانت تحقق بها الموصية وذلك لتبين مقدار تأثيرها ولهذا قد طلبوا أمام محكمة الدرجة الأولى إدخال وزارة الصحة لتقدم ما لديها من أوراق وأنون خاصة بصرف المورفين للسيدة على أن المحكمة رفضت طلب إلزام الوزارة بتقديم هذه الأوراق استناداً إلى أنها تعتبر من الأسرار المهنية التي لا يجوز إفشاؤها على أن بطلان الوصية على أساس عيب الرضا واضح أيضاً من ظروف تحريرها لأن الموصية كانت تقيم مع أخيها المستأنف الأول منذ سنة ١٩٤٠ فأصر زوجها على نقلها إلى منزل خاص سنة ١٩٤٨ أي قبل تحرير الوصية بزمان وجيز لكي تبعد عن رقابة أخوتها ولكي ينفرد بها للتأثير عليها وقد كانت تختص أخاها بأمر المحافظة على أموالها المنقولة ولا تولي زوجها أي ثقة ولم يكن معقولاً أن تحرم أخاها من ميراثها إلا أن كانت خاضعة لتأثير زوجها، والوصية ذاتها كتبت بطريقة " مبتسرة " بخط ركيك يدل على أن كاتبها لم تكن في حالة طبيعية إذا ما قورن بين خط الموصية الذي كتبتها به وبين خطها العادي إلى غير ذلك من الظروف والقرائن الدالة على خضوع الموصية للإكراه أو الضغط أو النفوذ من جانب زوجها الذي كان يتولى حقنها بالمسكن إذ كان يكفي مثلاً أن يؤخر حقنها ساعة فتشتد عليها آلام المرض وتكون مستعدة لإعطاء كل ما لها في مقابل تسكين هذه الآلام ومن هنا يكون انقياد متعاطي الأفيون في سهولة ودون وعي بحيث " يقبل ما يطلب منه طائعاً مختاراً " وقد أخطأت محكمة الدرجة الأولى إذ افترضت دون دليل أن كمية المورفين لم تكن تعطي باستمرار وأن الموصية كانت تحقق بالمورفين وقت اشتداد الألم المرضي فقط بينما الواقع أنها كانت تحت تأثير المورفين باستمرار ولم يكن للمحكمة أن ترفض ما طلبه المستأنفون من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صدور الوصية حال وجود الموصية تحت تأثير المخدر وتكليف وزارة الصحة بتقديم ما يدل على كمية المورفين التي كان تصرف للموصية لمعرفة مقدار تأثيرها. كما أنه لا وجه للاستناد إلى التصرف الصادر من الموصية ببيع بقية أملاكها لشقيق لها ليس من بين رافعي الدعوى لأن هذا التصرف كان بعوض وإيعاز

من زوجها وقد يكون محل طعن في المستقبل. ثم أوضح المستأنفون أنه على أساس ما هو معروف من الناحية العلمية عن تأثير المورفين على الإنسان تعتبر الوصية التي حررت في الظروف الماثلة في الدعوى والتي يمكن إثباتها بشهادة الشهود وأخصها أن الموصية كانت تحقق بالمورفين من مدة بعيدة ترجع إلى سنة ١٩٤٥ وبكميات كبيرة تعتبر صادرة من الموصية حين لم تكن تملك الإدراك الصحيح بأن حررت في وقت كان إدراكها فيه منعدماً وهو وقت الحقن أو بعده بقليل أو حيث تكون إرادتها مقيدة وغير طليقة بأن يقع ذلك في وقت يخف فيه أثر الحقن ولكن مع بقاء الموصية تحت تأثير الإدمان فيكون رضاؤها معيباً. وأخيراً أضاف المستأنفون أن لهم مصلحة فيما يطلبونه بصفة أصلية من إلغاء قرار قاضي الأحوال الشخصية الذي لا يمكن أن يكون مبنياً إلا على الوصية وليس على أحكام القانون الإيطالي فإنه طبقاً للمادة ٥٨٢ من هذا القانون يكون لهم لولا الوصية البادلة نصف التركة بصفتهم الأخوة الأشقاء للمتوفاة ولزوجها المستأنف عليه النصف الآخر وانتهى المستأنفون إلى طلب تأييد حكم محكمة الدرجة الأولى الصادر برفض الدفع المبدى بعدم قبول الدعوى.

وحيث أن النيابة العامة أبدت رأيها في هذا الموضوع مؤيدة طلب المستأنفين الإحالة إلى التحقيق وأصدرت المحكمة الاستئنافية في ١٩ يناير سنة ١٩٥٤ حكمها بقبول الاستئناف شكلاً وبتأييد الكم الفرعي الصادر من محكمة الدرجة الأولى في ٢٩ يناير سنة ١٩٥١ والقاضي برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة ومصلحة وبقبولها وقبل الفصل في الموضوع (١) بتكليف المستأنف عليه الأول الدكتور بتقديم السجل الذي دون في حقن المورفين التي أعطاها لزوجته والذي وعد في جلسة ١٦/٤/١٩٥١ محكمة الدرجة الأولى بتقديمه (٢) بإلزام المستأنف عليه الثاني بتقديم كشف بكميات المورفين التي صرفتها الوزارة للمستأنف الأول لعلاج زوجته المرحومة وذلك من مايو سنة ١٩٤٥ إلى تاريخ وفاتها في ٢٠/٥/١٩٤٩ (٣) إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المستأنفون بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة أن شقيقتهم المرحومة كانت عند إصدار الوصية لزوجها المستأنف عليه الأول غير قادرة على الإدراك وغير حرة الإرادة وللمستأنف عليه الأول النفي بنفس الطرق.

وحيث أنه نفاذاً لهذا الحكم أعلن المستأنفون المستأنف ضدهم الثاني (وزير الصحة) بمنطوقه وبتكليفه بما ورد فيه وقد قدم المستأنف ضده كشفاً مرفقاً به عشرون ترخيصاً في

التواريخ المبينة به وبنوع المخدر إن كان من المورفين أو البانتيون وكميته وهي منصرفة باسم الدكتور..... لعلاج زوجته السيدة وتقع التواريخ المذكورة بين ١٩٤٧/٨/٢١ و ١٩٤٩/٥/٤ وكذلك قدم المستأنف ضده الأول نفاذاً لما كلفه به الحكم دفتر صرف الحقن مختومة صفحاته بخاتم مفتش صحة الإسكندرية وعليه التوقيعات الرسمية وما دون فيه يخص المدة بين ١٩٤٧/٨/٢٣ و ١٩٤٩/٥/٢٠.

وحيث أن شهود المستأنفين أربعة شهد أولهم أنه يعترف حالة السيدة المتوفاة وهي أخت زوجته إحدى المستأنفات منذ عودتها من إيطاليا في آخر سبتمبر سنة ١٩٤٨ وأنها كانت متعبة جداً وكان يتردد كثيراً لرؤيتها في المنزل فكانت لا تعرفه عندما يدخل عندها وكانت دائماً بها ألم شديد وتأخذ المورفين باستمرار خوفاً من رجوع الألم وقد كانت بناته يعطين لها أبر المورفين بعلم الدكتور وعديله الدكتور زيادة على ما يعطيه لها الطبيب وذلك بسبب تألمها الشديد كل ساعة أو نصف ساعة تقريباً أو الأصوب كل ساعة ونصف وكان المورفين يؤتي لها به بتذاكر من الطبيب وقد كان هو شخصياً يحضره بتذاكر من أطباء غير زوجها والدكتور اللذين كانا يعالجانها وكانت تقيم بعد عودتها من إيطاليا في منزل أخيها وأنه لم يكن يعلم بالوصية لأنه لم يكن يتدخل في المسائل العائلية وهو لا يتذكر هل كانت المتوفاة في حالة وعي في مدة السبعة أو الثمانية أشهر التالية لعودتها من أوروبا وكانت في بعض الأحيان تعرفه ولكنها لم تكن في حالة من يستطيع أن يتكلم بتعقل.

وشهدت الشاهدة الثانية ابنة الشاهد الأول بأن المتوفاة وهي خالتها كانت مريضة بالسرطان وتحقق باستمرار بالمورفين لأنها كانت تتألم دائماً ولم تكن تعرفها في بعض الأحيان عندما تدخل عندها ولم تكن تستطيع أن تتحدث معها وقد كانت في بعض الأوقات تعلم ما يدور حولها ولكنها كانت تطلب دائماً حقنها بالبنتيون وكان الذي يعطيها الحقن الدكتور وأيضاً هي ووالدتها وأختها والدكتور من وقت لآخر عند حضوره وذلك بعلم الدكتور وكان الحصول على المورفين من الأطباء الآخرين الذين يشرفون عليها وهم الدكتور والدكتور وأنها لم تعلم بالوصية إلا بعد الوفاة.

وشهدت الشاهدة الثالثة المريضة أنها كانت تعالج المتوفاة قبل العملية التي أجريت وبعدها خلال أربع أو خمس سنوات وأنها كانت تحقق دائماً في النهار وفي الليل

بالمورفين وتطلب ذلك كل نصف ساعة لأنها تتألم وكانت حالتها تحسنت بعد رجوعها من أوربسا ثم ساءت بعد ذلك ولم تكن التي تعطيها الحقن بل كانت تقيم إلي جانبها كمرضة والذين كانوا يحقنونها و عندما تطلب منهم ذلك وكان الدكتور يحقنها فقط عندما يحضر للغداء أو العشاء وهو الذي كان يحضر لها جميع الحقن. وشهد الشاهد الرابع الطباخ أنه كان يشغل عند منذ سنة ١٩٣٠ لغاية سنة ١٩٤١ وكنت زوجة الدكتور تسكن عنده وهي مريضة بالسرطان ويعالجها الأطباء ومنهم زوجها وقد سافرت لأوربا ولما عادت ساءت صحتها وكانت أحياناً تكلمه وكلامها " خطيرة " وليس كلاماً عادياً وكانت تأخذ حقن المورفين كل ثلاث ساعات وتنام بعد الحقنة وكانت قبل الحقن تتألم وتبكي وتصيح وكان يعطيها لها زوجها وأطباء آخرون ومنهم الدكتور غصن وكذا زوجة الدكتور وبناتها وقد استمر أكثر من سنتين وأنه لا يعلم بالوصية.

وحيث أن شهود المستأنف ضده أربعة شهد أولهم الدكتور الطبيب بالمستشفى الإسرائيلي أن مدام كانت مريضة بالسرطان في ثديها وقد عاها في سنة ١٩٤٩ وكان مرضها شديداً ولكنها كانت تجيب على جميع أسئلته بتعقل وقد نصح بإعطائها المورفين باستمرار كعلاج لحالتها التي تستدعي إعطاءها حقنتين أو ثلاث في اليوم أو أربعة على الأكثر وكان بها حروق في صدرها تؤلمها وسببها الأشعة فإذا سكن ألم السرطان فقد يتحرك ألم الحروق ولذا فإن حالتها كانت تستدعي حقناً أزيد من المعتاد والمريض بعد أخذه الحقن يكون في حالة طبيعية ويمكنه إدراك كل شيء أما في أثناء الآلام وقبل الحقن فيقل إدراكه لما يعانيه ومن كان في حالة المريضة يمكن أن يكون في حالات عادية وإدراك تام وأن يقوم بتصرفات كالهبة والوصية والبيع وغيره. وحالة المريضة بعد إعطائها الحقنة أولاً تكون محكومة بشدة الألم ويقل الإدراك تبعاً لشدة الألم مدة وجيزة تقدر بنحو ١٥ أو ٢٠ دقيقة ثم تصبح عادية ويكون كامل الإدراك في مدة تتراوح بين ٦,٥ ساعات هذا إذا كان يتعاطى ٣ أو ٤ حقن في اليوم الذي يتعاطى المورفين يصبح المورفين قليل المفعول بالنسبة له وتكون حالته على الدوام عادية مهما كان عدد الحقن.

وشهد الشاهد الثاني الدكتور طبيب الأشعة أنه كان يعالج مدام بالأشعة منذ ابتداء مرضها بعد عمل عملية في المستشفى الإسرائيلي من مرض السرطان

في ثديها وقد صرح بسفرها لأوروبا لرفع قواها المعنوية ولتستشير بعض الأطباء في الخارج وبعد رجوعها لم يوقف المرض ولكن تحسنت روحها المعنوية وكانت تتعاطى المورفين لأنه آخر وسيلة لتسكين الآلام وكانت تأخذ ٤ أبر في الأربعة وعشرين ساعة أو أكثر من ٨ إلى ١٠ حسب الألم وذلك بعد رجوعها من أوروبا. وكان إدراكها تاماً وقد زارها مع الدكتور في أواخر فبراير ١٩٤٩ زيارة طويلة لأن الدكتور دعي للاستشارة وكان يستفهم عن حالتها المرضية منذ البداية وكانت تجيب بإدراك تام ووضوح على جميع الأسئلة. ولم يكن أخذ المريضة للمورفين يؤثر على إدراكها ويجعلها في حالة غيبوبة لأن مرضى السرطان الذين يعتادون على المورفين يصلون إلى درجة يكونون فيها ذوي وعي كالسليم. ومثل المريضة يمكنها أن تتصرف كأبي إنسان عادي.

وشهد الشاهد الثالث المحامي أنه كان صديقاً لمدام ويزورها وزوجها وكانت مريضة بالسرطان لأكثر من ثلاث سنوات قبل وفاتها وقد سافرت لأوروبا في سنة ١٩٤٨ وقد تحسنت حالتها بعد عودتها. وقد اتصلت به تليفونيا في مكتبه في يوم من شهر أكتوبر أو نوفمبر وسألته كيف تحرر الوصية وفقاً للقانون الإيطالي بما أنها إيطالية فعرفها بأنه يمكنها عملها بعقد رسمي أو بخط يدها وأفهمها أنها في حالة ما تكون الوصية عرفية يجب أن تكتبها كلها بخطها وتوقع عليها وتؤرخها وطلبت منه صيغة للوصية فعرفها بأن الوصية العرفية ليس لها صيغة ولها أن تكتب ما تريد وتوصي بالشئ الموصي به لمن تريد وبعد ذلك زارها في مسكنها وودها في الفراش وكانت في حالة إدراك طبيعية وحسنة جداً أما عن حالتها الجسمية فإنها كانت ضعيفة جداً أي هزيلة وأخبرته أنها يئست من العلاج وقد كانت مع ذلك (معناة) بنفسها كعادتها ورغم وجودها في الفراش فإنها كانت في أكمل زينتها وعند زيارته لها لم يأت ذكر للوصية ولا يعلم إذا كانت حررتها أم لا وقد علم بعد الوفاة وقام بالإجراءات اللازمة لتنفيذها. وهو يعلم أن المتوفاة كانت تتعاطى المورفين بواسطة زوجها.

وشهدت الشاهدة الرابعة أنها كانت تزور مدام بعد رجوعها من أوروبا وهي تسكن في شارع قد كانت مريضة بالسرطان ما يقرب من الأربع سنوات وسافرت لأوروبا للعلاج وبعد عودتها لم تتحسن حالتها وكانت أثناء مرضها تستعاطى حقن المورفين وقت الألم وكانت لكامل إدراكها وبحالة طبيعية وأحياناً تشكو من

الأم ولكن حالتها العقلية عادية وكانت تحادثها حديثاً عادياً وتتناقش معها ولم تزرها وهي في بولكلي وقد علمت بعد وفاتها بالوصية.

وشهد الشاهد الخامس الموظف السابق بالمحاكم المختلطة أنه وزوجته كانا من أصدقاء عائلة ويزورانها وكانت مدام مريضة بالسرطان وآخر زيارة لهما كانت قبل وفاتها بنحو العشرين يوماً وهي مقيمة بشارع فؤاد وكانت حالتها عادية وروحها المعنوية عالية ومثل حالة المريضة تسمح بقيامها بتصرفات في بعض أملاكها ويمكنها من التصرف بكامل إدراكها وهذا ما يستتجه من زيارته لها.

وحيث أن كلاً من الطرفين قد علق في مذكرته على شهادة الشهود في التحقيق التي خرج منها المستأنفون بأن المتوفاة كانت تأخذ المورفين باستمرار لما تعانيه من الألم المرضي مما يدل على أنها لم تكن حرة الإرادة وعلقوا على ما قرره شهود النفي من أن المتوفاة كانت أثناء المرض وبعد أخذ حقن المورفين تتمتع بإدراك كامل بأن هذه الأقوال فضلاً عن تناقضها في الرواية لا تتفق مع الرأي العلمي الصحيح عن حالة المريض بالسرطان الذي تؤثر على إدراكه وإرادته عوامل أربعة. (أولها) تأثر العقل فيها نتيجة لهذا المرض الذي يحدث اضطرابات جسمانية عامة تؤدي إلى شلل الإرادة أو ضعفها وإلى حالة من العناء أو السلبية مما يجعل المريض يأتي في التصرفات بعكس ما يريد بحيث تكون هذه التصرفات باطلة يصدرها عن غير إرادة وإدراك وقد يؤثر المرض بجعل المريض أكثر قابلية للاستيحاء كما يشاهد في الحالات الهستيرية فيخضع لإيحاء بعض الأشخاص ممن يشعر نحوهم بضعف عاطفي أياً كان سببه ومصدره ولو كان الخوف أو الكراهية أو الحب (والثاني) هو العامل النفساني أي حالة الخوف التي تعترى المريض فتلهز نفسه لترقبه الموت وكلما اشتد تعلق الشخص بالحياة فإنه يصل إلى درجة من الانهيار النفسي تؤثر في العقل فيغيب الإدراك والإرادة (والثالث) المخدر نفسه الذي يضعف وعي المريض وإدراكه أثناء خضوعه لتأثيره إذ أن المريض بإدمانه المخدر نتيجة للعلاج وعدم استطاعته الاستغناء عنه يزداد اضطرابه العقلي عند ضياع تأثير المخدر فيصبح إدراكه معيباً (والرابع) شدة آلام مرض السرطان وتأثيرها العصبي في الجهاز العقلي لما يحدثه من ارق وانزعاج فهو يتألم عند انقطاع المخدر أيضاً برغم أخذ المخدر وهو ما يضعف الإدراك ويعيب الإرادة.

وحيث أن المستأنفين اسندوا الآراء المتقنم ذكرها إلى ما ورد في كتاب " MENTAL HEALTH " لمؤلفه John H; Ewen, F.R.C.P.E., D.P.M. في الصحيفة ١٠٠ تحت عنوان " Opium and Morphine " وقد جاء وصف الأعراض العقلية لإنمان هذين المخدرين فيما يلي:

" MENTAL SYMPTOMS. - Personality changes are prominent and as time goes on intellectual deterioration inevitably makes its appearance.

Personality changes are shown by a diminution of the sense of responsibility and by a gradual loss of efficiency. The patient's habits and appearance become slovenly and there is laxity of moral character with irritability, emotional instability and want of reliability.

Over psychotic mental symptoms are of gradual onset, commencing often with ideas of suspicion leading to delusions of persecution and auditory hallucinations. A state of delirium may supervene.

Mental deterioration progresses to degradation with impairment of ethical standards resulting in lying, thieving and other criminal acts. Attention is defective with impairment of memory, lack of concentration and some disorientation";

ومجمل هذه العبارات باللغة العربية أن تغييرات الشخصية تكون ظاهرة وبمضي الوقت يظهر التدهور العقلي حتماً. وتبدو تغييرات الشخصية في نقص الشعور بالمسئولية ونقص المقدرة تدريجياً. وتصبح عادات المريض ومظهره رثة ويكون الترخص في السلوك الأخلاقي مع سرعة التهيج وتزعزع الاستقرار العاطفي وانعدام الاعتماد على المريض. وازدياد الأعراض العقلية يحصل تدريجياً ويبدأ غالباً بالأفكار التشككية التي تؤدي إلى خيالات الاضطهاد والأوهام الصوتية وقد يتخلل ذلك حالة الغيبوبة ويتقدم الانحلال العقلي نحو الانحطاط مع تدهور المعايير الأخلاقية مما ينشأ عنه الكذب والسرقة والأفعال الإجرامية الأخرى ويكون الانتباه ناقصاً مع تدهور الذاكرة وانعدام التركيز وبعض الارتباك.

وقد ذكر المستأنفون في مذكرتهم أن الرأي العلمي الوارد في هذا الكتاب يؤيد ما أبداه الأطباء الذين قدمت أمام محكمة أول درجة شهادات طبية بأرائهم وهم الدكتور..... والدكتور..... والدكتور..... والدكتور..... والدكتور..... وتتضمن ما يفيد أن المريض الذي يتعاطى المورفين بسبب آلام السرطان يسبب له تعاطيه انحطاطاً في قواه العقلية والأخلاقية وعدم الشعور بالمسؤولية والاضطراب وضعف الثقة بالنفس والتعرض للتأثير عليه بسهولة بحيث إذا تأخر إعطاؤه المورفين فإنه يقوم بعمل أي شيء يطلب منه عمله مقابل الوعد بإعطائه المخدر وهو ما ذكر خاصة في شهادة الدكتور..... وشهادة الدكتور..... وأن إرادة المريض الذي يتعاطى المورفين باستمرار لا تكون سليمة في كل الأوقات وهو ما أضافه الطبيب الأخير في شهادته.

وحيث أنه مما يلاحظ أن الأطباء المشار إليهم ليسوا من الأخصائيين في الأمراض العقلية أو ما يتصل بها فضلاً عن أن أولهم زوج لإحدى المستأنفات وقد اتفقوا في مؤدى الرأي الذي أبدوه في شهادتهم لا ما إضافة الاثنان الأخيران منهم فيما سبق ذكره ولم يسند أحد منهم الرأي إلى مصادر علمية تؤيد أخذه به.

وحيث أن المستأنف ضده اعتمد في مذكرته على الرأي الوارد في التقرير الطبي الشرعي الذي قدمه والصادر من الدكتور..... أستاذ الطب الشرعي بكلية الطب بجامعة الإسكندرية وقد أرتكن فيه بين ما اطلع عليه من أوراق الدعوى كما أوضحه في صدر تقريره إلى صورة الحكم الابتدائي وحكم الإحالة إلى التحقيق وكشف وزارة الصحة ودفتر حفظ وإعطاء الحقن ومحضر التحقيق وذلك " لمعرفة ما إذا كان الاعتقاد أن تعاطى المورفين في المسدة وبالمقادير المبينة بدفتر إعطاء الحقن يؤثر على إدراك المريضة الكامل بحيث يمكن القول بأن المريضة كانت فاقدة الإرادة أو ناقصتها نقصاً يؤثر على سلامة الوصية " وقد انتهى في تقريره إلى أنه يرى " عدم وجود أي دليل على سوء إدراك السيدة..... أو سلب إرادتها ولا ما يتنافى مع أقوال الأطباء المعالجين ".

وحيث أن هذا الرأي الذي تضمنه التقرير والصادر من طبيب يدخل في اختصاصه مثل البحث المعروض أقامه على أسس من البيانات الثابتة في الأوراق وما قرره الشهود ومن الآراء العلمية الموضحة في التقرير والمسندة إلى المراجع المنوه بها فيه ويستفاد منها أن متعاطى المورفين فريقان منهما من يتعاطاه ليسكن آلاماً مبرحة وأن تأثير اعتياد

هذا الفريق ويسمى morphiniste يختلف عنه في الفريق الآخر الذي يسمى morphinomane وكميات ما يتعاطاه من المخدر متوسطة وتكاد تكون ثابتة وهي بضعة سنتيجرامات وبالنسبة للحالة العقلية تبقى قوة تميزه طبيعية ومقدرته على العمل عادية. وقد اتضح أن المتوفاة من هذا الفريق وأنها كانت تأخذ المورفين بكميات متوسطة نسبياً وأن الكمية بقيت ثابتة تقريباً بل كانت تقل عن سابقتها مراراً وكانت المتوفاة في بعض الأحيان لا تعطي المخدر مما يشير إلى أن عاداتها لم تصل إلى حد الإدمان الذي تظهر بتركه أعراض خطيرة لسحب المخدر ذلك أن التأثير السيئ من انحطاط جسماني وعقلي لا يكون ناتجاً من المورفين بل من التغيرات الفسيولوجية التي تنشأ عن التعود على المخدر وتشتد ظهوراً إذا ما أوقف المخدر أو لم يمكن الحصول عليه. وفيما يختص بالإنحلال العقلي في حالة الإدمان فإن من المشكوك فيه أن يحدث بالمريض أي تغيير محدد إذا لم يكن مختل العقل قبل الإدمان وقد تبين فيما يختص بالسيدة المتوفاة أنه في يوم تحرير الوصية وقبلها وبعدها كانت تتعاطى ١٢ حقنة يومياً مما لا يدع مجالاً للشك بأنها كانت فريسة لأعراض سحب المخدر. وإذا فإنه لما كانت السيدة المذكورة تجد المسر بسهولة لصرفه بتصاريف من وزارة الصحة ولم تكن تتعاطاه لحالة عقلية سابقة فليس ثمة دليل على أن السيدة المذكورة كانت سيئة الإدراك أو مسلوبة الإرادة.

وحيث أنه طبيباً للرأي الذي تضمنه التقرير فإن الوصية الصادرة من السيدة في التاريخ المؤرخة به وأثناء مرضها وأخذها حقن المورفين تخفيفاً للآلام الشديدة التي يحدثها مرض السرطان لا دليل على أنها صدرت عندما كانت الموصية فاقدة الإدراك أو غير حرة الإرادة.

وحيث أن دفاع المستأنف ضده في الدعوى يتفق مع ما انتهى إليه الرأي الفني المشار إليه آنفاً والذي لم يناقش المستأنفون ما ورد فيه إذ بني هذا الدفاع على أساس أن الموصية احتفظت بقواها العقلية مدة مرضها وكانت تصرفاتها كاملة وأنها كانت تحقن بالمورفين بالكميات الضرورية فقط لتخفيف آلامها وأنه على فرض أن للمستأنف ضده وهو زوج الموصية وطبيبها نفوذاً أدبياً عليها فإنه لا يبطل الوصية وقد تصرفت بالبيع مع السيدة إحدى المستأنفات لأخيها في ٢٢ فدائاً وذلك قبل الوفاة بشهر واحد ولم يطلب أحد إبطال هذا العقد.

وحيث أنه مما يلاحظ أن المستأنفين الذين كانوا قد طعنوا بصدور الوصية من المتوفاة في مرض الموت عدلوا من أول الأمر عن التمسك بهذا الطعن كسبب من أسباب بطلان هذه الوصية وفي الحق أن مثل هذا السبب لا يتفق مع الأسباب الأخرى التي ارتكنوا إليها وكذلك قد أقر المستأنفون في أولى مذكراتهم المقدمة أمام محكمة الدرجة الأولى بأن الوصية كانت أثناء مرضها متمتعة بقواها العقلية ولكنها غير قادرة على الإدراك وقت تحرير الوصية بسبب حقنها بالمورفين ولكنهم ما لبثوا أن عادوا إلى التمسك بكل الوجهين وفي هذا من التناقض ما يدل على اضطراب حجتهم في الطعن على الوصية.

وحيث أنه ظاهر مما تقدم أنه لا محل للطعن ببطلان الوصية لغيب من عيوب الإرادة ولا شك أنه يؤيد صحة الوصية التصرف التالي لصدورها والذي لم ير المستأنفون أن يطعنوا فيه أسوة بالوصية بمكتفية بالقول بأن الباب مفتوح لهذا الطعن مع أن حقيقة الواقع أنه لا صالح لهم في مثل هذا الطعن لأن التصرف حاصل لأخ المتوفاة واشتركت فيه إحدى المستأنفات ولا فرق في ذلك أن يكون التصرف المشار إليه حاصلًا بعوض. وحيث أنه طبقاً للمادة ٤٥٧ من القانون المدني الإيطالي تكون أيلولة التركة لمستحقها إما بحكم القانون أو بالوصية ولا تكون الوراثة بموجب القانون إلا حيث لا توجد وصية على ألا تؤثر نصوصها على الحقوق التي يحتفظ بها القانون للورثة الشرعيين وإذا ما كان الإيصاء شاملاً لمجموعة أموال الموصي أو لجزء منها فإنه طبقاً لنص المادة ٥٨٨ من هذا القانون يكون للموصي له صفة الوارث.

وحيث أن المادة ٥٩ من القانون المذكور نصت على أنه يجوز لمن لم يقرر القانون عدم أهليتهم أن يتصرفوا بالوصية وأوردت في الفقرة الثالثة منها بين من ليست لهم أهلية الإيصاء أولئك الأشخاص الذين " .. يثبت أنهم وإن من يحجز عليهم كانوا لأي سبب ولو وقتي عاجزين عن الإدراك أو الإرادة عند تصرفهم بالوصية ".

وحيث أنه يتبين من ثم أن الوصية صدرت صحيحة لعدم مخالفتها للحقوق التي قررتها أحكام قانون الوصية.

وحيث أن القول من المستأنفين بأن الوصية ما كانت لتوصي للمستأنف ضده لو لم تكن واقعة تحت تأثيره خصوصاً وقد عمل على نقلها قبل الوصية إلى منزل انفرد بها فيه بعد أن كانت تقيم طول الوقت مع أخيها - أن هذا القول فضلاً عن أنه لم يقدم

عليه أي دليل فإن مجرد التأثير لا يدخل ضمن الأسباب التي يجوز التمسك بها في إبطال الوصية.

وحيث أنه في الواقع لا يعتد بالبواعث على الإيصاء لأن هذا أمر يعتبر من صميم المشاعر الإنسانية وإذا كانت الموصية قد آثرت زوجها بتركها فلعل ذلك لرابطة الزوجية وأنه لم يكن لها ولد أو عرفاناً بالجميل لعنايته بأمرها وموالاتها بالعلاج أثناء مرضها.

وحيث أن القانون الإيطالي قد نحا في تعديلاته الأخيرة في شأن المواريث نحو تحسين مركز الزوج الوارث بما زاد من نصيب لأصحاب الفروض بحيث يزداد مثلاً عند عدم وجود وارث من هؤلاء نصيب الزوج من الثلث إلى الثلثين في حق المنفعة وقد يصل حقه إلى كامل التركة في بعض أحوال الوراثة. ومن ثم يؤخذ أنه لا غبار على أن يكون ما حصل عليه المستأنف ضده بالوصية قد جاوز ما يستحقه بالإرث لو لم تكن صدرت وصية لأن ما زاد بسببها يبلغ قدرأ يعتد به.

وحيث أنه لذلك يكون الحكم المستأنف في محله - وقد أبدت النيابة العامة رأيها موافقاً لذلك - ولذا فيتعين تأييده موضوعاً مع إخراج وزارة الصحة من الدعوى بلا مصروفات. وحيث أنه يتعين إلزام المستأنفين بالمصروفات عملاً بالمادتين ٣٥٦ و ٣٥٧ من قانون المرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً في موضوع الاستئناف (أولاً) بإخراج وزارة الصحة من الدعوى بلا مصروفات (وثانياً) بتأييد الحكم المستأنف. مع إلزام المستأنفين بالمصروفات ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة.

سكرتير الجلسة رئيس المحكمة

(٧)

باسم الأمة

محكمة استئناف الإسكندرية

بالجلسة المنعقدة بغرفة المشورة تحت رئاسة وكيل المحكمة إبراهيم زكي

وعضوية المستشارين نجيب سعد وإبراهيم عثمان

وبحضور وكيل النيابة محمد صفوت القاضي

ومحمد سمير سيد سكرتير الجلسة

صدر الحكم الآتي

في قضية الأحوال الشخصية المرفوعة من:

- ١- الخواجة عن نفسه وبصفته وصياً على شقيقه القاصرين و
- ٢- الخواجة بصفته مشرفاً على وصاية كل من و

ضد

السيدة أرملة المرحوم عن نفسها وبصفتها وصية على ولدها
القاصر

والمقدمة بجدول الاستئناف تحت رقم ٢ سنة ٧ ق

الوقائع

بستاريخ ١٩٤٩/٩/٢٧ صدر حكم من المحكمة القنصلية الفرنسية من الإسكندرية
يقضي بتقسيم تركة المرحوم وانتداب المسيو للقيام بعمليات القسمة
طبقاً للمادتين ٨٢٨ مدني و ٩٦٩ مرافعات كما قضت بإلزام التركة بأن تدفع إلى
..... أرملة مبلغ وقدره ٣٠٠ جنيه المستحق لها بصفة نظير البائنة طبقاً
لعقد زواجها والفوائد القانونية عن هذا المبلغ من تاريخ وفاة الحاصلة في
١٩٤٨/٤/١٩ ورفضت طلب و الخاص بإلزام التركة بأن تدفع لهم
نظير بائنة والدتهم المرحومة المتوفية قبل زوجها.

فرفع كل من عن نفسه وبصفته وصياً على شقيقه القاصرين
و بصفته مشرفاً على وصاية القاصرين المذكورين استئنافاً عن الحكم السالف
الذكر ضد السيدة أرملة المرحوم عن نفسها وبصفتها وصية على
ولدها القاصر طالبين الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم
المستأنف واعتباره كأن لم يكن والحكم بصفة أصلية بعدم قبول الدعوى المرفوعة من
المستأنف عليها أمام المحكمة القنصلية الفرنسية ضد المستأنفين لتجهيلها عناصر
وموضوع النزاع وهو بيان العقارات وباقي الأموال التي تشتمل عليها التركة المطلوب
قسمتها.

وبصفة احتياطية رفض الدعوى وإجراء القسمة على أساس الشريعة الموسوية لا
القانون المدني الفرنسي كما فعلت محكمة أول درجة - وبالتالي خصم مبلغ ٣٠٠ جنيهاً

قيمة جملة الدوطة ومقابل الدوطة المستحقين للمستأنف عليها ثم تقسيم التركة بعد ذلك بين أولاد المتوفي دون زوجته المستأنف عليها.

وبصفة احتياطية كلية فيما لو رأت المحكمة الأخذ بالقانون الفرنسي عدم قبول الدعوى لرفعها دون إذن من مجلس العائلة وموافقة قاضي الأحوال الشخصية المختص بصفته قاضي مصالحات.

وبصفة احتياطية كلية أيضاً إلزام تركة المورث بدفع مبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة الدوطة ومقابل الدوطة المستحقين لوالدة المستأنفين الثلاثة وخضم ذلك المبلغ من قيمة الأموال المطلب قسمتها وأرتكنوا على الأسباب الواردة بعريضة الاستئناف وحددت جلسة ١٧/١٠/١٩٥١ لنظر الاستئناف ثم تداولت القضية بالجلسات.

وبجلسة ٥/١/١٩٥٤ قدمت النيابة مذكرتها طالبة الحكم:

بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه برفضه وتأيد حكم محكمة أول درجة ثم حجز الاستئناف للحكم فيه لجلسة ١٩/١/١٩٥٤، وبهذه الجلسة فتح باب السرافعة بسبب تغير الهيئة ثم حجز الاستئناف للحكم بجلسة ٨/٢/١٩٥٤ وبالجلسة الأخيرة صدر الحكم.

المحكمة

بعد سماع المرافعة الشفوية والإطلاع على الأوراق والمداولة قانوناً.

من حيث أنه بالعريضة المعلنة في ٢١/٥/١٩٥١ والمقيدة بتاريخ ٢٠/٦/١٩٥١ رفع السيدان عن نفسه وبصفته وصياً على شقيقه القاصرين و بصفته مشرفاً على هذه الوصاية استئنافاً عن الحكم الصادر من محكمة قنصلية فرنسا بالإسكندرية بتاريخ ٢/٩/١٩٤٩ المعلن إليهما في يومي ١٢ و ١٦ مايو سنة ١٩٥١ طالبين قبول استئنافهما شكلاً وفي الموضوع:

أصلياً الحكم بعدم قبول الدعوى المرفوعة من السيدة " المستأنف عليها " بطلب قسمة أموال تركة المرحوم لتجهيلها عناصر موضوع النزاع لخلو عريضتها من بيانات تعيين أموال هذه التركة المطلوب قسمتها.

احتياطياً: الحكم بإجراء قسمة أموال التركة المذكورة على أساس أحكام الشريعة الموسوية بعد خصم مبلغ ٣٠٠ جنيهاً مصرياً تدفع للمستأنف عليها بصفقتها الشخصية نظير دوطتها ومقابلها ثم إجراء قسمة التركة بين أولاد المتوفي وهم و

و و

احتياطياً: في حالة إجراء قسمة التركة المذكورة طبقاً لأحكام القانون المدني الفرنسي الحكم بإلزام التركة بأن تدفع للمستأنف الأول وشقيقه مبلغ ٥٠٠ جنيهاً مصرياً قيمة دواة والدتهم ومقابل تلك الدواة.

ثم أضاف المستأنفان بمذكراتهما طلباً احتياطياً آخر وهو " في حالة اتخاذ القانون الفرنسي أساساً لقسمة هذه التركة الحكم بعدم قبول الدعوى لرفعها من وصية المستأنف عليها دون إذن مجلس العائلة وموافقة قاضي الأحوال الشخصية بصفته قاضي مصالحات. ومن حيث أن الاستئناف قد استوفى الأوضاع القانونية فهو مقبول شكلاً.

ومن حيث أن المستأنفين قررا فيما يختص بطلبهما الأصلي بأن السيدة المستأنف عليها رفعت الدعوى الحالية أمام محكمة قنصلية فرنسا بالإسكندرية طالبة إجراء قسمة أموال تركة زوجها المرحوم ولم تبين في عريضة دعواها البيانات الجوهرية المعينة لأموال هذه التركة من منقول وعقار ومن ثم تكون دعواها مجهلة ويتعين الحكم بعدم قبولها.

ومن حيث أن المستأنفين شرحا موضوع النزاع بأن المرحوم توفي بالإسكندرية في ١٩٤٨/٤/١٩ عن أولاده المستأنف الأول و من زوجة توفيت قبل المورث وزوجته السيدة " المستأنف عليها " وأبناً منه القاصر وعن المستأنف الأول وصياً على شقيقه تحت إشراف السيد " المستأنف الثاني " كما عينت المستأنف عليها وصية على ابنها - فیم رفعت المستأنف عليها دعوى أمام محكمة قنصلية فرنسا بالإسكندرية طلبت فيها إلزام التركة بأن تدفع لها مبلغ ٣٠٠ جنيهاً مصرياً نظير دواتها ومقابلها ثم إجراء قسمة أموال التركة طبقاً لأحكام القانون المدني الفرنسي استناداً على أن المتوفي له صفة المواطن الفرنسي لأنه ابن لإسرائيلي جزائري كان مقيماً بالجزائر وقت صدور دكريتو كريمر سنة ١٨٧٠ الذي أعطى جميع الإسرائيليين المقيمين بالجزائر وقت صدوره صفة المواطن الفرنسي وأخضعهم لأحكام القانون الفرنسي في جميع منازعاتهم بما في ذلك المتعلقة بالميراث والتركات إلا أن المحكمة الابتدائية لم تعتبر المتوفي من الإسرائيليين الجزائريين الذين تسري عليهم أحكام دكريتو سنة ١٨٧٠ لعدم قيام الدليل على إقامة والده في الجزائر وقت صدور هذا الدكريتو واعتبرت المتوفي من طائفة الإسرائيليين الجزائريين الساري عليهم أحكام قرار مجلس الشيوخ الصادر في سنة ١٨٦٥ الذي أخضعهم لأحكام قانون أحوالهم

الشخصية وأخذت في تفسير نطاق قانون الأحوال الشخصية بما جرت عليه المحاكم الفرنسية وهو أن منازعات الميراث والتركات لا تدخل ضمن أحكام قانون الأحوال الشخصية بل يحكمها نصوص القانون المدني الفرنسي مع أن هذا يتعارض مع نص المادة ١٠ من اتفاقية منترو الدولية والمادة ٢٨ من لائحة النظام القضائي الملحق بهذه الاتفاقية اللتان اعتبرتتا دعاوى التركات والميراث داخلة في نطاق أحكام قانون الأحوال الشخصية وفي هذا إخلال بما التزمت به دولة فرنسا وهي من الموقعين على اتفاقية مونترية الدولية من احترام أحكام هذه الاتفاقية وقدمت تأييداً لذلك عدداً من جريدة المحاكم المختلطة منشور فيه حكم لمحكمة قنصلية فرنسا بالقاهرة في دعوى مماثلة أخذت بوجهة نظرها وهي وجوب تطبيق الشريعة الموسوية في موضوع دعواهم وأصروا أنه يتعين إجراء قسمة تركة المتوفي على أساس أحكام هذه الشريعة.

ومن حيث أن المستأنفين قرروا أن الحكم المستأنف تناقض في أسبابه وذلك بقضائه إجراء قسمة التركة طبقاً لأحكام القانون المدني الفرنسي مع أنه أسد الشريعة الموسوية أساساً لحكمه برد دوة المستأنف عليها إليها.

وانتهى المستأنفان بطلب رفض دوة زوجة المتوفي التي توفيت قبله لأولادها ونوها بأن المحكمة القنصلية لم تكن أصلاً مختصة بنظر موضوع الدعوى لاشتغال التركة على أموال عقارية إنما هذا الدفع أصبح غير ذا موضوع بعد إلغاء نظام القضاء المختلط. ومن حيث أن المستأنف عليها ردت دفاعها المقدم منها أمام محكمة أول درجة مؤكدة أن والد المتوفي كان مقيماً بالجزائر وقت صدور دكريتو سنة ١٨٧٠ وبالتالي يكون قد اكتسب صفة المواطن الفرنسي فالقانون الواجب تطبيقه هو القانون المدني الفرنسي في إجراء قسمة التركة.

ومن حيث أن النيابة العمومية قدمت مذكرة أمام هذه المحكمة استعرضت فيها أقوال الطرفين وخلصت إلى طلب رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لتجهيلها ارتكباناً على نص المادة ١٧٣ من قانون المرافعات الفرنسي الذي أوجب إيداء هذا الدفع قبل المرافعة في موضوع الدعوى وهذا لم يحدث في الدعوى الحالية وبالنسبة للدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من وصية دون إذن مجلس العائلة وقاضي المصالحات فلا يجوز إيداءه بعد صدور الحكم في موضوع الدعوى إلا من القاصر ولذا فيتعين رفضه وانتهت بطلب تأييد الحكم المستأنف.

ومن حيث أن الطلب الأصلي للمستأنفين لم يخرج عن كونه دعواً ببطلان عريضة الدعوى لخلوها من البيانات الجوهرية المعينة لأعيان التركة المراد قسمتها فكان يتعين إيدائه أمام محكمة أول درجة قبل المرافعة في موضوع الدعوى وذلك طبقاً لنص المادة ١٧٣ من قانون المرافعات الفرنسي المماثل لنص المادة ١٣٣ من قانون المرافعات المصري.

ومن حيث أنه بالإطلاع على ملف الدعوى أمام المحكمة الابتدائية تبين أن المدعى عليهما المستأنفين لم يبدأ هذا الدفع بتاتاً ومن ثم يكون حقهما في إيدائه قد سقط ويتعين رفضه.

ومن حيث أنه بالنسبة لدفع المستأنفين الثاني الخاص بطلب عدم قبول الدعوى لرفعها من وصية دون إذن مجلس العائلة وإذن قاضي المصالحات فيتعين رفضه هو الآخر لأنه غير جائز إيدائه بعد صدور الحكم إلا من القاصر لانعدام المصلحة بالنسبة لخلاف القاصر من الخصوم.

ومن حيث أن الحكم المستأنف في أسبابه استعرض التشريعات الفرنسية التي صدرت لتنظيم حالة الإسرائيليين الجزائريين فذكر أن قراراً من مجلس الشيوخ الفرنسي صدر بتاريخ ١٨٦٥/٨/١٩ اعتبرهم رعايا فرنسيين مع استمرار خضوعهم لقانون أحوالهم الشخصية ثم صدر دكريتو في ١٨٧٠/١١/١٠ أسبغ على الإسرائيليين الجزائريين المقيمين بالجزائر وقت صدوره صفة المواطن الفرنسي وأخضعهم لأحكام القانون المدني الفرنسي ثم صدر قانون في ١٩٤٦/٥/٧ أعطى جميع الرعايا الفرنسيين فيما وراء البحار بما في ذلك الجزائريين صفة المواطن الفرنسي إلا أن المادة ٨٢ من دستور جمهورية فرنسا الصادر في ١٩٤٦/١١/٢٧ نصت على أن المواطنين الذين لم تكن لهم حالة مدنية فرنسية يستمرون خاضعين لأحكام قانون أحوالهم الشخصية ما لم يكونوا قد تنازلوا عن هذا الحق.

ومن حيث أن الحكم المستأنف أثبت أقوال الطرفين وخارج إلى أن المتوفي المرحوم..... يعتبر من طائفة الإسرائيليين الجزائريين الذين يخضعون لأحكام قرار مجلس الشيوخ الفرنسي الصادر في ١٨٦٥/٨/١٦ الذي أخضعهم لأحكام قانون أحوالهم الشخصية تأسيساً على عدم قيام دليل على أن والد المتوفي كان مقيماً بالجزائر وقت صدور دكريتو سنة ١٨٧٠ على توفر قرائن عديدة من سجلات قنصلية فرنسا

بالإسكندرية بأن والد المتوفي أقام في حيفا بفلسطين حيث رزق ابنه الأكبر في سنة ١٨٧٧ كما أن تسجيل اسم هذا الولد بسجلات قنصلية فرنسا بالإسكندرية تم بناء على خطاب من قنصل فرنسا بحيفا محرر في سنة ١٨٩٢ ذكر فيه على أن رعية فرنسي ولم يوصف بكونه مواطن فرنسي.

ثم فسر الحكم المستأنف نطاق تطبيق الأحوال الشخصية بالنسبة للنزاع لأنه قاصر على مسائل الحالة والأهلية أخذاً بما استقر عليه قضاء محكمة النقض الفرنسية واستشهد بحكم لتلك المحكمة صادر في ١٨٧١/١٢/٥ ورد في أسبابه أن قرار مجلس الشيوخ الصادر ١٩٦٥/٨/١٦ نص في المادة الأولى منه على اعتبار مسلمي الجزائر رعايا فرنسيين مع استمرار خضوعهم لأحكام " الشريعة الإسلامية " ثم نص في المادة الثانية منه على اعتبار الإسرائيليين الجزائريين رعايا فرنسيين مع استمرار خضوعهم لأحكام قانون أحوالهم الشخصية وأظهر الاختلاف في التعبير عن القانون الذي يخضع له كل من الطائفتين وخرج بأن المشرع الفرنسي تعمد هذا بقصد تضيق نطاق تطبيق أحكام قانون الأحوال الشخصية للإسرائيليين وقصرها على مسائل الحالة والأهلية أما دعاوى الميراث والتركات الخاصة بهم فتدخل في أحكام القانون العيني " Statut reel " ومن ثم تكون أحكام القانون المدني الفرنسي هي التي تطبق على منازعات الميراث والتركات.

ومن حيث أن الحكم المستأنف رد على دفاع المدعى عليهما " المستأنفين " لأن ما ورد بنص المادة ٢٨ من لائحة النظام القضائي الملحق باتفاقية مونترية لم يخرج عن كونه تقرير لقاعدة من قواعد القانون الدولي الخاص وضعت لبيان القانون الواجب تطبيقه في دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب ولا يمكن ما جاء بنص هذه المادة تفسيراً لنطاق تطبيق أحكام قانون الأحوال الشخصية للأجانب لأن في ذلك افتئات على حرية قضاء الدول الموقعة على الاتفاقية في تفسير قوانين هذه الدول الخاصة أي الداخلية ثم استظهر الحكم نتيجة الأخذ بوجهة نظر المستأنفين ألا وهي تركة الإسرائيلي الجزائري الذي يتوفى بالقطر المصري يطبق عليها قانون غير القانون الذي يطبق عليها في حالة وفاته في فرنسا والجزائر وقطع بأن هذا لا يمكن أن يكون قصد الموقعين على اتفاقية مونترية التي قصد منها وحدة القانون الذي ينظم الأحوال الشخصية للأجانب سواء في مصر أو في بلادهم الأصلي.

من حيث أن الحكم المستأنف نوه عن تسليم المدعى عليه الأول السيد باختصاص المحكمة القنصلية بنظر النزاع لسابقة تقديمه طلباً إلى رئيس هذه المحكمة قبل رفع هذه الدعوى خاصاً بنذب مندوباً من المحكمة لإجراء فتح خزانة المتوفى وجرّد محتوياتها كما أثبت الحكم المستأنف عدم اعتراض المستأنفين على طلب المستأنفة الخاص برفض دوطتها ومقابلها آلياً.

وأخيراً قضى الحكم المستأنف برفض السيد بصفته " المستأنف الأول " الخاص بـرد دوطه والدته ومقابلها لثبوت وفاتها قبل المورث وأخذ بفتوى حاخام الإسرائيليين بالإسكندرية في ٩٠٢ الذي تضمن أن الدوطة ومقابلها لا يستحقان إلا في حالة الطلاق أو حالة وفاة الزوج قبل زوجته.

ومن حيث أن الحكم المستأنف قد أصاب فيما قضى به من جهة القانون والواقع فهو - جدير بالتأييد للأسباب الواردة به التي تؤيدها هذه المحكمة وتضيف إليها أن المادة ٣١ من لائحة النظام القضائي الملحق باتفاقية مونترية التي نصت على أنه يقصد بكلمة " قانون البلد " أحكام ذلك القانون المطبقة بداخل هذا البلد دون أحكامه المتعلقة بالقانون الدولي الخاص. فيخلص من ذلك أن الحكم المستأنف كان على حق في تطبيقه قرار مجلس الشيوخ الفرنسي الصادر في سنة ٨٦٥ طبقاً لتفسير هذا القرار الذي استقر عليه القضاء الفرنسي العادي.

- ومن حيث أن إدعاء المستأنفين بوجود تعارض بأسباب الحكم المستأنف لقضائه بإجراء قسمة التركة طبقاً للقانون المدني الفرنسي ثم قضائه برفض دوطه المستأنف عليها طبقاً للشريعة الموسوية لا محل له من الاعتبار لأن عقد الزواج الذي نص فيه على تفسير أن هذه الدولة ومقابلها لم يخرج عن كونه تعاقد التزام فيه المورث بأداء ذلك المبلغ ويعتبر ديناً في ذمته يتعين أدائه قبل إجراء قسمة التركة.

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف بالمصاريف الاستئنافية طبقاً لنص المادتين ٣٥٧ و ٤١٦ مرافعات

فهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف ورفض الدفع وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفين بالمصاريف الاستئنافية ومبلغ ١٠٠٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة ١٩٥٤/٢/٨ تحت رئاسة وكيل المحكمة إبراهيم زكي وعضوية المستشارين نجيب سعد وإبراهيم عثمان. أما رئيس الجلسة والعضوان اللذان حضرا المداولة ولم يحضرا النطق بهذا الحكم وقعا مسودته الأصلية.

(٨)

بسم صاحب الجلالة أحمد فؤاد الثاني ملك مصر والسودان

محكمة استئناف الإسكندرية

دائرة الأحوال الشخصية

المشكلة علناً تحت رئاسة حضرة الأستاذ أحمد عبد اللطيف. رئيس المحكمة
وعضوية حضرتين الأستاذين عبد الغني البطوطي وأحمد قوشة. مستشارين.
وبحضور الأستاذ جورج غالي. وكيل النيابة.
ومحمد سمير سيد. كاتب الجلسة.

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي رقم ١٣ سنة ٨ قضائية.

المرفوع من: و و

ضد : (١)

(٢)

(٣)

الوقائع

رفعت السيدتان و وآخرين الدعوى رقم ١٢٥٠ سنة ١٩٥٠ أمام
محكمة الإسكندرية الابتدائية دائرة الأحوال الشخصية ضد السيد/ عن
نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر - والجالية اليونانية بالإبراهيمية والجالية
اليونانية القبرصية. وطلب المدعون في دعواهم الحكم بإلغاء وبطلان الوصايا الصادرة
عن وتوزيع التركة طبقاً للقانون في حالة وفاته بدون وصية وارثين في طلباتهم
على الأسباب المبينة بعريضة الدعوى.

وبجلسة ١٩٥٢ / ٥ / ٢٠ حكمت المحكمة المذكورة برفض الدفع بعدم جواز نظر
الدعوى لسابقة الفصل فيها المقدم من المدعى عليها الأولي وبجواز نظر الدعوى. وفي
موضوع الدعوى برفضها وألزمت المدعين بالمصروفات ومبلغ ٦٠٠ قرشاً مقابل أتعاب

المحاماة، فاستئناف المستأنفتان هذا الحكم وأرثكتنا على الأسباب الواردة بعريضة الاستئناف وذلك بتقرير في قلم كتاب محكمة الإسكندرية الابتدائية تاريخه ١٧ يونيه سنة ١٩٥٢.

وبجلسة ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٢ دفع الحاضر عن المستأنف عليهما الأولى بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد القانوني.

وتداول الاستئناف بالجلسات، وبجلسة ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ تأجل الاستئناف لجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٥٣ للحكم في الدفع.

المحكمة

بعد سماع المرافعة والمدولة قانوناً

من حيث أن المستأنفين وآخرين رفعوا الدعوى رقم ١٢٠٥ سنة ١٩٥٠ كلى الإسكندرية أحوال شخصية ضد المستأنف عليها طالبين الحكم ببطلان الوصايا المبينة بصحيفة الدعوى المذكورة وتوزيع تركة المتوفى حسب قوانين التركية في حالة وفاة بدون وصية إلى آخر الطلبات الواردة بها، وبتاريخ ٢٠ / ٥ / ٩٥٢ قضت المحكمة برفض دعوى المدعين مع إلزامهم بالمصروفات ومبلغ ٦٠٠ قرشاً مقابل أتعاب المحاماة وبتاريخ ١٧ / ٦ / ١٩٥٢ قررت المستأنفتان بالطعن على هذا الحكم وطلبتا قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بالطلبات المطلوبة في الدعوى الابتدائية مع إلزام المستأنف بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين.

وحيث أن المستأنف عليهما الأولى دفعت بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد المنصوص عليه في المادتين ٨٧٥ ، ٨٧٧ من قانون المرافعات والقانون رقم ١١٦ سنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية.

وحيث أنه تبين للمحكمة من الإطلاع على مفردات الدعوى الابتدائية وعلى تقرير الطعن بالاستئناف أن الحكم صدر حضورياً في الدعوى بتاريخ ٢٠ / ٥ / ٩٢٥ ، وأن المستأنفين قررتا بالطعن استئنافياً في ١٧ / ٦ / ١٩٥٢ أي بعد أكثر من خمسة عشر يوماً.

وحدث أن المستأنفين تمسكتا في مذكرتهما المقدمة أخيراً بوجوب إخضاع الدعوى الحالية من حيث إجراءات الطعن على الحكم ومواعيده للمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات

رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ التي نص فيها على أن ميعاد الاستئناف في القضايا الكلية أربعون يوماً من تاريخ إعلان الحكم وذلك بحجة أن الدعوى قد رفعت قبل العمل بالقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ الذي لم ينص فيه على أنه له أثر رجعي ومن ثم يكون الدفع في غير محله لأن المستأنفتين قررتا بالطعن قبل فوات الميعاد.

وحيث أن المحكمة لا تقر المستأنفتين فيما ذهبتا إليه من دفاع فإن المادة الأولى من الأحكام العامة لقانون المرافعات رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ (وهو القانون الذي تمسك المستأنفتان بوجوب تطبيق ميعاد الاستئناف المنصوص عليه في المادة ٤٠٢ منه) تنص على سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ولا نزاع في أن الدعوى الحالية لم يكن قد فصل فيها حين صدور القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ والقانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ وبذلك تكون خاضعة لأحكام قوانين المرافعات الجديدة.

وحيث أن المادة ٢ من القانون رقم ٧٧ سنة ١٩٤٩ نصت على إلغاء قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية المعمول به أمام المحاكم المختلطة عدا الكتاب الخامس وهو الخاص بالإجراءات المتعلقة بمواد الأحوال الشخصية الصادرة به الرسوم بقانون رقم ٩٤ الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وقد الحق هذا الباب بقانون المرافعات الجديد وأصبح مكملاً له متسلسلاً في مواده وردت فيه نصوص خاصة بطريق الاستئناف في قضاء الأحوال الشخصية للأجانب ثم حل محله القانون رقم ١٢٦ سنة ١٩٥١ الذي حدد طريق الطعن بالاستئناف في الأحكام الصادرة ابتدائياً ونص على مواعيد الطعن فيها وذلك في المادة ٨٧٥.

وحيث أن نفس المادة ٤٠٢ مرافعات قد صدرت بالجملة الآتية : (ما لم ينص القانون على خلاف ذلك" مما يؤخذ منه عدم انطباق المواعيد الواردة بها على ما أفرد له القانون مواعيد خاصة يجب احترامها والعمل بها دون سواها.

وحيث أن ميعاد استئناف الأحكام الحضورية في الأحوال الشخصية هو خمسة عشر يوماً من تاريخ النطق بالحكم طبقاً لنص المادة ٨٧٥ مرافعات ومن ثم يكون الدفع المقدم من المستأنف عليها الأولي بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد هو دفع في محله يتعين على المحكمة قبوله.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة غيابياً للمستأنف عليها الأخيرة وحضورياً للباقيين بقبول الدفع المقدم من المستأنف عليهما الأولين وبعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد والزممت المستأنفين بالمصروفات و ٦٠٠ قرش (ستمائة قرش) مقابل أتعاب المحاماة.

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة الاثنين الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٥٣ الموافق ٢٤

جمادى الأولى سنة ١٣٧٢

سكرتير الجلسة

رئيس المحكمة

(٩)

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر والسودان

محكمة استئناف الإسكندرية

الدائرة (الأحوال الشخصية)

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة مرسى فرحات بك.

رئيس المحكمة

وعضوية حضرتي صاحبي العزة اسحق عبد السيد بك

ومحمد فؤاد جابر بك

المستشارين

وكيل النيابة.

وحضور حضرة الأستاذ جورج غالى

سكرتير الجلسة

ومحمد سمير سمير

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف المقيد بالجدول العمومي برقم ١١ سنة ٦ قضائية.

المرفوع من:

ضد

جانب وزير مالية اليونان

جانب

الوقائع

رفع جناب وزير المالية الدعوى رقم ٤٨٠ أمام المحكمة القنصلية اليونانية

بالإسكندرية ضد المستأنفة طالب استبدال بُصِفَتْه منفذة وصية زوجها

المرحوم وترشيح المعلن إليه الثاني بدلاً عنها بسبب عدم قيام بتنفيذ الوصية

وبتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٤٩ حكمت المحكمة بعزل كمنفذة للوصية فاستأنفت
المستأنفة هذا الحكم وتداول الاستئناف بالجلسات.

وبجلسة ١٢ مايو ١٩٥٢ حضر الأستاذ المحامي عن المستأنفة وقرر أنه
ينسحب وطلب شطب الدعوى ولم يحضر المستأنف عليه.

المحكمة

حيث أن المستأنف عليهما لم يحضر بجلسة اليوم وحيث أن الحاضر عن المستأنفة
قرر أنه ينسحب من الدعوى لشطب، فيتعين الحكم بشطب الاستئناف عملاً بالمادتين ٩١ ،
٤١٦ من قانون المرافعات

لهذه الأسباب

حكمت المحكمة بشطب الاستئناف عملاً بالمادتين ٩١ ، ٤١٦ من قانون المرافعات إلزام
المستأنف بالمصاريف.

(١٠)

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

محكمة استئناف الإسكندرية

- الدائرة المدنية -

المشكلة علنا تحت رئاسة حضرة صاحب العزة مرسى فرحات بك.

وبحضور صاحب العزة كامل عبد الشهيد بك وأحمد مختار بك

وإمام كامل الصيرفي أفندي. كاتب الجلسة

أصدرت الحكم الآتي

في الاستئناف بالجدول العمومي رقم ١٢ سنة ٦ قضائية أحوال شخصية.

المرفوع من الخواجة ومقيم بشارع ومحل المختار مكتب الأستاذ

ضد

..... محامي يوناني مقيم

المحكمة

بما أن الدعوى تتلخص في أنه بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ قدم المستأنف عليه طلباً
لقنصل عام دولة اليونان بالإسكندرية قال فيه أن المستأنف سبق أن كلفه برفع دعوى
بالحجر على شقيقة زوجته بجميع الإجراءات. إلى أن أصدرت المحكمة القنصلية

باليونانية حكماً بتوقيع الحجز ودفع له المقيم ١٠٠ جنيه الذي استحقه فيه ثم توفيت زوجته في ٢٨ مايو ١٩٤٧ فكلفه بالقيام بكافة الإجراءات الموصلة للاعتراف له بحقوقه في ميراثها البالغ ٧٢٠٥ جنيهات وضمن طلبه المصاريف التي صرفها وأضاف ١٩٥ جنيهاً كأتعاب له حتى بلغ المجموع ٣٠٤,٣٨ جنيهات استنزل منها ١٧٥ جنيهاً فيبقى ١٢٩,٣٨ جنيهاً قيمة باقى ما يستحقه واشفع هذا الطلب برجاء اعتماده وإحالة على رئيس المحكمة القنصلية بالإجراء اللازم وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٤٩ أحاله القنصل إلى رئيس المحكمة لعمل اللازم نحوه وفي ٧ يونيو سنة ١٩٤٩ أصدر رئيس المحكمة قراره بإلزام المعلن إليه بالكشف (المستأنف) بمبلغ ١٧٩,٣٨ وبتاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٥٠ تحت عنوان إعلان حكم قنصلية اليونان أعلن هذا الحكم للمستأنف (راجع مستند نمرة ٢ حافظة المستأنف ٦ دوسيه)

وبعريضة معلقة بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٩٥٠ رفع المستأنف عن هذا الحكم قال فيه أن تركة زوجته كانت عبارة مبلغ من النقود قيمتها ٦٠٠٠ جنيه مودعة بالبنك وكان قد اتفق مع المستأنف عليه على أتعابه ٣٠ جنيهاً قسمت بينه وبين شقيقة زوجته بحق النصب وقد اقتصرت مأمورية المستأنف عليه على استصدار شهادة قنصلية بثبوت الوراثة وشهادة بعدم وجود وصية وتقديم إقرارين بالضرائب أولهما لمصلحة الضرائب وثانيهما إلى القنصلية اليونانية وإجراءات لدى البنك لقبض نصيبه في التركة وكل هذه الإجراءات بسيطة لا يستحق المستأنف عليه عنهما أكثر من ١٠٠ جنيه يخصه النصف فيها وكلف المستأنف عليه الحضور أمام محكمة الاستئناف العليا دائرة الأحوال الشخصية لسماعه الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتقدير الأتعاب بمبلغ ٥٠ جنيهاً ثم أحالتها دائرة الأحوال الشخصية إلى هذه المحكمة لعدم اختصاصها بما يمس الأحوال الشخصية وبجلسة ٢٧ نوفمبر ١٩٥٠ دفع المستأنف عليه بعدم اختصاص محكمة الاستئناف لأنه مرفوع عن حكم بمبلغ ١٧٠ جنيهاً وهو طبقاً للمادة ٤٥ مرافعات يدخل في الاختصاص الابتدائي للقاضي الجزئي وحده ٢٥٠ جنيهاً واستئنافه يجب أن يرفع أمام المحكمة الابتدائية لا أمام محكمة الاستئناف العليا التي لا تختص طبقاً للمادة ٥٣ مرافعات بالحكم في قضايا الاستئناف الذي يرفع لها عن الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنه طبقاً للمادة ٤٥ من القانون رقم ٩٨ سنة ١٩٤٤ الخاص بنقابة المحامين الأهلين من حق المحامي أو العميل أن يطعن في أمر التقدير في بحر ١٥

يوماً من إعلانه أمام المحكمة الابتدائية أو المحكمة الجزئية طبقاً لقيمة الطلب وكان يتعين على المستأنف أن يطعن في أمر التقدير أمام المحكمة الجزئية لأن قيمة القرار المطعون فيه ١٧٠ جنيهاً وهي أقل من ٢٥٠ جنيهاً.

وقد رد المستأنف على هذا الدفع بأن الحكم المستأنف صدر من محكمة ابتدائية لا من محكمة جزئية ولا هو أمر تقدير ولذلك يرفع استئنافه أمام محكمة الاستئناف العليا طبقاً للقانون المصري وطبقاً للقانون اليوناني يرفع المستأنف الخاص بتقدير أتعاب المحاماة أمام محكمة الاستئناف. العليا وفيما يتعلق بالاختصاص على أساس قيمة الدعوى فإن هذه القيمة تتحدد بطلبات الخصم لا بما يحكم به والثابت من الطلب المقدم من المستأنف عليه قيمة الدعوى ٣٠٤,٣٨ جنيهاً وهي أكثر من ٢٥٠ جنيهاً مستأنف أمام محكمة الاستئناف العليا أما فيما يتعلق بالمادة ٤٥ من قانون المحاماة فهي خاصة بالطعن في التقدير الذي يصدر من مجلس النقابة.

وحيث أن المستأنف رفع استئنافه في يوم ٢٥ / ١٠ / ١٩٤٩ أي بعد إلغاء القضاء القنصلي والمختلط وانتقال جميع القضايا في هذين النوعين إلى القضاء الوطني فيتعين عليه التزام ما تقضي به نصوص قانون المرافعات الجديد.

وحيث أن الثابت من صورة الحكم المقدمة من المستأنف حافظة ٦ دوسيه أن هذا الحكم صدر على عريضة المستأنف ومصدر بعبارة نحن رئيس محكمة الإسكندرية اليونانية فهو صادر من رئيس المحكمة وحده لا من هيئة المحكمة بأكملها فهو أمر على عريضة وسواء كان مصدر الأمر هو قاضي الأمور الوقتية بالمحكمة الكلية بناء على قيمة الطلب الأصلية وهي مبلغ ٣٠٤,٣٨ جنيهاً أو القاضي الجزئي باعتباره قاضياً للأمور الوقتية باعتبار أن قيمة الطلب ١٢٩,٣٨ جنيهاً الباقية من المبلغ الأصلي فإن التظلم من هذا الأمر كان واجباً رفعه أما إلى نفس الأمر وإما إلى المحكمة التابع لها طبقاً للمواد ٣٣٧ و ٣٧٥ مرافعات والحكم الذي يصدر من المحكمة هو الذي يستأنف أمام المحكمة الكلية إذا كان الحكم في التظلم صادراً من المحكمة الجزئية إلى محكمة الاستئناف العليا إذا كان صادراً من المحكمة الكلية وبناء على هذا لا يجوز رفع التظلم في الأمر الصادر من رئيس المحكمة القنصلية جزئية كانت أو كلية إلى محكمة الاستئناف مباشرة لأن هذه المحكمة لا تنظر مطلقاً في استئناف أمر على عريضة سواء صدر لأول مرة أو لثاني مرة بعد التظلم منه لنفس الأمر.

وحيث أن إعادة الأولي من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ قسمت المحاكم إلى درجات جزئية وإبتدائية واستئناف ونقض ونصت على أن كلا منها يختص بنظر المسائل التي يجب أن ترفع لها طبقاً للقانون فإذا رفع استئناف يختص بنظره المحكمة الكلية إلى محكمة الاستئناف العليا كانت غير مختصة بنظره. وحيث أنه لهذا يكون الدفع بعدم الاختصاص في محله ويتعين قبوله دون الحاجة إلى مناقشة الوجه الآخر من أوجه هذا الدفع.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الدفع بعدم الاختصاص وعدم اختصاص هذه المحكمة بنظر الاستئناف.

صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلسة يوم الثلاثاء ١٢ يونيو سنة ١٩٥١ الموافق ٨ رمضان سنة ١٣٧٠ -

رئيس المحكمة

كاتب الجلسة

الملحق رقم (٢)

الأحكام القضائية العربية محل الدراسة

(١)

دولة البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية

إدارة المحاكم
محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٥/١٦٥

رقم القضية: ٤/٢٧٢٣/٩٥/٠٢٠

التاريخ: ١٤١٦/٩/٢٢ هـ

الموافق: ١٩٩٦/٢/١١ م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٦/٢/١١

رئيس المحكمة

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة

وعضوية المستشارين

القاضي بالمحكمة

مسعد رمضان الساعدي

القاضي بالمحكمة

محمد صلاح الدين خاطر

وبحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم الآتي

في الطعن رقم ١٩٩٥/١٦٥

الطاعنة: وكيلها المحامي

ضد

المطعون ضده: وكيله المحامي

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر والمرافعة وبعد

المداولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده تقدم إلى قاضي المحكمة الكبرى المدنية بطلب ضمنه أنه يدين الطاعنة الأولى بكفالة وتضامن الطاعنين الثاني والثالث بمبلغ ١,٤٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي بموجب سبع كمبيالات مؤرخة ١٩٨٨/١/١ كل منها بمبلغ ٢٠٧١٤٣ دولاراً استحق سدادها في المدة من ١٩٨٩/٦/٣٠ إلى ١٩٩٠/١٢/٣١ وبلغت جملة قيمتها بالإضافة إلى الفوائد التي استحققت عليها حتى ١٩٩٤/١١/٣٠ مبلغ ١٧٥٨٦٢٠,٠٠٦ دولاراً لم يسددها أي من الطاعنين ولخشيتهم من تصرفهم في أموالهم وسحب أرصدهم من البنك فإنه يطلب أولاً وبصفة مستعجلة الحجز على حسابات الطاعنين بالبنوك العاملة بدولة البحرين ووضع شارة القيد بالحجز على كافة العقارات المملوكة لهم ثانياً وفي الموضوع بإلزامهم بالتضامن بأن يؤدوا له المبلغ سالف الذكر أو ما يعادله بالدينار البحريني والفوائد القانونية بواقع ١٠% من تاريخ ١٩٩٤/١١/٣٠ وحتى تمام السداد مع إلزامهم بالمصاريف وإذا رفض هذا الطلب وحددت جلسة لنظر الموضوع حيث قيدت برقم ٤/٢٧٢٢/١٩٩٥/٠٢ دفع المطعون ضدهم بعدم اختصاص محاكم البحرين بنظر الدعوى لوجود نص في العقد المبرم بين الطرفين يقضي باختصاص محاكم نيويورك أو أي ولاية أخرى بالولايات المتحدة الأمريكية بنظر النزاع وتاريخ ١٩٩٥/٦/١٧ قررت المحكمة الكتابة إلى مؤسسة نقد البحرين للحجز على حسابات الطاعنين فيما لا يجاوز المبلغ المطالب به على أن يلغى هذا الأمر إذا قدم الطاعنان كفيلاً من المطعون ضده أو ضماناً بنكياً بالمبلغ المذكور أو ما سوف يحكم به والكتابة إلى إدارة التسجيل العقاري لوضع شارة القيد على عقارات الطاعنين بما لا يجاوز هذا المبلغ. تظلم الطاعنون من هذا القرار والمحكمة حكمت برفض التظلم استئناف الطاعنون بالاستئناف رقم ٨/٨١٩/٩٥/٣ ومحكمة الاستئناف العليا المدنية حكمت بتاريخ ١٩٩٥/١٠/٢٩ برفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق التمييز والمكتب الفني للمحكمة قدم مذكرة برأيه في الطعن.

وحيث أن الطعن أقيم على سببين ينعي الطاعنون بالسبب الأول منها على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق القانون، ذلك أن الترجمة الصحيحة لما ورد بشأن الاختصاص في الكمبيالات المقدمة من المطعون ضده هي أنه يجوز اتخاذ الإجراءات القانونية في محاكم ولاية نيويورك أو محاكم الولايات المتحدة الأمريكية أو أي مكان آخر

وهو ما قصد به أي محكمة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية خلاف تلك الولاية يؤكد ذلك أن العلاقة بين الطرفين نشأت بالولايات المتحدة الأمريكية والحساب موضوع الدعوى مفتوح بها وكذلك تنفيذ عمليات هذا الحساب فضلاً عن أن سعر الفائدة يحسب وفقاً لما يكون عليه بنيويورك بالإضافة إلى ما ورد بتلك الكمبيالات من تعهد الطاعنين بقبول الاحضاريات المرسلة لهم عن طريق الحامل لبريد الولايات المتحدة الأمريكية أو مع علم الوصول أو عن طريق البريد المدفوع مقدماً والموجه إليهم هذا إلى أن قانون المرافعات خلا من نص يمنع الاتفاق على اختصاص محاكم أجنبية بنظر النزاع طالما أن أحد أطراف العلاقة أجنبي.

وحيث أن هذا النعي غير سديد ذلك أنه فضلاً عن أن مفاد ما تضمنته الكمبيالات المقدمة من المطعون ضده من النص على أن أية إجراءات قانونية خاصة بالتنفيذ عليها ضد الموقع عليها أو أي حكم يصدر بموجبها يجوز اتخاذه في ولاية نيويورك أو في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية نيويورك أو في أي مكان آخر أن الأمر يتعلق بإجراءات التنفيذ وليس بتحديد المحاكم التي ترفع أمامها الدعوى وبالتالي لا تشمل الأمر بتوقيع الحجز التحفظي فإن هذا التحديد جاء جوازيّاً أما بالنسبة لمحاكم ولاية نيويورك أو في الولايات المتحدة الأمريكية بولاية نيويورك أو في أي مكان آخر خارج الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما لا يسلب محاكم البحرين اختصاصها بنظر النزاع وإن انتهى الحكم المطعون فيه إلى تلك النتيجة فإنه يكون قد طبق صحيح القانون ويكون النعي عليه في هذا الخصوص في غير محله.

وحيث أن الطاعنين ينعون بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ذلك أنه استند في قضائه برفض الاستئناف إلى أن المستندات المقدمة من المطعون ضده كافية لاتخاذ الإجراء الوقتي وأن جسامه مبلغ الدين ومجادلة الطاعنين في أحقية الطعون ضده تشكل أسباباً جدية توجب توقيع الحجز استناداً إلى حكم المادة ١٧٦ من قانون المرافعات خاصة وأن ما قرره الطاعنون من ملامتهم جاء مرسلاً لا تسانده الأوراق في حين أن شرط توقيع الحجز طبقاً للمادة سالفه الذكر هو قيام أسباب جدية يخشى معها من فرار المدعى عليه أو تهريب أمواله للخارج أو التصرف فيها بقصد عرقلة تنفيذ أو تأخير أي حكم أو إقرار يصدر في حقه وهو ما لم يقم المطعون ضده الدليل عليه فضلاً عن أن تعامل الطاعنين مع بنك أجنبي بالولايات المتحدة

الأمريكية وفتح حساب مصرفي وتنفيذ عمليات الحساب يعد دليلاً قوياً على أنهم يتمتعون بسمعة طيبة في المعاملات المالية والتجارية وأن مركزهم المالي قوي ومتين. وحيث أن هذا النعي غير سديد ذلك أن الحالات التي أجاز المشرع للمحكمة بنص المادة ١٧٦ من قانون المرافعات أن تأمر بتوقيع الحجز على أموال المدعى عليه يجمعها خشية فقدان الدائن ضمان حقه وهو الضمان العام الذي للدائن على أموال مدينه وقد ترك المشرع للمحكمة التي تصدر هذا الأمر تقدير ذلك وإذ كان الحكم المطعون ضده قد استخلص بما للحكمة من سلطة تقديرية قيام الأسباب الجدية التي توجب توقيع الحجز من كبر مبلغ الدين ومجادلة الطاعنين في أحقية المطعون ضده له، وهو ما يتوافر فيه الخشية من التصرف في أموالهم بقصد عرقلة تنفيذ أي حكم أو قرار يصدر بحقهم أو تأخير تنفيذه فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله. وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن وإلزام الطاعنين بالمصاريف ومصادرة الكفالة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً وبرفضه موضوعاً وإلزام الطاعنين بالمصاريف ومبلغ مائة دينار مقابل أتعاب المحاماة ومصادرة الكفالة.

رئيس المحكمة

مستشار

مستشار

(٢)

دولة البحرين

وزارة العدل والشؤون الإسلامية

إدارة المحاكم

محكمة التمييز

رقم الطعن: ١٩٩٣/٥٠

التاريخ: / / ١٤ هـ

رقم القضية: ٨/٢٠٠٢/١٩٨٦/٠٢

الموافق: ١٩٩٣/١٠/٢٤ م

رقم الصفحة:

باسم صاحب السمو أمير دولة البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بالجلسة المنعقدة علناً بمحكمة التمييز بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٢٤

برئاسة الشيخ خليفة بن محمد آل خليفة
رئيس المحكمة
وعضوية المستشارين

علي يوسف منصور
مسعد رمضان السعاعي
محمد صلاح الدين خاطر
وكيل المحكمة
القاضي بالمحكمة
القاضي بالمحكمة
وبحضور أمين السر يوسف علي صالح

صدر الحكم الآتي

في الطعن رقم ١٩٩٣/٥٠

الطاعن:

وكيلتها المحامية/

ضد

المطعون ضده: / وكيله المحامي -
المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه القاضي المقرر والمرافعة وبعد
المدولة.

حيث أن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية.

وحيث أن الوقائع - على ما يبين من الأوراق - تتحصل في أن المطعون ضده أقام
الدعوى رقم ٨/٢٠٠٢/٨٦/٢ بطلب إلزام الطاعنة بأن تدفع له مبلغ ستين مليون دولار
سنغافوري يعادل عشرة ملايين وثمانمائة ألف دينار بحريني والفوائد بواقع ١٤% سنوياً
ابتداء من تاريخ حلول أجل الوفاء حتى تمام السداد قائلاً في ذلك أن لشركة "
سنغافورة " المملوكة للشركة الطاعنة اقترضت من مجموعة بنوك بتاريخ
١٩٨٢/١٠/١٩ مبلغ ستين مليون دولار سنغافوري لبناء مجمع في سنغافورة. وبطلب من
الطاعنة وبضمانها للشركة المقرضة قامت بضمان القرض مجموعة أخرى من البنوك
يمثلها المطعون ضده الذي حررت له الطاعنة سنداً أنشأ " مؤرخاً " ١٩٨٢/١٠/١٧ تتعهد
فيه بسداد مبلغ القرض بمجرد الطلب. وإذا لم يتم سداؤه عند حلول أجله أقام دعواه
لمطالبتها به.

دفعت الطاعنة الدعوى بأنه فضلاً عن أن الشركة المقترضة لم تسحب مبلغ القرض بكامله فقد سدد حتى نهاية سنة ١٩٨٤ أكثر من عشرة ملايين دولار سنغافوري كما اتخذ المطعون ضده في ديسمبر سنة ١٩٨٥ إجراءات قانونية ضد تلك الشركة استولى بموجبها على عقارات وممتلكات لها تفوق قيمتها مبلغ القرض.

ندبت المحكمة خبيراً لتصفية الحساب بين الطرفين. وعلى ضوء ما أورده تقريره النهائي المؤرخ ١٩٩١/١١/١٢ عدل المطعون ضده طلباته إلى إلزام الطاعنة بدفع مبلغ ٢٥٦٣.٥٣٧ دولار أمريكي ومبلغ ٦٦٣٨٩٥٦ دولار سنغافوري والفوائد بواقع ١٠% من تاريخ المطالبة القضائية حتى تمام السداد. ودفعت الطاعنة بعدم قبول الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الذي استصدره المطعون ضده من محاكم سنغافورة.

حكمت المحكمة الكبرى برفض الدفع المبدى من الطاعنة وبإلزامها بأن تدفع للمطعون ضده المبلغين المطالب بهما أو ما يعادلها بالدينار البحريني في تاريخ رفع الدعوى ١٩٨٦/٣/١٧ مع الفائدة بواقع ٧% اعتباراً من هذا التاريخ حتى السداد التام. رفعت الطاعنة الاستئناف رقم ٨/٥٥٧/٩٢/٣. بتاريخ ١٩٩٣/٣/٣٠ حكمت محكمة الاستئناف العليا بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة في هذا الحكم بالتميز. وقدم المكتب الفني مذكرة أبدى فيها الرأي برفض الطعن.

وحيث أن الطعن بني على ثلاثة أسباب تنعي الطاعنة بأولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تأويل القانون إذ بني قضاءه برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في الدعوى التي أقامها المطعون ضده أمام محاكم سنغافورة على أن الدعويين تختلفان خصوصاً وموضوعاً وسبباً مع أن الفصيل في الأمر هو وحده المسألة المحكوم فيها. وإذا كان الثابت أن أساس الدعويين هو القرض الممنوح للطاعنة والذي سبق للمطعون ضده استصدار حكم من محاكم سنغافورة بقيمته فلا يجوز له العودة إلى المطالبة به أمام محاكم البحرين.

وحيث أن هذا النعي مردود. ذلك أنه فضلاً على أن الأحكام الصادرة في بلد أجنبي لا يكون لها حجة الأمر المقضي أمام محاكم البحرين ما لم تكن قابلة للتنفيذ فيها طبقاً لقانونها. فإنه من المقرر وفقاً لنص المادة ١٢٤ من قانون المرافعات لا تثبت هذه الحجية للحكم إلا إذا كان صادراً في نزاع بين الخصوم أنفسهم يتعلق بذات الحق المطالب به في الدعوى الجديدة لا يختلف في محله أو سببه. ولما كان الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى

ذلك وقضى برفض الدفع المبدى من الطاعنة لعدم تقديمها حكماً صادراً من محاكم سنغافورة يجوز الاحتجاج به في دولة البحرين طبقاً لأحكام القانون البحريني حتى تتبين المحكمة وحدة الخصوم والسبب والموضوع في كلا الدعويين فإنه لا يكون قد تجاوز صحيح القانون ويكون النعي عليه الخطأ في تأويله غير سديد.

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي ذلك تقول أن الخبير تجاوز حدود المهمة التي ندبته لها محكمة أول درجة. فقد طلبت منه حساب الفوائد المستحقة على القرض حتى ١٦/٣/١٩٨٦ تاريخ رفع الدعوى فحسبها حتى ٢٨/١/١٩٨٧. وإذ أخذ الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بتقرير الخبير يكون قد قضى للمطعون ضده بفوائد استحققت بعد رفع الدعوى مما يعد خطأ في تطبيق القانون.

وحيث أن النعي بهذا السبب غير مقبول. ذلك أنه نعى بمخالفة القانون في أمر يخالطه وقاع لم يسبق للطاعنة عرضه على محكمة الاستئناف فلا يقبل منها إثارته لأول مرة أمام محكمة التمييز.

وحيث أن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت بالأوراق ذلك أنه أيد الحكم الابتدائي الذي أضاف لصالح المطعون ضده مبلغين مقدارهما ٤٩٥٦٥٨٠ دولار أمريكي، ٢٩٠١٨٧٣ دولار سنغافوري كان الخبير قد خصمهما من مستحقاته باعتبارهما دفعتين حصل عليهما في ١٤/١/١٩٨٧، ٢٨/١/١٩٨٧ من ثمن بيع عقار الشركة المدنية في سنغافورة بمقولة أن الخبير قد أثبت أن ما حول عن بيع العقار هو ٦٣٧٨٥٤٢ دولار أمريكي، ١٣١١١٧٢ دولار سنغافوري فلا مبرر لخصم المبلغين الأوليين، وهو ما يخالف ما أثبتته الخبير في تقريره.

وحيث أن هذا النعي غير مقبول أيضاً ذلك أن ما تثيره الطاعنة في خصوصه لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً لم تطرحه من قبل أمام محكمة الاستئناف فلا يجوز لها إثارته أمام محكمة التمييز.

وحيث أنه لما تقدم يتعين رفض الطعن وإلزام الطاعنة بالمصاريف ومصادرة الكفالة.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً وبإلزام الطاعنة بالمصاريف ومائة دينار مقابل أتعاب المحاماة، ومصادرة الكفالة.

مستشار مستشار مستشار رئيس المحكمة

(٣)

دولة قطر

وزارة العدل

رقم الاستئناف ١٩٩٢/٣٩

التاريخ ١٩٩٢/١١/٧

المحاكم العدلية

محكمة الاستئناف

الدوحة

حكم

صادر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر

برئاسة الأستاذ: خليفة الكبيسي (نائب رئيس محكمة الاستئناف)

وعضوية كل من الأستاذ: يوسف الزمان نائب رئيس محكمة الاستئناف.

والأستاذ: عبد الرحيم القاضي عضو محكمة الاستئناف.

بحضور كاتب الجلسة السيد: صلاح متولي

وفي حضور:

المستأنف:

المستأنف ضده:

حكمت المحكمة: بعد سماع المرافعة الشفوية ومطالعة الأوراق.

حيث أن وقائع الدعوى وأسانيد الطرفين فيها وأوجه دفاعهما سبق أن أحاط بها

تفصيلاً الحكمين الصادران من المحكمة المدنية الكبرى، أولهما بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨،

والثاني بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠، فنحيل في بيان ذلك إليهما، وإنما توجز في أن المستأنف

(.....بريطاني الجنسية) أقام الدعوى العمالية رقم ١٩٨٩/٤٣ ضد المستأنف

عليها (مؤسسة بريطانية الجنسية) أمام محكمة العمل طالباً إلزامها أن

تؤدي له مبلغ ٩٩,٧٠٢/٥٠ ريالاً، عبارة عن ٨٨,٨٢٦ ريالاً استحقاق تعويض نهاية

الخدمة ١٠,٨٧٥/٥٠ ريالاً مقابل أجر ٢٣ يوماً إضافية قام بالعمل فيها، مع إلزامها

المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة، قولاً بأنه ارتبط مع المستأنف عليها بعقدي عمل، الأول بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢ تم التوقيع عليه في لندن للعمل في قطر عندما كانت المستأنف عليها غير ذات مسئولية محدودة، والثاني بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٥ تم التوقيع عليه في قطر بعد أن أصبحت ذات مسئولية محدودة، وبتاريخ ١٩٨٩/٨/١٠ استقال من عمله، فطالب المستأنف عليها أن تؤدي له المبلغ المطلوب، إلا أن المستأنف عليها رفضت الاستجابة لطلبه بدعوى أن العقد الأول توقع في لندن متضمناً ما يفيد خضوعه للقانون الإنجليزي وأن عقد العمل الثاني، فإنه وإن كان قد تم توقيعه في قطر غير أنه نص على أن الأجر المحدد به يشتمل على تعويض نهاية الخدمة وأية تعويضات أخرى، مما حدا به إلى رفع دعواه بطلباته المتقدمة تطبيقاً لأحكام المادتين ٢٤، ٤٦ من قانون العمل القطري، ثم قصر المستأنف في مذكرته المؤرخة ١٩٨٩/١٢/١١ تعويض نهاية الخدمة على مبلغ ٥٥,٤١٦ ريالاً لأن عمله بدا لدى المستأنف عليها في نوفمبر سنة ١٩٨٢، ليصبح مجموع ما يطالب به هو ٦٦,٢٩١/٥٠ ريال، وبتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٤ أحالت محكمة العمل الدعوى إلى المحكمة المدنية الكبرى التي أضحت مختصة بالفصل فيها بعد العمل بقانون المرافعات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٩٠ حيث تقيدت برقم ١٩٩٠/٨٧٩ مدنية كبرى.

وحيث أن دفع وأوجه دفاع المستأنف عليها تَجْمَلُ في النقاط التالية:

أولاً بصفة أصلية:

(١) عدم اختصاص القضاء القطري بنظر الدعوى والعقود الاختصاص بذلك للقضاء الإنجليزي، لأن إرادة الطرفين الصريحة كتابة اتجهت إلى اختصاص القانون والقضاء الإنجليزي بالفصل في أي نزاع ينشأ بينهما حول العقد المبرم بينهما، نظراً لما هو ثابت من العقد بأن القانون الإنجليزي هو الواجب التطبيق على تفسير هذين العقد، كما وأن الطرفين أجنب، وتحرر العقدان مع المركز الرئيس في لندن، فضلاً على أن المستأنف معار إلى المستأنف عليها من الجهة التي يعمل فيها أصلاً، وأن تم تكليفه بالعمل في فرع المستأنف عليها بالدوحة.

(٢) عدم قبول الدعوى لأن أحكام قانون العمل لا تسري على علاقة العمل بين طرفيها تطبيقاً لأحكام المادة الأولى من هذا القانون، إذ أن مكتب المستأنف عليها بالدوحة لا يعمل به أكثر من خمسة أفراد ولا يدار بثمة آلات ميكانيكية.

ثانياً: بصفة احتياطية:

(١) عدم أحقية المستأنف في تعويض نهاية الخدمة لأن العقدين تضمننا بأن راتبه يشمل كافة التعويضات، ومن ناحية أخرى فإن قدر هذا التعويض وفقاً لأحكام قانون العمل هو ٢٦,٢٢٢ ريالاً.

(٢) أن المستأنف حصل على جميع إجازاته الرسمية كاملة فلا يستحق ما يطالب به عن عمل إضافي طوال مدة خدمته.

وخلصت المستأنف عليها إلى التمسك أصلياً بدفعها واحتياطياً برفض الدعوى، ومن باب الاحتياط الأكثر رفضها فيما يزيد على مبلغ ٢٦,٣٥٠ ريالاً.

وحيث أن محكمة أول درجة قضت في حكمها الأول الصادر بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٨ بسندب خبير حسابي (الدكتور حلمي البشبيشي أستاذ المحاسبة) لبيان مكافأة نهاية الخدمة والأجر عن الأعمال الإضافية وبدل الإجازات المستحق للمستأنف وفقاً لعقدي العمل والقانون الإنجليزي، وأيضاً بيان ذلك وفقاً لقانون العمل القطري، وقد خلصت المحكمة في أسباب هذا الحكم إلى أن القانون الأول هو الواجب التطبيق على النزاع، لأن الطرفين يحملان الجنسية البريطانية وموطنهما الحالي في بريطانيا التي هي مرسى أعمالهما المشترك.

وبتاريخ ١٩٩١/٩/١٥ أودع السيد الخبير تقريره، الذي خلص فيه من مطالعة أوراق الدعوى ومستندات الطرفين ومناقشة وكيليهما إلى أنه: أولاً: في حالة ما إذا كان القانون الإنجليزي الواجب التطبيق وفقاً لما تضمنه عقدا العمل المبرم أولهما بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢ في لندن وثانيهما بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٥ في الدوحة فإن المستأنف لا يستحق تعويض نهاية الخدمة أو أجراً عن عمل إضافي أو بدل عن إجازات نهاية الأسبوع والإجازات الرسمية. ثانياً: وفي حالة تطبيق أحكام قانون العمل القطري فإنه باحتساب تعويض (مكافأة) نهاية الخدمة وفقاً لهذه الأحكام يكون المستحق للمستأنف مبلغ ٣٦,١١٤ ريالاً وأما بالنسبة لبدل الإجازات الرسمية فلا يستحق المستأنف شيئاً من ذلك لأنه حصل وفقاً لما ذهبت إليه المستأنف عليها على إجازاته كاملة، ولم يقدم هو ما يثبت

ادعائه في هذا الخصوص، ويفرض أنه عمل في أيام الإجازات التي يدعيها فلا يستحق عن ذلك بدلاً وفقاً لما تقضي به المادة (٤٠) من هذا القانون.

وفي جلسة ١٩٩٢/١/٩ تقدم المستأنف بمذكرة أصر فيها على أن القانون القطري هو الواجب التطبيق مصراً أيضاً على طلباته، راعياً في إثبات أيام العمل الإضافي إلى اليمين الحاسمة يوجهها إلى مدير المستأنف عليها بالصيغة المبينة بالمذكرة، كما تقدم بحافظة مستندات اشتملت على صورة من الحكم الصادر من محكمة الاستئناف في الاستئناف رقم ١٤٠٨/٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/١٢ وقدم الحاضر عن المستأنف عليها مذكرة بذات الجلسة أصر فيها على ما أبداه من دفع وأوجه دفاع.

وحيث أنه بتاريخ ١٩٩٢/٢/٢٠ أصدرت محكمة أول درجة حكمها الثاني الذي قضى برفض الدعوى وألزمت المستأنف المصاريف استناداً إلى ما تضمنه تقرير الخبير أنه وفقاً للقانون الإنجليزي الواجب التطبيق وما تضمنه العقدان المبرمان بين الطرفين فإن راتب المستأنف يغطي مخصصاته شاملة مكافأة نهاية الخدمة أو أية مستحقات.

وحيث أن المستأنف لم يرقه الحكم المذكور فاستأنفه بصحيفة أودعها قلم الكتاب في ١٩٩٢/٣/١٢ تقييد برقم ١٩٩٢/٣٩ معلنة قانونياً طلب في ختامها الحكم بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف والحكم له بطلباته، وقد استند في استئنافه إلى الأسباب التالية:

أولاً: أنه لا زال يتمسك بأن قانون العمل القطري هو الواجب التطبيق وليس القانون الإنجليزي، نظراً لأن العقدين كان إبرامهما من أجل العمل في قطر وتم تنفيذهما فيها كما أن عقد العمل الثاني الذي أبرم في قطر أشار بأن الأجر يشمل مكافأة نهاية الخدمة والحقوق الأخرى وفقاً لقانون العمل القطري.

ثانياً: أن المستأنف ضدها لم تقدم ما يثبت اشتراكها عن المستأنف في صندوق المعاش التقاعدي في إنجلترا.

ثالثاً: أن مكافأة نهاية الخدمة إنما هي حق يترتب بطبيعته بعد انتهاء الخدمة فعلاً حيث تجري حساباتها المقررة قانوناً ولا تعرف هذه الحسابات قبل انتهاء الخدمة فعلاً.

رابعاً: أنه يستحق بدلاً عن ساعات العمل الإضافية التي عملها ويركن في إثبات ذلك إلى اليمين الحاسمة يوجهها إلى المستأنف عليها بالصيغة المبينة بصحيفة الاستئناف.

وحيث أن الاستئناف رفع في الميعاد واستوفى سائر أوضاعه المقررة قانوناً فيكون مقبولاً شكلاً.

وحيث أنه في جلسة المرافعة مثل الطرفان، وأصر المستأنف على استئنافه، بينما تقدمت الشركة بمذكرة اعتصمت في ختامها أصلياً بما سبق أن أبدته من دفع ودفاع أمام محكمة أول درجة واحتياطياً رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف.

وحيث أنه من المقرر وفقاً لنص كل من المادتين ١٦٩، ١٧٠ من قانون المرافعات أنه يترتب على الاستئناف نقل الدعوى إلى محكمة الاستئناف وعليها أن تنظر الاستئناف على ما يقدم إليها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك أمام محكمة أول درجة، ومن ثم يتعين على محكمة الاستئناف أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء التي أغفلت الفصل فيها أو التي فصلت فيها بغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعي فيه متى كان الحكم قد صدر لصالحه في الدعوى وكان لم يثبت تنازله عن التمسك بشيء من هذه الأوجه صراحة أو ضمناً (التعليق للدكتور أحمد أبو الوفا، على المادتين ٢٣٢، ٢٣٣ من المرافعات المصري، نقض ١٩٦٧/١/٢٦ الطعن ٤٥ سنة ٣٣ق، ١٩٥٣/١/٢٩ الطعن ٣٠٥ سنة ٢٠ق) وإذ كان الثابت من الأوراق أن المستأنف ضدها تمسكت أصلياً بعدم اختصاص القضاء القطري بنظر النزاع إذا اتجهت إرادة الطرفين على عقد الاختصاص للقضاء الإنجليزي مستنداً على ذلك من النص في العقدين على أن القانون الإنجليزي الواجب التطبيق في تفسير العقدين وأن الطرفين أجنبى وتم تحرير العقدين بالمركز الرئيسي للمستأنف عليها في لندن، ولم تتناول محكمة أول درجة هذا الدفع في حكمها صراحة، وإنما في قضائها في النزاع المطروح ما ينطوي ضمناً باختصاصها بنظره، ومن ثم يغدو هذا الدفع مطروحاً على المحكمة الاستئنافية خاصة وأن المستأنف ضدها تمسكت به أمام محكمة أول درجة.

وحيث أنه من المقرر أن المقصود بالاختصاص الدولي للمحاكم، هو بيان الحدود التي تباشر فيها الدولة سلطاتها القضائية بالمقابلة للحدود التي تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، أي بيان الحدود التي تباشر فيها محاكم الدول الأجنبية هذه الوظيفة، فالمشرع في كل دولة يصنع القواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية، وإذا كان الفقه الدولي لم يتوصل حتى الآن إلى بناء نظرية عامة

للاختصاص القضائي الدولي أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لتنازع القوانين - إلا أن الدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترط معظم الدول في الأخذ بها الاختصاص القضائي الدولي وهي:

أولاً: مبدأ قوة النفاذ فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقة التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الحكم الصادر عنها.

ثانياً: اختصاص محكمة موطن المدعى عليه.

ثالثاً: اختصاص محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقولاً مادياً.

رابعاً: اختصاص محكمة محل الالتزام فتختص محاكم دولة محل الالتزام وفقاً لهذا المبدأ بالمنازعات المتعلقة به، ومحل الالتزام قد يكون محل إنشائه كمحل انعقاد التصرف القانوني أو محل وقوع الفعل الضار، وقد يكون محل تنفيذ الالتزام كما هو الشأن بالنسبة لمكان تنفيذ العقد، فإذا نشأ الالتزام في دولة معينة أو تم تنفيذه في إقليمها انعقد الاختصاص لمحاكمها وفقاً لهذا المبدأ.

خامساً: جنسية المدعى عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسي مؤداه أن من وظائف قضاة الدولة إقامة العدل بين رعاياها.

سادساً: الخضوع الاختياري بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمبادئ المتقدمة (تتنازع الاختصاص القضائي الدولي للدكتور هشام صادق ص ٤٤ وما بعدها) ..

وإذا كان مختلف الدول تجيز اختصاص محاكمها على أساس الإرادة، فإنه لا تجيز الخروج عليه على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تباشرها الدولة في الحدود التي تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التي تراها دون غيرها، من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم في الخارج جديرة بأن تكفل هذه الغاية (القانون الدولي الخاص للدكتور عز الدين عبد الله - الطبعة السادسة البند ١٩٧، ولا يوجد تلازم بين الاختصاص القضائي والاختصاص التشريعي، بمعنى أن المحكمة المختصة يصح أن تطبق في النزاع قانوناً غير قانونها، فيصح أن تقضي قواعد الاختصاص القضائي باختصاص محكمة معينة بينما تقضي قواعد الاختصاص التشريعي تطبيق قانون آخر غير قانوني من المحكمة، وإن كان ذلك لا يمنع أن يؤثر أحدهما في الآخر مثل التزام المحكمة التي ينعقد لها الاختصاص بتطبيق ما يقضي به النظام العام الوطني على المنازعة المطروحة

(المرجع الأول ص ١٤، المرجع الثاني البندان ٢، ١٦٠) وإذا كان ذلك وكان المشرع القطري لم يعالج القواعد التي تبين حدود ولاية القضاء لمحاكم قطر أي الاختصاص القضائي الدولي على غرار ما نهجت بعض التشريعات ومنها المشرع المصري في قانون المرافعات، إذ جمع هذا القواعد في صيغة واحدة أفراد لها الفصل الأول من الباب الأول من الكتاب الأول - المواد من ٢٨ إلى ٣٥، وقد عقد في البند الثاني من المادة ٣٠ الاختصاص لمحاكم مصر إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود فيها أو كانت متعلقة بالالتزام نشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها، إلا أن المشرع القطري كان ينص في المادة الثانية من القانون رقم (٤) سنة ١٩٦٢ بإنشاء محكمة العمل الذي رفعت الدعوى في ظله على اختصاص محكمة العمل دون غيرها بالفصل في جميع الدعاوى المتعلقة بتطبيق أي حكم من أحكام قانون العمل وكذلك جميع المنازعات الناشئة عن تنفيذ الأحكام الصادرة منها وذلك أيأ كانت جنسية الخصوم، ثم ألغى المشرع محكمة العمل بالمادة الأولى من مواد إصدار قانون المرافعات رقم (١٣) سنة ١٩٩٠ وحلت محلها في نظر ما كانت تختص بنظره من منازعات المحاكم العدلية - المحكمة المدنية الصغرى والمحكمة المدنية الكبرى - حسب قيمة الدعوى، وقاضي التنفيذ بصدد منازعات التنفيذ وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة (٤) من مواد الإصدار وللمواد ٢٢، ٢٤، ٣٦٣ من مواد القانون لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أن عقد العمل الثاني قد تم انعقاده في قطر، وأيضاً فإن كلاً من عقدي العمل تم تنفيذهما في قطر، كما أن ما يطالب به المستأنف - المستأنف ضدها من مكافأة نهاية خدمته وبدل عمله في بعض أيام الإجازات الرسمية ذلك من المنازعات الناشئة عن تنفيذ العقدين، وهما من المنازعات التي ينظمها قانون العمل القطري، الأمر الذي تكون معه الدعوى وفقاً للمبدأ الرابع من المبادئ القانونية المتقدمة من اختصاص القضاء القطري بنظرها ما تدعيه المستأنف ضدها بغير دليل عليه بأن إرادة الطرفين في عقدي العمل اتجهتا على اختصاص القضاء الإنجليزي بنظر ما قد ينشأ عن تنفيذ العقدين من منازعات، ومن ثم يضحى الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى في غير محله خليقاً برفضه (راجع نقض مصري ١٩٨٢/٥/٣ الطعن رقم ١٩٣٢ سنة ٥١ ق).

وحيث أنه عن مطالبة المستأنف للمستأنف ضدها ببلغ ١٠,٨٧٥/٨٠ ريالاً كبذل عن عمله في بعض أيام الإجازات الرسمية على النحو المبين بصحيفة افتتاح الدعوى، فإنه أياً

كان القانون الواجب التطبيق على هذه المطالبة أو ما تضمنه كل من عقدي العمل من أحكام بشأنها، فإن الثابت من المستندات أرقام ٧، ٨، ٩ المرفقة بتقرير الخبير والتي لم يطعن عليها وكيل المستأنف بأي مطعن لدى مناقشته عنها بمعرفة الخبير في ١٩٩١/٩/٢٢ أنها تضمنت بأن المستأنف كان معاراً من المستأنف ضدها إلى جهات حكومية خلال مدة تنفيذ العقدين وأن هذه الجهات أكدت بأن المذكور حصل خلال هذه المدة على كامل إجازاته الرسمية ومن ثم تغدو تلك المطالبة على غير سند من الواقع أو القانون متعيناً القضاء برفضها، وإذا كان ذلك فإن المحكمة لا ترى محلاً لتوجيه اليمين الحاسمة لإثبات المطالبة المذكورة، طالما تكذيبها مستندات صادرة عن جهات حكومية ولم يطعن على هذه المستندات بأي مطعن (راجع التعليق على نصوص قانون الإثبات المصري للدكتور أحمد أبو الوفا - الطبعة الثالثة في صدد المادة ١١٤ ص ٣٤٦) لما كان ذلك فإنه يتعين تأييد الحكم المطعون فيه فيما قضى به المطالبة المذكورة.

وحيث أنه عن المطالبة بمكافأة (تعويض) نهاية الخدمة، فإنه لا خلاف بين الطرفين أنهما يرتبطان بعقدي عمل، أولهما المبرم بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٢ وثانيهما المبرم بتاريخ ١٩٨٧/١٠/١٥، ومن المستقر عليه في فقه القانون الدولي الخاص أن قواعد الإسناد في قانون القاضي ترشده إلى القانون الواجب التطبيق على العلاقة القانونية ذات العنصر الأجنبي، وإذا كان التشريع القطري خلا من نصوص تعالج هذه القواعد إلا أنه وفقاً للمادة الثانية من قانون المواد المدنية والتجارية يمكن أن تؤخذ منها قاعدة إسناد مؤداها أن المشرع أخضع العقد لسلطان الإرادة، وهي قاعدة إسناد نصت عليها كثير من الدول في تشريعاتها، واستقر القضاء عليها في أغلب البلدان، وهي تعني تطبيق قانون إرادة المتعاقدين، وهو ما يعني في القانون الدولي الخاص تطبيق القانون الذي اختاره المتعاقدان صراحة أو ضمناً على العقد في جميع نواحيه من أركان انعقاد وشروط صحته وإثباته وترتيب آثاره وذلك فيما عدا الأهلية والشكل لأنهما لا تدخلان في واقع الأمر في نطاق العقد، وإن كانت حرية المتعاقدين في هذا المجال غير مطلقة، بل تخضع لجملة قيود أهمها النظام العام والغش نحو القانون والمصلحة الوطنية (تتازع القوانين للدكتور جابر جاد عبد الرحمن طبعة سنة ١٩٦٤ ص ٢٧٠) ومن ثم يتعين الأخذ بقاعدة إرادة المتعاقدين في اختيار القانون الواجب التطبيق على المطالبة المذكورة، وإذا كان الطرفان لم يفصحا صراحة في العقدين عن هذا القانون، فلا مناص من التعرف على إرادتهما

الضمنية في هذا الشأن، لما كان ذلك فإن المحكمة ترى أن إرادتهما الضمنية ارتضت تطبيق القانون الإنجليزي على العقد الأول ويطبق قانون العمل القطري على العقد الثاني، ذلك أنه وإن اتفق العقدان في أن طرفيهما ذا جنسية واحدة، ومحل تنفيذهما واحد في دولة قطر وما تضمناه من أن تفسيرهما يخضع للقانون الإنجليزي، إلا أن هناك من أوجه اختلاف بين العقدین التي تنهض باستخلاص اتجاه إرادتهما الضمنية إلى المفارقة في القانون الواجب التطبيق عليهما، إذ أن العقد الأول تم إبرامه في لندن مع مركز المستأنف ضدها الرئيسي فغفلا النص على منح المستأنف مكافأة نهاية الخدمة نظراً لأن المستأنف من المشمولين بنظام المعاشات وهو نظام اشتراك اختياري يتم تطبيقه على البريطانيين العاملين في الدخل أو في الخارج، وذلك وفقاً لما تضمنه المستند الخامس المرفق بمحاضر أعمال الخبير، بينما عقد العمل الثاني تم إبرامه عن مدة لاحقة في الدوحة مع فرع المستأنف ضدها في قطر، وقد نص على أن الراتب يشمل كل حقوق المستأنف بما فيها مكافأة نهاية الخدمة وأي حقوق تنص عليها قوانين العمل القطرية ومنها مكافأة نهاية الخدمة، كما نص على أن بدل العمل في أيام الأعياد الرسمية المقررة في قطر يتم صرفه بناء على تقدير من صاحب العمل.

وحيث أنه متى استقر ما تقدم بأن القانون الإنجليزي هو الواجب التطبيق على عقد العمل الأول فإن المستأنف لا يستحق مكافأة نهاية الخدمة عن مدة تنفيذ هذا العقد لأن أحكام هذا القانون لم تعالج هذا النوع من المكافآت اكتفاء بوجود نظام المعاشات الذي تشمل أحكامه العاملين في القطاعين الخاص والحكومي سواء كانوا يعملون في الداخل أو في الخارج، وإذا كان ذلك فلا وجه للقول باستبعاد تطبيق أحكام هذا القانون على العقد المذكور لمخالفتها للنظام العام في قطر حيث تقضي أحكام قانون العمل القطري بمكافأة نهاية الخدمة في جميع الأحوال عدا الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٤ منه ذلك أنه لا يدخل في نطاق هذه المخالفة مجرد اختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني (راجع نقض مصري ١٩٦٧/٤/٥ س ١٨ ص ٧٩٨ الطعن ٣٧١ سنة ٣٢ ق).

وحيث أنه بالنسبة لعقد العمل الثاني الواجب التطبيق عليه قانون العمل القطري رقم (٣) لسنة ١٩٦٢ فإنه لا محل لما تمسكت به المستأنف ضدها بعدم سريان هذه الأحكام على العقد المذكور استناداً إلى ما يقضي به البند السادس من المادة السادسة من هذا القانون من أنه (مع مراعاة حكم المادة (١٢) لا تسري أحكام هذا القانون على الفئات

التالية: ٦- الأشخاص المستخدمون في المحال الصغيرة التي لا تدار بآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من ستة عمال) ذلك أن المستأنفة لم تقدم ما يدل على أن عدد العمال فيها أقل من ستة.

أما عن حساب مكافأة نهاية الخدمة المستحقة عن مدة العمل التي قضاها المستأنف تنفيذاً لعقد العمل الثاني من ١٥/١٠/١٩٨٧ حتى تاريخ استقالته في ١٠/٨/١٩٨٩ أي ما يوازي سن وتسعة شهور وخمسة عشرة يوماً فإنها تكون وفقاً لأحكام المادة ٢٤ من قانون العمل:

الراتب الشهري (آخر راتب) × ثلاثة أسابيع × المدة (١٩ شهراً) =
١٠٠٠ × ٣/٤ شهر × ١٩ شهر = ١٢,٥٠٠ ريال.

وهو المبلغ الذي تقضي به المحكمة عن مكافأة نهاية الخدمة.
وحيث أنه متى كان ما تقدم فإنه يتعين إلغاء ما قضى به الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضدها أن تؤدي للمستأنف المبلغ المذكور.
وحيث أن عن المصاريف فيلزم المستأنف ضدها بالمناسب منها عن درجتي التقاضي عملاً بالمادتين ١٣٣، ١٧٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة:

أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً ..

ثانياً: برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى واختصاصها.
ثالثاً: وفي موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف ضدها بأن تؤدي للمستأنف مبلغ ١٢,٥٠٠ ريالاً (اثني عشرة ألفاً وخمسمائة ريالاً) والمصاريف المناسبة عن درجتي التقاضي ومبلغ مائتي ريال مقابل أتعاب المحاماة.

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة اليوم ٧/١١/١٩٩٢ باسم حضرة صاحب السمو الشيخ/ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.

خليفة الكبيسي

يوسف الزمان

عبد الرحيم القاضي

صلاح متولي

نائب رئيس محكمة الاستئناف

نائب رئيس محكمة الاستئناف

عضو محكمة الاستئناف

كاتب الجلسة

أما الهيئة التي استمعت إلى المرافعة ووقعت على مسودة الحكم فهي برئاسة الأستاذ/ يوسف الزمان وعضوية كل من الأستاذ أحمد فخرو والقاضي.

(٤)

دولة قطر

وزارة العدل

رقم الاستئناف ١٩٩٢/١٧٥

التاريخ ١٩٩٥/٤/٨

رئاسة المحاكم العدلية

محكمة الاستئناف

الدوحة

حكم

صادر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني - أمير دولة قطر
برئاسة الأستاذ: خليفة الكبيسي نائب رئيس محكمة الاستئناف.
وعضوية السيد الأستاذ : عبد الله أحمد السعدي نائب رئيس محكمة الاستئناف.
وعضوية السيد الأستاذ : عبد الرحيم القاضي عضو محكمة الاستئناف.
بحضور كاتب الجلسة السيد: صلاح متولي
وفي حضور:

المستأنفان: (١)

(٢)

المستأنف ضدهم: (١) شركة

(٢)

(٣)

(٤)

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة.

حيث أن الوقائع ومستندات الخصوم ومذكراتهم ودفعوهم قد أحاط بها الحكم بتاريخ
١٩٨١/١١/٢ بتعيين مصفى لشركة قطرا للخدمات المالية والصيرفة
والحكم الصادر بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢١ مما لا ترى معه المحكمة محلاً لتكرارها وتكتفي

بالإحالة إليهما متخذة منهما في هذا النطاق جزءاً متمماً لأسباب حكمها، وإنما توجزها في أن المدعين أقاما الدعوى المدنية رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ في مواجهة مدير للخدمات المالية والصيرفة طالبين الحكم بتعيين خبير من المحكمة لضبط ورصد حساب الشركة ومدى حجم وتحديد مسؤوليته مدنياً وقضائياً وحقوق الطالبيين والعملاء والتعويض المقابل لها. كما أقام المدعي/ الدعوى المدنية رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ ضد شركة للخدمات المالية والصيرفة بطلب تصفية الشركة المدعى عليها قضائياً وتعيين مصفياً لها وإضافة المصاريف والرسوم على عاتق التصفية، ثم طلب إدخال كل من شركة و مدعى عليهم في الدعوى، كما أقام المدعي/ الدعوى المدنية رقم ١٤٠١/١٥٣ هـ ضد شركة ايروسيس ممثلة في الشريكين عبد الله وعبد العزيز حسين نعمة ثم عدل شكل دعواه بإدخال كل من/ و ليحكم ضدهما بإلزامهما مع الشركة المدعى عليها بالتضامن. يطالب في دعواه بمبلغ ٧٢٠٠٠ دولار قيمة وديعة سلمها للشركة ولم يتمكن من استردادها، كذلك أقام المدعي/ الدعوى المدنية رقم ١٤٠١/٢٦٨ هـ ضد/ يطلب الحكم بإلزامه بمبلغ ٥١٥٧٥ ريال على أساس أنه اختلس هذا المبلغ، ثم عدل طلباته إلى إلزام المدعى عليهما/ و في الدعوى الأصلية والدعوى الفرعية إلى إلزامهما بمبلغ ٢٧٥٧٦٥٩/٩٠ ريال قطري على أساس أنها مبالغ بدهما المدعى عليهما. كما أقام المدعي/ الدعوى المدنية رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ ضد شركة للأعمال المالية والصيرفة ويمثلها/ ثم عدل شكل دعواه بأن طلب الحكم بإلزام كل من عبد الله وعبد العزيز حسين نعمة بالتضامن بينهما وبين الشركة بأن يدفعوا له مبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار أمريكي والفوائد القانونية بواقع ٥% وهو قيمة وديعة أودعت لدى الشركة باسمه واسم أخيه ولم يتمكن من استردادها.

كذلك أقام بنك الدولة الهندي الدعوى المدنية رقم ١٤٠٢/٤٤ هـ ضد كل من شركة و وبصفتها الشخصية وبصفتها شريكين ومديرين بالشركة وشركة/ لندن بصفتها شريك في شركة/ طالباً إلزام المدعى عليهم بأن يؤدوا له مبلغ ٢٧٦٢٢٣٦/٣٠ ريال قطري، ثم قصره إلى

مبلغ ١٥٥١٦٩٢ ريال قطري. ومحكمة أول درجة بجلسة ١٩٨١/١١/١١ ضمت الدعوى رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ إلى الدعوى رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ، كذلك بجلسة ١٩٨٤/٥/٢١ قررت المحكمة ضم القضايا أرقام ١٤٠١/١٥٣ هـ، ١٤٠١/٢٨٢ هـ، ٤٤/١٤٠٢ هـ إلى القضية رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ لوحدة الموضوع والارتباط.

وإذ باشر الخبير المصفي أحمد توفيق نسيم التابع للمحاسب نوار وشركاه وقدم تقريراً خلص فيه إلى أن المبالغ المودعة خزينة المحكمة من موجودات الشركة المدعى عليها هي ١٥٠٠٠٠ ريال قيمة أثاث مباع + مبلغ ١٢٨٣٤٧ ريال قيمة رصيد الحساب الجاري المحول من بنك، وإن إجمالي المصاريف المخصصة لأتعاب المصفي ومصروفات التصفية هو مبلغ ٣٠٠٠٠ ريال، وإن مطلوبات الدائنين تنحصر في شيكات مرتدة بالروبية الهندية بمبلغ ١٥٢٤٦٨ ريال، شيكات مرتدة بالروبية الباكستانية بمبلغ ١٣٨٩٨٩ ريال فضلاً عن حقوق الدائنين الآخرين وتتمثل في مبلغ ٣٦٥٠٠٠ ريال للسيد/ و، ومبلغ ١٥٥١٦٩٢ ريال لبنك، ومبلغ ٢٣٦٩٥٥ ريال للسيد/، ومبلغ ٨٦٧٩١ ريال للمؤسسة للأعمال المالية والصيرفة وبذلك يكون الحساب الختامي للمركز المالي للشركة قد وصل إلى ما يلي:

(١) صافي الأموال القابلة للتوزيع على الدائنين هو ٢٤٨٣٤٧ ريال.

(٢) جملة مطلوبات الدائنين المحققة مبلغ ٢٥٣١٨٩٥ ريال.

قيمة العجز تجاه الدائنين مبلغ ٢٢٨٣٥٤٨ ريال.

وقد تضمن التقرير أن الدفاتر والسجلات غير منتظمة كما أن جزءاً كبيراً من السندات غير موجودة، وأن ما خلص إليه من نتيجة التقرير كان مستنداً إلى البيانات والمطالبات التي وردت من الدائنين بناءً على الإعلانات التي نشرت عن التصفية فضلاً عن بعض بيانات ظلت في حيازة الشركة، كما أن الخبير استبعد المطالبات المستحقة على شركة/ مركزها إنجلترا. كما أورد بيانات السجل التجاري عن شركة/ للخدمات المالية والصيرفة المسجلة بدولة قطر كشركة ذات مسئولية محدودة برقم ٤٩٠٩ في ١٨/٧/١٩٧٢ وأن عدد الشركاء ثلاثة هم/ و قطريان ولهما ٦٠% من رأس المال وشركة/ ولها ٤٠% من رأس المال، وأن رأسمال هذه الشركة مقدر بمبلغ خمسة ملايين ريال قطري

مدفوع بالكامل، وانتهى الخبر المصفي إلى التأكيد بأن الشركة محل التداعي لم تعد تمارس نشاطها وأن حقوق العملاء التي تمثل خصوم الشركة تجاوز بكثير موجوداتها أو حقوقها لدى الغير، وأن ذلك هو ما دفع الشريكان إلى رفع الدعوى لتصفية الشركة طبقاً للمادة (٢٣) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١.

وحيث أن محكمة أول درجة بعد إطلاعها على أوراق الدعوى والمستندات والتقرير المقدم من المصفي وسماعها لمرافعة الأطراف ما أبدوه من دفاع وردهم على التقرير قضت بجلسة ١٩٩٢/٩/٢٩ بالآتي:

أولاً: في الدعوى رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ:

بانقضاء شركة/..... للخدمات المالية والصيرفة المقيدة بالسجل التجاري تحت رقم ٤٩٠٩ واعتبارها شركة تحت التصفية ويعين المحاسب نوار وشركاه أو من يفوضه مصفياً قضائياً وكلفته بجميع الأعمال التي تقتضيها التصفية طبقاً للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ وألزم تحت الشركة تحت التصفية المصروفات.

ثانياً: في الدعوى رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ:

بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان وألزم المدعين المصروفات.

ثالثاً: في الدعوى رقم ١٤٠١/٢٦٨ هـ:

عدم قبولها لرفعها قبل الأوان وألزم رافعيها المصروفات.

رابعاً: في الدعوى رقم ١٤٠١/١٥٣ هـ:

برفضها و ألزمت المدعى المصروفات ومبلغ مائة ريال مقابل أتعاب المحاماة.

خامساً: في الدعوى رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ:

بالإزام شركة قطر للخدمات المالية والصيرفة تحت التصفية و.....

و بالتضامن بينهما بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ١٣٢٥٠٠ ريال قطري والمصروفات ومبلغ مائة ريال أتعاب محاماة ورفض ما عدا ذلك من الطلبات.

سادساً: في الدعوى رقم ١٤٠٢/٤٤ هـ:

بالإزام شركة قطر للخدمات المالية والصيرفة - تحت التصفية -

و بالتضامن بينهما بأن يدفعوا لـ مبلغ ١٥٥١٦٩٢ ريال والمصروفات ومائتي ريال مقابل أتعاب المحاماة ورفض ما عدا

ذلك من الطلبات.

وبتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٩ أوردت محكمة أول درجة قراراً بتصحيح خطأ مادي في منطوق حكم الدعوى رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ ليصبح بإلزام شركة/..... للخدمات المالية والصيرفة - تحت التصفية - و..... و..... بالتضامن بينهما بأن يدفعوا مبلغ ١٨٢٥٠٠ ريال والمصروفات ومائة ريال مقابل أتعاب المحاماة مع رفض ما عدا ذلك من الطلبات.

وحيث أن/..... و..... لم يرتضيا بقضاء محكمة أول درجة قطعنا عليه بالاستئناف بصحيفة أودعت قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٩ في مواجهة كل من/..... و..... و..... و..... وبأنك..... التمسنا في ختامها قبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع:

أولاً: في الدعوى رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ:

بالإلغاء الحكم، والحكم مجدداً ببطلان وعدم الاعتداد بالحكم.

ثانياً: في الدعوى رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ:

بالإلغاء الحكم المستأنف والحكم مجدداً بإلزام المستأنف عليهما بطلبات المستأنفين فيها.

ثالثاً: في الدعوى رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ:

أصلياً: بعدم قبول الدعوى لسقوط الحق فيها بالتقادم.

احتياطياً: إلغاء الحكم والحكم مجدداً برفض الدعوى مع إلزام المستأنف عليها بالمصاريف.

رابعاً: في الدعوى رقم ١٤٠٢/٤٤ هـ:

بالإلغاء الحكم المستأنف والحكم مجدداً:

أصلياً: بعدم قبول الدعوى لسقوط الحق فيها بالتقادم.

احتياطياً:

(١) الحكم مجدداً بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المستأنفين لكون الشركة المدعى

عليها الأولى ذات مسئولية محدودة.

(٢) الحكم مجدداً برفض الدعوى لعدم القانونية والثبوت مع إلزام المستأنف عليه

الرسوم والمصاريف عن الدرجتين.

وقد استندا في استئنافهما إلى الأسباب التالية:

أولاً: في الطعن بالاستئناف في الحكم رقم ١٤٠٠/٥٦٥ هـ في عدم جواز الحكم بانقضاء

شركة..... وتعيين مصفي لها، لاستيفاء محكمة أول درجة لولايتها بإصدار حكم

قطعي في موضوع الدعوى بتاريخ ١٩٨١/١١/٢، وذلك لأن محكمة أول درجة بهيئة أخرى قضت بجلسة ١٩٨١/١١/٢ بتعيين مصفي لشركة/ المحدودة. وبتاريخ ١٩٨١/٢/٢٤ قام المصفي برد منقولات الشركة المذكورة وإيداع الحصيلة النقدية لدى بنك، كما أعلنت ذات المحكمة ما يفيد التصفية وتعيين المصفي في الصحف اليومية بالعربية والإنجليزية وذلك بتاريخ ٥، ٦، ٧/٣/١٩٨٣ ومن ثم قدم المصفي تقريره النهائي بالتصفية وكان بعض المدعين ضد شركة ابروسيز قد عدلوا شكل دعوهم باختصاص المصفي، ولما كانت محكمة أول درجة قد أصدرت مجدداً ذات الحكم وعينت ذات المصفي فإن المستأنفان يطعنان في هذا الحكم الأخير بعدم جواز صدوره بعد أن استنفذت المحكمة ولايتها بشأن النزاع في الدعوى المذكورة وبالتالي عدم الاعتداد بهذا الحكم.

ثانياً: في الطعن بالاستئناف في الحكم رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ:

لأن هذا الحكم شابه الخطأ في تقدير الوقائع والقانون معاً لأن الحكم المستأنف قضى بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان ولعل الجزاء الذي يتلاءم واقعات الدعوى هو رفض الدعوى بحالتها وليس بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان وهو أيضاً ما لم يسلم به المستأنفان.

ثالثاً: في الطعن بالاستئناف في الحكم رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ:

(١) الحكم بخلاف الثابت في الأوراق والإخلال بحق الدفاع:

ذلك أن الحكم المستأنف ذكر بخلاف الثابت في الأوراق أن/..... و..... دائنين للشركة بالمبلغ المطالب به، في حين أن المصفي في تقريره المقدم للمحكمة بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٦ ذكر أنه لم يتأكد من صحة الرصيد لأنه قدم له صورة من المستندات وليس أصلها، وفي تقريره المؤرخ ١٩٨٧/٢/١ ذكر أنه اطلع على صورة سند مسلم لشركة/ بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي وصورة اتفاق مؤرخ ١٩٨٠/٣/١٤ مصدق على مطابقته للأصل، لا سيما وأن المستأنفين جحدوا منذ أول وهلة بصورة المستند وطلب المصفي إلى المستأنف عليه أصله ولم يبرزه. وبالتالي كان يتحتم رفضها.

(٢) الدفع بسقوط الحق في الدعوى بالتقادم:

فإنه بمقتضى المادة (٢٠٦) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ "تسقط دعاوى دائني الشركة على الشركاء بعد مرور خمس سنوات على انقضاء الشركة..." ولما كان المستأنف عليه قد اختصم المستأنفين بجلسة ١٩٨٨/١١/٢٨ وكانت الشركة المدعى عليها

قد وضعت تحت التصفية في مايو ١٩٨٣ فإن الدعوى تكون قد أقيمت ضد المستأنفين بصفتهم شركاء في شركة تضامن بعد مضي أكثر من خمس سنوات من انقضاء الشركة، وتكون بذلك غير مقبولة لسقوط الحق فيها بالتقادم.

رابعاً: في الطعن بالاستئناف في الحكم رقم ١٤٠٢/٤٤ هـ:

فالمستأنفان يطعنان:

- (١) الدفع بالتقادم المسقط للدعوى، لأن المدعي أقام دعواه بعد مرور خمس سنوات.
- (٢) الطعن بالخطأ في تفسير القانون وتأويله في شأن اعتبار شركة قطر المحدودة شركة تضامن.

(٣) الطعن بالخطأ في تقدير الوقائع بشأن ثبوت الدين موضوع الدعوى.

كذلك الحاضر عن المستأنف/..... تقدم لقلم الكتاب بمذكرة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣١ طلب فتح باب المرافعة في الدعوى الاستئنافية رقم ١٩٩٢/١٧٥ مسبباً طلبه إلى عدم الاختصاص الولائي لمحاكم قطر لنظر دعوى/..... رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ وذلك لأن اتفاقية تشغيل إدارة حساب المدعي مع شركة/..... لمتد (لندن) المؤرخة في ١٩٨٠/٣/١٤ وسند الإيصال المؤرخ ١٩٨٠/٤/١٥ وهما المقدمان إلى المصفي والمنوه عنهما في تقرير المصفي فإن البند الأخير من تلك الاتفاقية ينص على إسناد الاختصاص القضائي إلى المحاكم البريطانية في حالة نشوء أي نزاع بين الأطراف وعلى وجوب تطبيق القانون الإنجليزي مما يكون الدفع بعدم الاختصاص الولائي لمحاكم قطر له ما يبرره ولتمكينه من وضع هذا الدفع قيد المناقشة لأنه أحد أوجه الدفع الجدية والجهرية التي يجوز تقديمها في أية مرحلة كانت عليها الدعوى ومن شأنها تغيير وجه الرأي الذي انتهت إليه محكمة أول درجة. وللاستئناف المرفوع من/..... ضد بنك فإنه التمس فتح باب المرافعة لتعيين خبير حسابي لإعادة فحص الأوراق والقيود والمستندات ثم قدم مذكرة بجلاسة ١٩٩٤/١٢/٧.

وحيث أن الدعوى الاستئنافية أعيدت للمرافعة وحضر الأطراف وقدم كل من الحاضر عن المستأنفين مذكرتين صمما فيها على الطلبات السابقة، كذلك قدما حافظتي مستندات، كما أن الحاضران عن المستأنف عليهما قدم كل منهما مذكرة طلب تأييد ما قضى به الحكم المستأنف وقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم.

وحيث أن الاستئناف رفع في الميعاد واستوفى أوضاعه المقررة قانوناً فيكون مقبولاً شكلاً.

وحيث أنه على محكمة الدرجة الثانية - حسبما توجبه المادة (١٧٠) مرافعات أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودقوع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى، ومن المستقر عليه أن من شأن هذا الأثر الناقل للاستئناف أن يجعل الدفع وأوجه الدفاع السابق إيذاؤه أمام محكمة الدرجة الأولى مطروحاً بقوة القانون على محكمة الدرجة الثانية بغير حاجة إلى إعادة ترديده أمامها ما لم يتم الدليل على التنازل عنه صراحة أو ضمناً، لما كان ذلك وكان الطعن المثار من المستأنفان والمتمثل في عدم جواز الحكم بانقضاء شركة-..... وتعيين مصفي لها لاستيفاء محكمة الدرجة الأولى لولايتها بإصدار حكم قطعي في موضوع الدعوى بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢ لأن محكمة الدرجة الأولى بهيئة أخرى قضت بتعيين مصفي لهذه الشركة بالتاريخ المذكور، ولما كانت ذات المحكمة أصدرت حكماً مجدداً لذات الحكم وعينت ذات المصفي فإن المستأنفان يطعنان على الحكم الأخير بعدم جواز صدوره بعد أن استنفذت محكمة الدرجة الأولى ولايتها بشأن النزاع وبالتالي إلى عدم الاعتداد به، وإذا كان ذلك فإن الرد الذي يقتضي على هذا الطعن هو أنه رغم كونه غير منتج ولا مصلحة لهما فيه فإن المستأنفان أيضاً لم يوضحا الغاية والهدف من إثارة هذا الطعن أو الأسباب من وراء التمسك به وبالتالي فإن النتيجة رفض هذا الطعن سنداً للمادة رقم (١) من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وحيث أنه بصدد الرد على الاستئناف المرفوع على الحكم رقم ١٤٠٠/٤٦٤ هـ المتضمن إلغاء الحكم المستأنف والحكم من جديد بإلزام المستأنف عليها عارف نديم ميرزا ونديم حميد شيخ بالطلبات الواردة بصحيفة الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى فالرد على ذلك أن المحكمة بإطلاعها على تقرير المصفي في ملحقه حين ذكر أنه لا يستطيع تحديد المسئول مدنياً أو قضائياً أو التعويض عن الأضرار التي لحقت الشركة المدعى عليها نتيجة لعدم وجود سجلات أو دفاتر يمكن الرجوع إليها حتى يحدد المسئولية عن ذلك، ولكون المدعيان أبلغا الادعاء العام ضد كل من/..... و..... وصدر حكم غيابي ضدهم في الدعوى رقم ١٩٨٩/١٤٧ جزائية كبرى بحبسهما، فالحكم الغيابي ليس دليلاً كاملاً ولا يحتاج به وليس له قوة الأمر المقضي، فالحكم النهائي هو الذي له قوة

الأمر المقضي، ففوة الأمر المقضي صفة تثبت للحكم النهائي ، ولا يكون للحكم الجنائي قوة الشيء المحكوم به إلا إذا كان نهائياً لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف إما لاستنفاد طرق الطعن أو لفوات مواعيده (يراجع في ذلك نقض ١٩٧٨/٣/٢٠ سنة ٢٩ العدد الأول ص ٩٣٢، نقض ١٩٧٠/٤/٢١ سنة ٢١ ص ٦٦٢، نقض ١٩٧٨/١/١٤ سنة ٢٩ ص ١٧٦). وبالتالي يصبح هذا الطعن مرفوضاً.

وحيث أنه وبصدد الرد على الاستئناف المقام على الحكم رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ - سواء فيما يتعلق بالنعي عليه بالحكم بخلاف الثابت في الأوراق والإخلال بحق الدفاع أو بالدفع المثار بسقوط الحق في الدعوى بالتقادم، فإنه من الرجوع إلى تقرير الخبير (المصفي) فإن التقرير الأول المقدم في ١٩٨٣/٦/٢٦ جاء به في كشف الأرصدة المدينة والدائنة حتى ١٩٨٣/٦/٢٠ أن السدين / و الدعوى رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ - (١٠٠٠٠٠) دولار يرجى الاعتبار أنه لم يتم التأكد منه لأن التي تم الاطلاع عليها صور المستندات وليس الأصل، أما بالتقرير الثاني المقدم ١٩٨٧/٢/١ فقط جاء فيه بالصفحة الثانية من إيضاحات حول المركز المالي في أول فبراير سنة ١٩٨٧ في البند الرابع " اطلعنا على صورة سند تسلم شركة قطر مبلغ ١٠٠٠٠٠٠ دولار أمريكي بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٥ وتعهد بها بسدادها بحلول ١٩٨١/٤/١٥، وكذلك صورة الاتفاق المؤرخ ١٩٨٠/٣/١٤ مصدقاً عليهما رسمياً من كتاب العدل بلندن بما يفيد مطابقة الصورة للأصل "، مما يكون معه من ذلك قد ثبت للخبير صحة المطالبة وثبوتها بذمة الشركة وذلك من خلال إطلاعه على المستندات الثبوتية المصدقة لها، كما ذكر الخبير في تقريره أنه لم يعتمد على دفاتر الشركة وسجلاتها لأنها غير منتظمة وبالتالي يستحيل الاعتماد عليها ولأن جزءاً كبيراً من المستندات والسجلات غير موجودة ولا يمكن معها بيان المركز المالي الحقيقي لشركة، ومن ثم يبقى الثابت صراحة من تقرير الخبير المؤرخ ١٩٨٧/٢/١ من ثبوت مديونية الشركة بمبلغ المطالب به، فيكون بالتالي هذا السبب من أسباب الاستئناف لا حجة له وجاء مخالفاً للثابت بالمستندات وبتقرير الخبير مما يتعين معه رفضه.

وفيما يتعلق بالدفع الآخر المتعلق بسقوط الحق في الدعوى بالتقادم - المثار من المستأنفين لأول مرة أمام هذه المحكمة - فإنه وإن كان هذا الدفع يعد دفعاً موضوعياً وبالتالي يجوز إيدأؤه في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة في الاستئناف وأن

السنزول عنه لا يفترض ولا يؤخذ بالظن - وذلك وفقاً لما ذكرناه في صحيفة استئنافهما والمذكرة اللاحقة المقدمة بجلسة ١٩٩٤/١٢/٧ من أن المستأنف عليه (المدعي) لم يختصمهما إلا في (١٩٨٨/١١/٢٨) وكانت الشركة محل الدعوى وضعت تحت التصفية منذ (١٩٨١/١١/٢) وتم الإعلان عن انقضاء الشركة ووضعها تحت التصفية في الصحف باللغتين العربية والإنجليزية بتاريخ ٥، ٦، ٧/٣/١٩٩٣ وتم إشهار التصفية بالسجل التجاري بتاريخ (١٩٨٣/٣/٢٦) فإن دعواه تكون قد سقطت بالتقادم سواء احتسبت المدة من تاريخ بدء سريان القانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١ أو من تاريخ انقضاء الشركة في (١٩٨١/١١/٢) أو من تاريخ شهر التصفية في التاريخ المذكور. وأحيث أن هذا الدفع وبالطريقة التي دونت بها التواريخ - وهي طبعاً لا تساير الحقيقة الثابتة بالأوراق - فالدعوة رقم ١٤٠١/٢ هـ - أقامها المدعي أمام محكمة أول درجة بتاريخ (١٩٨١/٦/٢٥) طبقاً للثابت من إيداع صحيفة مختصماً شركة للأعمال المالية والصيرفة ويمثلها/.....، ثم بجلسة ١٩٨٢/١/٠٢٨ عدل بأن طلب إدخال كل من/..... و..... لاعتبارهما شركاء في هذه الشركة - فالمستخلص من ذلك أن المدعي أقام دعواه في الموعد ودون تجاوز للمدة المحددة قانوناً - وبالتالي فإن الرفض يكون حتماً حليف هذا الدفع أيضاً، كما أن الحاضر عن المستأنف/..... فقد تقدم أمام هذه المحكمة بمذكرة ضمنها دفعين الأول - عدم الاختصاص الولائي لمحاكم قطر في نظر الدعوى رقم ١٤٠١/٢٨٢ هـ. الدفع الثاني - الإدعاء بتزوير سند الدين محل المطالبة.

وحيث أنه في ردتنا على الدفع الأول والمتمثل في عدم الاختصاص الولائي فالمقصود بالاختصاص الدولي للمحاكم هو بيان الحدود التي تباشر فيها الدولة سلطتها القضائية بالمقابلة للحدود التي تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، فالمشرع في كل دولة يضع القواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية، وإذا كان الفقه الدولي لم يتوصل حتى الآن إلى بناء نظرية عامة للاختصاص القضائي الدولي أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لتنازع القوانين - إلا أن الدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترك معظم الدول في الأخذ بها في الاختصاص القضائي الدولي وهي:

أولاً: مبدأ قوة النفاذ فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الحكم الصادر عنها.

ثانياً: اختصاص محكمة موطن المدعى عليه - وهذا المبدأ يعتبر من أهم المبادئ التي يقوم عليها كل من الاختصاص الدولي والاختصاص الداخلي المحلي للمحاكم باعتبار أن المدعى هو الذي يسعى إلى محكمة المدعى عليه ليقاضيه أمامها ولأنها هي القادرة على إلزامه بالحكم الصادر ضده.

ثالثاً: اختصاص محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقول ماديّاً.

رابعاً: اختصاص محكمة محل الالتزام فتختص محاكم دولة محل الالتزام وفقاً لهذا المبدأ بالمنازعات المتعلقة به، ومحل الالتزام قد يكون محل إنشائه كمحل انعقاد التصرف القانوني أو محل وقوع الفعل الضار، وقد يكون محل تنفيذ الالتزام كما هو الشأن بالنسبة لمكان تنفيذ العقد، فإذا نشأ الالتزام في دولة معينة أو تم تنفيذه في إقليمها انعقد الاختصاص لمحاكمها وفقاً لهذا المبدأ.

خامساً: جنسية المدعى عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسي مؤداه أن من وظائف قضاء الدولة إقامة العدل بين رعاياها.

سادساً: الخضوع الاختياري بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمادة المتقدمة.

وإذا كانت مختلف الدول تجيز اختصاص محاكمها على أساس الإرادة، فإنه لا تجيز الخروج عليه على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تباشرها الدولة في الحدود إلى تحقيق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التي تراها دون غيرها من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم في الخارج جديرة بأن تكفل هذه الغاية (يراجع في ذلك القانون الدولي الخاص للدكتور عز الدين عبد الله - الطبعة السادسة - البند ١٩٧، تنازع الاختصاص القضائي الدولي للدكتور هشام صادق - ص ٤٤ وما بعدها، استئناف عال رقم ١٩٩٢/٣٩ الصادر من هذه الدائرة)، وبالتأسيس على ما تقدم بيانه فإن المنازعة محل الطعن قد توافرت في شأنها شروط المبادئ التي أقرها الفقه الدولي من اختصاص محاكم دولة قطر بنظرها - إذ تتوفر لديها القدرة الفعلية على كفالة آثار الحكم، كما يقع في دائرتها موطن الخصوم وموقع المال ومحل الالتزام، كما أن الخصوم يتمتعون بجنسيتها الأمر الذي يكون معه الدفع فاقد الأساس وبالتالي يتعين رفضه، كما أن ذات

المصير للدفع الثاني ولأن الإدعاء بالتزوير يمكن أن يكون في أية حالة تكون عليه الدعوى إلا أن المستأنف في مذكرته المقدمة لهذه المحكمة بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣١ يطلب فيها فتح باب المرافعة لأن الدعوى حجزتها المحكمة للحكم فيها بجلسة ١٩٩٤/٤/٧ من أجل أن يتم بالإدعاء بالتزوير في سند الدين محل الدعوى، والمحكمة أجابته وأعدت الدعوى للمرافعة إلا أنه لم يتقدم بتقرير لقلم الكتاب يبين فيه مواضع التزوير المدعى بها ولم يتخذ الإجراءات في شأن شواهد التزوير وإجراءات التحقيق طبقاً لما أوجبه المادة (٢٣٦) من قانون المرافعات مما يستشف من ذلك إلى أنه غير جاد فيه.

وحيث أنه وبصدد ردنا على الطعن في الاستئناف عن الدعوى رقم ١٤٠٢/٤٤ هـ: فإن الذي يقتضي بيانه أن الدعوى المدنية رقم ١٤٠٢/٤٤ أقامها بنك أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٨١/١٢/٩ طبقاً لإيداع صحيفتها مختصماً كل من (١) (٢) (٣) (٤) شركة / طلب الحكم له بمبلغ ٢٢٧٢٢٣٦/٣٠ ريال قطري ثم قصره على مبلغ ١٥٥١٦٩٢ ريال قطري طبقاً لما أثبتته الخبير المصفي، ثم بجلسة ١٩٨٢/٣/٢٥ تقدم بلائحة دعوى معدلة وقبلتها المحكمة فإن ما أثاره المستأنفان في هذا الصدد - أي الدفع بالتقادم لأن المدعي رفع دعواه بعد مرور خمس سنوات - فإن هذا الدفع عارٍ من الصحة وبالتالي تكون دعوى المدعي مرفوعة في الموعد الصحيح وبالتالي فهي في منأى عن السقوط بالتقادم، وفي ردنا أيضاً على الدفع الثاني في هذه الدعوى والذي هو الخطأ في تفسير القانون وتأويله في شأن اعتبار شركة المحدود شركة تضامن فالحكم المطعون فيه استند في قضاءه المذكور إلى الوارد بالحكم الاستئنافي رقم ١٤٠٨/٢ هـ الذي نال قوة الأمر المقضي في شأن الشركة محل التداعي من كونها من شركات التضامن فهي مسألة أولية استقرت استقراراً جامعاً مانعاً، وكانت بين أحد الدائنين وبين كل من و وباعتبارها حقيقة كشف عنها الحكم فلا يجوز للخصم الذي اعتبر حجة عليه أن ينازع فيها متى تمسك بها خصم آخر ولو في دعوى أخرى، فالقضاء السابق في مسألة أساسية اكتسبت قوة الأمر المقضي مانع للخصوم من العودة للتنازع فيها في أية دعوى تالية، فالمنع من إعادة النزاع في المسألة المقضي فيها يستلزم أن تكون المسألة واحدة في الدعويين، وإذا يشترط لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضي فيها نهائياً مسألة أساسية لا تتغير وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه في الدعوى الثانية (نقض ١٩٧٠/٢/٢٦ السنة ٢١/ص ٥١٩، نقض

١٩٨١/٢/٢٤ طعن رقم ٢٢ السنة ٤٩ ق، نقض ١٩٨٧/٤/٢١ السنة ٢٠ العدد الثاني ص ١٥٣)، وبالتالي تبقى الحجية قائمة للحكم السابق (١٤٠٨/٢هـ) مما يتعين معه رفض هذا الدفع، وفي موضوع الطعن بالخطأ في تقدير الوقائع فإن ردنا عليه هو من واقع ما انتهى إليه الخبير المصفي في تقريره المقدم لمحكمة أول درجة والذي جاء من وقائع المستندات المؤيدة لحق المستأنف عليه فيما يطالب به سواء ما يتعلق بإقرار الشركة المدعى عليها أو ما تقدم به المستأنف عليه من مستندات والذي يؤكد فيه أن بنك يدين الشركة تحت التصفية بمبلغ ١٥٥١٦٩٢ ريال قطري.

وأخيراً وبالنسبة للطلب المقدم من المستأنف/ في شأن فتح باب المرافعة لتعيين خبير حسابي لإعادة فحص الأوراق والقيود والمستندات المقدمة في ملف الدعوى فإن هذا الطلب رغم غرابته وفي أنه تم التقدم به بعد أن قطعت الدعوى شوطاً طويلاً، كما وأن هذه الأوراق والقيود والمستندات كانت تحت بصر الخبير المصفي وشملها تقريره المقدم للمحكمة، إلى جانب أن هذا الطلب الواضح منه أنه غير جدي لأنه لم يوضح ما هي الأوراق والقيود والمستندات المطلوب فحصها وأنه وفقاً للمادة (١٢٤) مرافعات لا يجوز فتح باب المرافعة بعد تحديد جلسة للنطق بالحكم إلا لأسباب جدية تبين في محضر الجلسة.

وحيث أنه متى كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام رافعيه المصاريف عملاً بالمادتين ١٣١، ١٧٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: أولاً: بقبول الاستئناف شكلاً.

ثانياً: برفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى واختصاصها.

ثالثاً: وفي الموضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين مصاريف الاستئناف ومبلغ مائتي ريال مقابل أتعاب المحاماة.

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة اليوم ١٩٩٥/٤/٨ م باسم حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر.

خليفة الكبيسي

نائب رئيس محكمة الاستئناف

صلاح متولي

كاتب الجلسة

أما الهيئة التي استمعت إلى المرافعة وحضرت المداولة فهي مكونة من السيد الأستاذ/ خليفة الكبيسي نائب رئيس المحكمة، وعضوية كل من السيد الأستاذ/ يوسف الزمان نائب رئيس المحكمة، والسيد الأستاذ/ عبد الرحيم القاضي عضو محكمة الاستئناف.

(٥)

دولة قطر

وزارة العدل

الرقم الاستئناف ١٩٩٥/٥٠٤

رئاسة المحاكم الجزئية

التاريخ

محكمة الاستئناف

الموافق ١٩٩٦/٥/٢٧

الدوحة

حكم

صادر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر برئاسة القاضي الأستاذ: ناصر الحميدي رئيس المحكمة. وعضوية القاضي الأستاذ: حمدي الفرماوي قاضي المحكمة. وعضوية القاضي الأستاذ: حسين عقرر قاضي المحكمة. وحضور السيد: عبد الرحمن عبد العزيز كاتب الجلسة.

في القضية رقم : ١٩٩٣/٥٠٤ م

اسم المدعين: ١ / ٢ / الشركة

لقبه: صفته: موطنه: الدوحة

اسم المدعى عليها: شركة (.....) "....."

لقبه: صفته: موطنه: الدوحة

الحكم

بعد مطالعة الأوراق وسماع المرافعة والمداولة قانوناً.

وحيث أن المدعيتين - الشركة - والشركة أقامتا الدعوى المعروضة بصحيفة أودعت قلم الكتاب في ١٩٩٥/٧/٢٠ م طلباً في ختامها الحكم بإلزام المدعى عليها - شركة بأن تدفع لهما مبلغ / ١٣,٦٨٠,٠٠٠ ريالاً قطرياً مع التعويض التأخيري المتمثل في فائدة مصرفية بواقع ٩,٥ % سنوياً - مع

المصاريف شاملة أتعاب المحاماة. وقالنا في بسط دعواهما - أن المدعية الأولى والمدعى عليها اتفقتا على أن تقوم الأولى بتقديم خدماتها للمدعية بوصفها وكيل خدمات. مع تعيين وكيل محلي لها في قطر - وذلك فيما يتعلق برغبة المدعى عليها في الدخول في المناقصة الخاصة بتطوير مصنع وذلك بموجب خطاب مؤرخ ١٩٩١/٨/٩ التزمت المدعى عليها بموجبه بدفع عمولة مقدارها ٦% من قيمة المشروع - وتم تعيين المدعية الثانية وكيلاً محلياً للمدعى عليها هو المدعية الثانية وقامت المدعية الأولى بتقديم خدماتها بالفعل عن طريق الوكيل المحلي - المدعية الثانية منذ يوليو ١٩٩١ حتى الآن - وفي يوليو ١٩٩٢ تم الاتفاق على تخفيض العمولة من ٦% إلى ٣% بموجب خطاب مرسل من المدعى عليها بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٠ إلى المدعية الأولى. وبعد أن فازت المدعى عليها برسو المناقصة في ١٩٩٤/١١/١٤ فوجئنا بها بتتكرار لاتفاقها معها ومن ثم أقامت دعواهما بطلبهما سالف البيان.

وبجلسة ١٩٩٦/١/٣٠ تقدم الحاضر عن المدعى عليها بمذكرة ضمنها دفعا بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع على أساس أن موطن المدعية بدولة الأردن - وموطن المدعى عليها بدولة فرنسا. وأن محاكم هذه الأخيرة هي المختصة بنظر الدعوى. كما دفع بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة وكيل المدعية الأولى . ولانعدام صفة المدعية الثانية لانعدام العلاقة بينهما وبين المدعى عليها. ومع جحوده لصور المستندات المقدمة من خصمه طلب رفض الدعوى لانعدام أساسها منكرأ أية علاقة له بالمدعيتين كما أشار على وجود تحريف في الترجمة المقدمة لتلك المستندات إلى اللغة العربية. وتقدم الحاضر عن المدعيتين بدوره بمذكرة بجلسة ١٩٩٦/٣/١٩ خلص فيها إلى طلب رفض كلا الدفعين على أساس أن محاكم دولة قطر تختص بنظر المنازعة على أساس كفالة حق التقاضي للجميع بلا تفرقة سيما وأن المدعية الثانية تقيم على أرض الدولة وحفاظاً على وحدة الخصومة وتلافي تضارب الأحكام. وفي شأن الطعن على صفة الوكيل فقد أشار إلى التوكيل الصادر منه عن مالك المدعية الثانية والمفوض بالتوقيع عن المدعية الأولى بموجب توكيل موثق بدولة بنما مؤرخ ١٩٧٩/١١/٣٠ - أما بالنسبة لصفة المدعية الثانية فإنه يتعلق بموضع الدعوى ولا شأن له بقواعد أو شروط القبول - وتقدم المدعيان بثلاث حوافظ من بين ما حوته:

١/ كتاب منسوب صدوره عن المدعى عليها بتاريخ ١٩٩١/٨/٩ موجهاً إلى المدعو بالموافقة على اشتراكه في المشروع نظير عمولة ٦% من قيمة المشروع.

٢/ صورة من كتاب إلى المدعية الأولى بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٠ بالموافقة على تقدير أتعابها بنسبة ٣% من قيمة المشروع تغطي أجر الوكيل المحلي الذي تختاره المدعية الأولى - وبأن هذا الخطاب يلقي كافة المراسلات السابقة - ويطلب إرسال نسخة من هذا الكتاب بما يفيد قبول العرض.

٣/ صورة من قيد المدعية الثانية بالسجل التجاري - باعتبارها منشأة فردية يمثلها مالكيها ...
٤/ صورة من توكيل رسمي صادر عن / بصفته مالكا للشركة المدعية الثانية ومفوضاً بالتوقيع عن الأولى.

٥/ صورة من جريدة الشرق الصادرة في ١٩٩٥/٥/١٩ بتوقيع عقد التوسعة على المدعى عليها بتكلفة مقدارها ٤٩٧ مليون ريال.

٦/ صورة من تسجيل الشركة المدعية الأولى بدولة بنما.

٧/ شهادة بأن لكل المدعيتين محل مختار بدولة الأردن.

وحيث أنه من نطاق الدفع بعدم الاختصاص الدولي - فتقرر المحكمة بداءة أن الدفع به من النظام العام نزولاً على حكم المادة ٧٣ مرافعات - لتعلقه بولاية القضاء الوطني تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى. وقد نصت المادة السادسة من قانون المواد المدنية والتجارية رقم ١٩٧١/١٦ على أن تسري على قواعد الاختصاص وجميع المسائل المتعلقة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات وهو في الحالة المعروضة بالقانون الوطني القطري فيتعين لذلك الرجوع إلى نصوصه لتحديد ولاية محاكم الدولة - وإذ خلا هذا القانون من نص يعالج مسائل تنازع الاختصاص الدولي فإن مؤدى ذلك هو اتباع المبادئ العامة التي أرساها الفقه والقضاء الدولييين في هذا الشأن - ويلاحظ في هذا المجال أن قواعد الاختصاص الدولي تتصف بغيرها من القواعد بحسب الأصل العام بوظيفتها - فالمشرع في كل دولة يضع القواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية ومع ذلك فهناك قواعد مشتركة تعود إلى فكرة سيادة الدولة من جهة وحاجة المعاملات الدولية من جهة أخرى - وهي اعتبارات تشترك كافة الدول في الحفاظ عليها والعمل بها، ولم يتوصل الفقه الدولي حتى الآن إلى تبني نظرية عامة للاختصاص أسوة

بما فعل بالنسبة لتنازع القوانين ، ولذلك فقد اضطر إلى الاستعانة بأحكام الاختصاص الداخلي ليستعير منها ما يراه ملائماً لطبيعة الاختصاص الدولي، وبالذات قواعد الاختصاص المحلي التي تعتبر أقرب القواعد الداخلية إلى طبيعة الاختصاص الدولي على أساس أن كلاً منها ينظم الاختصاص المكاني الإقليمي للمحاكم المختلفة مع فارق واحد هو أن قواعد الاختصاص الدولي تهدف إلى تحديد اختصاص محاكم الدولة بوجه عام في مواجهة محاكم الدولة الأخرى وكل منها يخضع لسيادة إقليمية خاصة به، ويقيم الفقه الاختصاص الدولي على مبادئ أساسية هي:

١/ مبدأ قوة النفاذ، ويرجع أصل هذا المبدأ إلى الفقه الانجلوسكسوني والذي يرى أن تختص محاكم الدولة بالمنازعات التي تملك في شأنها السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الحكم في الخارج أمر يمكن تداوله بعد صدوره كما يمكن للمدعي المماثل تقاذه بعد صدوره.

٢/ اختصاص محكمة موطن المدعى عليه - ويعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي يقوم عليها كل من الاختصاص الدولي والاختصاص الداخلي أيضاً باعتبار أن المدعى هو الذي يسعى إلى محكمة المدعى عليه ليقاضيه أمامها وأن الأصل في الإنسان هو براءة الذمة وعلى من يدعي بحق في مواجهته أن يسعى إليه في موطنه.

٣/ محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقولاً.

٤/ اختصاص محكمة محل الالتزام. والذي يكون محل منشأ الالتزام أي محل انعقاد التصرف القانوني أو محل وقوع الفعل الضار وقد يكون محل تنفيذ الالتزام.

٥/ محكمة جنسية المدعى عليه - أي أن تختص محاكم الدولة بالفصل في الدعاوى المقامة على رعاياها أينما وجدوا لعدم حرمان الأفراد من حقهم في واجب الدولة نحو إقامة العدل بينهم.

وبإزالة القواعد المتقدمة - فيما عدا المبدأ الأول والذي لم يقره القضاء حسبما سلف - على واقع الدعوى - فإنه من الواضح عدم توافر أي مبرر لاختصاص دولة قطر بمنظرها - فالمدعى عليها بلا خلاف موطنها فرنسا - وليس هناك موقع مال يعتد به - كما أن محل الالتزام لا يمكن اعتباره داخل دولة قطر بعد أن قررت المدعيتان صراحة أن تتكرر المدعى عليها لهما حصل عقب رسو المزايمة عليهما مباشرة وقبل أن تمارس أي عمل على أرضها وبعد أن تمت المفاوضات بينها وبين المدعية الأولى والتي تتوطن

بدولة الأردن - وإن كانت بعض التشريعات قد اعتدت بجنسية المدعي أو موطنه، إلا أن ذلك كان استثناء وفي حالات خاصة اقترنت بشرط انطباق القواعد الموضوعية للقانون الوطني على موضوع النزاع، وهي تقصد بذلك قواعد الأحوال الشخصية دون غيرها والتي يحيل إليها القانون الأجنبي أحياناً وباعتبار أن الدولة صاحبة هذه القواعد هي الأقدر على تفسيرها وتطبيقها، أما في المسائل المدنية العادية فإن تطبيق القواعد الموضوعية الوطنية يكون عادة مصاحباً لتوافر قاعدة محكمة محل الالتزام، وهذه الحالة غير متوافرة في النزاع المعروض، وتخلص المحكمة مما تقدم، إلى أن محاكم دولة قطر ليست مختصة بنظر الدعوى المقامة من كلا المدعيتين وهو أمر تقضي به المحكمة سواء دفع به الخصوم أم لم يتمسكوا به إعمالاً لنص المادة ٧٣ من قانون المرافعات، فيتعين القضاء بذلك، مع إلزام المدعيتين مصاريف دعواهما عملاً بالمادة ١٣١ مرافعات.

قلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى، وألزمت المدعيتين مصاريف دعواهما، وخمسة آلاف ريال مقابل أتعاب المحاماة. صدر هذا الحكم وتلى علناً بجلاسة اليوم ١٩٩٦/٥/٢٧م باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ..

رئيس المحكمة	كاتب الجلسة
ناصر الحميدي	عبد الرحمن عبد العزيز

(٦)

دولة قطر

وزارة العدل

الرقم الاستئناف ١٩٩٦/١٦٦

رئاسة المحاكم العربية

التاريخ

محكمة الاستئناف

الموافق ١٩٩٧/١/٨

الدوحة

حكم

صادر باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر

برئاسة السيد الأستاذ: خليفة سلطان الكبيسي نائب رئيس محكمة الاستئناف

وعضوية السيد الأستاذ: يوسف أحمد الزمان نائب رئيس محكمة الاستئناف

والسيد الأستاذ: عبد الرحيم القاضي عضو محكمة الاستئناف

وحضور السيد: برهان عزيز كاتب الجلسة

وفي حضور:

المستأنف: (١) الشركة

(٢) الشركة

(٣)

المستأنف ضده: شركة

بعد سماع المرافعة ومطالعة الأوراق والمداولة.

حيث أن وقائع الدعوى ومستندات الخصوم ودفعهم قد أحاط بها تفصيلاً بالحكم المستأنف مما لا ترى معه المحكمة محلاً لتكرارها وتكتفي بالإحالة إليه، وإنما توجزها في أن المستأنفتين أقامتا الدعوى رقم ٩٥/٥٠٤ أمام المحكمة المدنية الكبرى ضد الشركة المستأنفة طالباً الحكم بإلزامها أن تؤدي لهما مبلغ ١٣,٦٨٠,٠٠٠ ريال قطري مع التعويض التأخيري المتمثل في الفائدة بواقع ٩,٥٠% سنوياً مع المصاريف شاملة أتعاب المحاماة. وقال شرحاً لدعواهما إن المستأنفة الأولى والمستأنف عليها اتفقتا على أن تقوم الأولى بتقديم خدماتها للمستأنف عليها بوصفها وكيل خدمات مع تعيين وكيل محلي لها في قطر وذلك فيما يتعلق برغبة المستأنف عليها في الدخول في المناقصة الخاصة بتوسيع وتطوير مصنع الأسمنت بمنطقة أم باب بموجب خطاب مؤرخ ١٩٩١/٨/٩ التزمت بموجبه المستأنف عليها بدفع عمولة مقدارها ٦% من قيمة المشروع، وتم تعيين المستأنفة الثانية وكيلاً محلياً للمستأنفة، وقامت المستأنفة الأولى بتقديم خدماتها بالفعل عن طريق الوكيل المحلي منذ يوليو سنة ١٩٩١ وحتى الآن، في أكتوبر سنة ١٩٩٢ تم الاتفاق على تخفيض العمولة من ٦% إلى ٣% وذلك بموجب خطاب مرسل من المستأنف عليها بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٠ إلى المستأنفة الأولى. وبعد أن فازت المستأنف عليها بتاريخ ١٩٩٤/١١/١٤ برسو المشروع عليها والبالغ تكلفته الإجمالية بمبلغ ٤٥٦ مليون ريال قطري فوجئتا بها بتكرار اتفاقها معهما مما حدا لإقامة هذه الدعوى.

الحاضر عن المستأنف عليها تقدم بمذكرة دفاع ضمنها دفعات تجمل في النقاط التالية:

١- عدم اختصاص المحاكم القطرية لنظر المنازعة على أساس أن المستأنفة الأولى شركة أردنية وموطنها الأردن وموطن المستأنف عليها دولة فرنسا وأن محاكم الأخيرة هي المختصة بنظر الدعوى.

٢- عدم قبول الدعوى لانعدام صفة وكيل المستأنفة الأولى لعدم صدور توكيل قانوني سليم.

٣- عدم قبول الدعوى لانعدام صفة المستأنفة الثانية لانعدام العلاقة بينها وبين المستأنف عليها.

ولجود صور المستدئين المقدمين في الدعوى وخلص في مذكرته إلى طلب رفض الدعوى لانعدام أساسها منكرأ أية علاقة بالمستأنفتين. الحاضر عن المستأنفتين قدم مذكرة خلص فيها إلى طلب رفض تلك الدفوع على أساس أن محاكم دولة قطر تختص بنظر المنازعة على أساس كفالة حق التقاضي للجميع بلا تفرقة وأن يبسط قضاء الدولة على كل ما يقع على أرضها سيما وأن المستأنفة الثانية تقيم على أرض دولة قطر وحفظاً على وحدة الخصوم وتلافي تضارب الأحكام، وفي شأن الطعن على صفة الوكيل أشار إلى التوكيل الصادر عن مسالك المستأنفة الثانية والمفروض بالتوقيع عن المستأنفة الأولى بموجب توكيل موثق بدولة بنما مؤرخ ١٩٧٩/١١/٣٠، وفي شأن صفة المستأنفة الثانية فإن ذلك يتعلق بموضوع الدعوى ولا شأن له بقواعد وشروط القبول. كما أنه ضمن مذكرته تصحيحاً لاسم المستأنفة الثانية منشأة " الشركة لصاحبها " والمستأنفة الأولى مقرها في بنما ٣٢ شارع الشرق رقم ٣ - ٣٢ بناية أبوبان (وإن كان لها مقر فرعي في الأردن).

وحيث أنه بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٧ أصدرت محكمة أول درجة حكمها الذي قضى بعدم اختصاصها ولائياً بنظر الدعوى وألزمت المستأنفتين المصاريف ومبلغ خمسة آلاف ريال مقابل أتعاب المحاماة، مؤسسة قضاها في شأن الدفع بعدم الاختصاص الدولي أن الدفع به من النظام العام نزولاً على حكم المادة (٧٣) مرافعات لتعلقه بولاية القضاء الوطني وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أي حالة كانت عليها الدعوى، وسنداً للمادة (٦) من القانون المدني تسري على قواعد الاختصاص وجميع المسائل المتعلقة بالإجراءات قانون البلد الذي تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات والقانون القطري خلا من نص يعالج مسائل تنازع الاختصاص الدولي مما مؤدى ذلك اتباع

المبادئ العامة التي أرساها الفقه والقضاء الدولي في هذا الشأن إلى عدم توافر أي مبرر لاختصاص دول قطر بنظر النزاع لكون المدعى عليها (المستأنف عليها) موطنها فرنسا وليس هناك موقع مال يعتد به، كما أن محل الالتزام لا يمكن اعتباره داخل دولة قطر بعد أن قررت المدعيتان (المستأنفتان) صراحة تتكرر المدعى عليها (المستأنف عليها) لهما حصل عقب رسو المشروع عليها وقبل أن تمارس أي عمل على أرض قطر، وبعد أن تمت المفاوضات بينها وبين المدعية الأولى (المستأنفة الأولى) التي تتوطن الأردن.

وحيث أن حكم محكمة أول درجة لم يصادف قبولاً لدى المستأنفتين فطعننا عليه بالاستئناف المائل بصحيفة أودعت قلم الكتاب بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٥ فقيدت برقم ١٩٩٦/١٦٦ وأعلنت قانونياً طلبتاً في ختامها قبول الاستئناف شكلاً، وبإلغاء الحكم المستأنف وبرفض الدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها، وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها مع إلزام المستأنف عليها الرسوم والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة، واستندت في استئنافهما إلى الأسباب التالية: - أولاً: الحكم المستأنف شابه قصور التسبيب فلم يتعرض لمفهوم فكرة السيادة لارتباط المنازعة بالدولة عن طريق أحد أفرادها سواء كان هذا الارتباط مادياً كالإقامة أو التوطن أو كان معنوياً كالانتماء لجنسية الدول أو حتى مجرد الخضوع للولاية القضائية للدولة أو ارتباط المنازعة بالدول عن طريق موضوع النزاع، فإذا توافر هذا الارتباط بأي رابطة جديدة أو قانونية فإن الاختصاص القضائي بنظر النزاع ينعقد لمحاكم الدولة بغض النظر عن كون هذا النزاع مرتبطاً بنظام قانوني آخر أي بقضاء دولة أخرى. وقبول المستأنف عليها الضمني لاختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع بالنسبة للمستأنفة الثانية وهذا القبول يقتضي نظراً للارتباط وحرصاً على وحدة الخصومة انعقاد الاختصاص للمحاكم القطرية بنظر الدعوى برمتها.

ثانياً: الحكم المستأنف خالف صحيح القانون، وذلك حين قررت المحكمة أن نطاق الدفع بعدم الاختصاص الدولي بأنه دفع من النظام العام نزولاً على حكم المادة (٧٣) مرافعات لتعلقه بولاية القضاء الوطني تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع في أية حالة كانت عليه الدعوى، فإن ما اتجهت إليه المحكمة يعد خلط بين أنواع الاختصاص المختلفة والمقصود بالولاية في مفهوم تلك المادة هو ولاية لكل جهة من جهات القضاء المختلفة داخل الدولة الواحدة وليس ولاية القضاء للدولة بصفة عامة. والمعروف

بالاختصاص القضائي الدولي (الاختصاص العام) فالمشرع القطري لم يورد أحكاماً للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية في المسائل المدنية والتجارية ولا للدفع المتعلق بهذا الاختصاص، مما يبعد تماماً بالدفع بعدم الاختصاص محاكم الدولة عن معنى التعلق بالنظام.

ثالثاً: الحكم المستأنف خطأ في تطبيق القانون فالمحاكم القطرية مختصة بنظر النزاع المسائل فرابطة الدولة بالنزاع بأية رابطة جدية أو قانونية شخصية كانت أو موضوعية كفيل بأن ينعقد به الاختصاص لمحاكم الدولة بنظر النزاع بغض النظر عن دخول نظره في اختصاص قضاء دولة أخرى إن كان - فالدعوى مرفوعة بطلب عمولة بموجب اتفاقية جرى تنفيذها في قطر بهدف مساعدة المستأنف عليها في إجراءات دخولها في المناقصة الخاصة بتوسيع وتطوير مصنع بدولة قطر واستحقاق العمولة هو رسو لهذه المناقصة على المستأنف عليها أي أن محل تنفيذ العقد بين الطرفين (طرفي النزاع) بحسب الدعوى هو دولة قطر وهذه هي إحدى الروابط الجدية التي تكفي أي منها لانعقاد الاختصاص لمحاكم دولة قطر بنظر النزاع. فانعقاد الاختصاص لمحاكم الدولة تأسيساً على كون إقليمها هو محل تنفيذ العقد المقصود به أن يكون إقليم الدولة هو المكان الذي جرى فيه تنفيذ العقد أو الذي كان يجب تنفيذه فيه. فإن لم يكن قد جرى أي تنفيذ لهذا العقد على أرض دولة قطر فإن هذا لا يحول دون انعقاد الاختصاص لمحاكمها بنظر ما يثور من نزاع بشأن هذا العقد طالما أنه بحسب الدعوى كان متفقاً على تنفيذه على أرض قطر. هذا وإن المستأنف عليها أمام محكمة أول درجة لم تدفع بعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر الدعوى فيما بينها وبين المستأنفة الثانية وبالتالي وعلى أساس قاعدة الخضوع الاختياري يكون الاختصاص قد انعقد للمحاكم القطرية بنظر الدعوى فيما بين المستأنفة الثانية والمستأنف عليها وطالما أن الدعوى واحدة وموضوعها واحد فيما بين المستأنفتين وبين المستأنفة فإن الارتباط هو ما يقتضيه حسن سير العدالة في النزاع، هذا بالإضافة إلى أن المستأنف عليها وإن كانت شركة أجنبية وسار عليها مشروع توسعة وتطوير مصنع في ١٤/١١/١٩٩٤ فإنه اتخذت من ذلك موطن أعمالها في دولة قطر بشأن النشاط المتصل بالمشروع المذكور مما صدر استثناء لها من أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٠ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٩٥ بتنظيم استثمار رأس المال غير

القطري في النشاط الاقتصادي وتقيدها في سجل المقاولين والترخيص لها بالعمل في موقع المشروع بأم باب.

وحيث أن الدعوى تداولت على النحو المبين بمحاضر جلساته حيث مثل كل من الطرفين وأصر الحاضر عن المستأنفتين على ما تغباه من استئنافه، بينما تقدم الحاضر عن المستأنف عليها مذكرة دفاع ضمنها الرد على الاستئناف وطلب في ختامها - عدم جواز الاستئناف المائل لانتفاء صفة وأهلية المستأنفتين القانونية. ورفض الاستئناف موضوعاً لعدم اختصاص المحاكم القطرية بنظر النزاع وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به مع إلزام المستأنفتين الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة عن درجتي التقاضي. كما ضمن مذكرته دفع بعدم جواز الاستئناف لانتفاء الصفة للمستأنفة الأولى وكذلك المستأنفة الثانية، فالمستأنفة الأولى لم تقدم ما يفيد تسجيلها في السجل التجاري وبالتالي لا يثبت وجودها بالنسبة للغير، الأمر الذي ينفي عن هذه المستأنفة أهليتها القانوني وصفتها بالتقاضي وما قدمته من تفويض من مجلس إدارتها لمالك المستأنفة الثانية هو (مجرد) صورة ضوئية غير مصدق عليها من الجهات المختصة حسب الأصول وبالتالي لا ينهض دليلاً على قيام الشركة في مواجهة المستأنف عليها وتجده. وكذلك الشأن في صفة المستأنفة الثانية فالثابت من صحيفة افتتاح دعواها أقرت بأنها شركة قطرية ولم تشر إلى أنها مؤسسة فردية رغم أنها كذلك وفقاً لسجلها التجاري المقدم منها ثم إنها وأثناء تداول الجلسات لم تطلب التصحيح شفاهة بأي جلسة ولم تقم بتصحيح الدعوى وفقاً للإجراءات المضادة لرفعها وعليه فإن باسمها الحالي والمبين في عريضة الاستئناف لا تعتبر طرفاً في الخصومة ولا يحق له الطعن فيها لأنه لا يقبل الطعن إلا ممن كان طرفاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفاً بها، ثم طلب الطرفان حجز الدعوى للحكم، فقررت المحكمة حجزها للحكم لجلسة اليوم.

وحيث أن من المقرر أنه لا يجوز الطعن في الحكم إلا ممن كان خصماً في النزاع الذي فصل فيه وبالصفة التي كان متصفاً بها. ولما كان ذلك وكانت الطاعنة الثانية وإن كانت قد رفعت الدعوى ابتداءً أمام محكمة أول درجة باسم (الشركة) إلا أنها أثناء نظر الدعوى تقدم الحاضر عنها بمذكرة في ١٩٩٦/٣/١٩ صحح فيها شكل الدعوى لأن تكون في هذا النطاق مرفوعة من منشأة (الشركة) لصاحبها، ومن ثم تكون المنشأة أو بالأحرى صاحبها هو الذي رفع الدعوى وبالتالي يكون هو

صاحب الصفة في رفع الاستئناف، وإذا كان الاستئناف قد رفع بواسطة صاحبها فإنه يكون مرفوعاً ممن كان خصماً في النزاع وبذات الصفة التي كان متصفاً بها، ويضحي الدفع بعدم قبول الاستئناف في هذا النطاق في غير محله ولا يقدر في ذلك أن ديباجة الحكم المطعون فيه أوردت اسم الشركة ذلك أن العبرة بحقيقة الخصومة المرددة في الدعوى وليس لما يخلصه الحكم على غير الحقيقة. لما كان ذلك وكان الاستئناف رفع في الميعاد واستوفى أوضاعه المقررة قانوناً فيكون مقبولاً شكلاً.

وحيث أنه من المقرر أن المقصود بالاختصاص الدولي للمحاكم، هو بيان الحدود التي تباشر فيها الدولة سلطتها القضائية بالمقابلة للحدود التي تباشر فيها الدول الأخرى سلطاتها القضائية، أي ببيان الحدود التي تباشر فيها محاكم الدول الأجنبية هذه الوظيفة، فالمشرع في كل دولة يضع القواعد التي يراها أكثر اتفاقاً مع أهدافه السياسية والتشريعية والاجتماعية، وإذا كان الفقه الدولي لم يتوصل حتى الآن إلى بناء نظرية عامة للاختصاص القضائي الدولي أسوة بما فعل - إلى حد كبير بالنسبة لتنازع القوانين - إلا أن الدراسة المقارنة لمختلف النظم القانونية تكشف عن وجود مبادئ أساسية تشترك معظم الدول في الأخذ بها في الاختصاص القضائي الدولي وهي:

أولاً: مبدأ قوة النفاذ، فتختص محاكم الدولة - وفقاً لهذا المبدأ - بالمنازعات التي تملك في شأنه السلطة الفعلية والحقيقية التي تجعلها قادرة على كفالة آثار الأحكام الصادرة عنها.

ثانياً: اختصاص محكمة موطن المدعى عليه (أو محل إقامته) وعلى أساس هذا المبدأ ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التي يوجد بها موطن المدعى عليه أو محل إقامته وهو ضابط شخصي وإقليمي لأنه مبني على الصلة بين الشخص وإقليم الدولة وهو ضابط قانوني لأنه مبني على فكرة قانونية وهو ضابط عام لأنه لا يقتصر على طائفة معينة من المنازعات، ومن المفهوم أن قاعدة انعقاد الاختصاص على أساس موطن المدعى عليه يشمل الموطن العام والموطن الخاص مثل موطن الأعمال أو الموطن التجاري.

ثالثاً: اختصاص محكمة موقع المال سواء كان عقاراً أو منقولاً مادياً.

رابعاً: اختصاص محكمة محل مصدر الالتزام أو محل تنفيذه. وعلى أساس الأول ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التي يوجد محل نشوء الالتزام (إبرام التصرف القانوني)

أو محكمة وقسوع الفعل وعلى هذا ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة التي يوجد بها محل التنفيذ وهذان الضابطان موضوعيان لأنهما يكفيان لعقد الاختصاص بصرف النظر عن أشخاص الخصم ومكان وقوع الفعل ضابط واقعي. وعلى ذلك فإذا كان نشوء الالتزام أو تنفيذه قد تم داخل إقليم الدولة فإن الاختصاص ينعقد لمحاكم هذه الدولة. والواقع أن محكمة محل الالتزام تكون أقدر على الفصل في النزاع مما يحقق مصلحة الخصوم ويؤدي إلى اضطراد المعاملات الدولية.

خامساً: جنسية المدعي عليه وهو مبدأ يقوم على اعتبار سياسي مؤداه أن من وظائف قضاء الدولة العدل بين رعاياها.

سادساً: الخضوع الإرادي أو قبول ولاية القضاء بأن يتفق الخصوم على قبول ولاية قضاء الدولة حتى ولو لم تكن محاكمها مختصة أصلاً وفقاً للمبادئ المتقدمة.

سابعاً: حالة الارتباط وعلى أساسه ينعقد الاختصاص لمحاكم الدولة القائمة أمامها دعوى مختصة بها بدعوى أخرى غير مختصة بها بذاتها، ومن أوضح صور الارتباط وجود وحدة السبب أو في الموضوع أو في الخصوم بين الدعويين.

وإذا كانت مختلف الدول تجيزاً اختصاص محاكمها على أساس الإرادة، فإنه لا تجيز الخروج عليها على أساس الإباحة لأن أداء العدالة مصلحة عامة تباشرها الدولة في الحدود التي تحقق هذه المصلحة بواسطة محاكمها التي تراها دون غيرها من محاكم أجنبية أو محكمين يباشرون وظيفتهم في الخارج كفل هذه الغاية (يراجع في ذلك القانون الدولي الخاص للدكتور عز الدين عبد الله - الطبعة السابعة - البند ١٧٠ ص ٦٤٤ وما بعدها تنازع الاختصاص القضائي الدولي للدكتور هشام صادق ص ٤٤ وما بعدها الوجيز في القانون الدولي الخاص للدكتور فؤاد عبد المنعم رياض والدكتورة سامية راشد طبعة سنة ١٩٧١ ص ٤٦٠ وما بعدها مبادئ الاختصاص القضائي الدولي وتنفيذ الأحكام الأجنبية للدكتور أحمد قسمت الجداوي - طبعة سنة ١٩٧٢ ص ٧٢ وما بعدها استئناف عالي رقم ١٩٩٢/٣٩ صادر من هذه الدائرة بتاريخ ١٩٩٢/١١/٧ استئناف عالي آخر رقم ١٩٩٢/١٧٥ صادر من هذه الدائرة في ١٩٩٥/٤/٨.

لما كان ذلك وكان الثابت أن النزاع المطروح يدور حول طلب الطاعنين إلزام المطعون عليها بعمولة اتفق عليها بينهم نظير ما قامت به من مساعدة المطعون عليها في إجراءات دخول المناقصة الخاصة بتوسيع وتطوير مصنع بدولة قطر، وقد

رست المناقصة عليها فعلاً مما مؤداه أن تنفيذ هذا الاتفاق كان محله دولة قطر أو في الأقل القليل متفق بينهما على تنفيذ في دولة قطر بصرف النظر عن مدى صحة هذا الاتفاق من عدمه ومناط استحقاق العمولة هو رسو المناقصة على المطعون عليها لاسيما وأن هذه الأخيرة تسلم بأن الأمر مع الداعين لم يخرج عن حدود مفاوضات إلى حيز اتفاق بينهم، وكان الثابت أيضاً أن المطعون عليها بعد أن رست عليها المناقصة قد اتخذت لها موطن أعمال في دولة قطر بعد أن قيدت في سجل المقاولين خلال فترة تنفيذ المشروع الخاص لمزاولة نشاطها في المدة من ١٩٩٥/١/١ إلى ١٩٩٧/٥/٢٣ كما حصلت على رخصة تجارية لذات الغرض من الجهة الإدارية المختصة، هذا إلى جانب أن الطاعنة الثانية هي منشأة قطرية جنسية وموطناً مما مفاده أن هذه الروابط القانونية المتقدمة تجعل الاختصاص معقود لمحاكم دولة قطر بنظر النزاع وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يتعين القضاء في موضوعه بإلغاء ذلك وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل في موضوعها لما كان ذلك فإنه لا محل لبحث ما أثير بشأن تعلق الاختصاص الدولي بالنظام العام من عدمه، أما سائر الدفوع المتعلقة بصفة الخصوم من عدمه فمحل بحثها عند نظر موضوع النزاع.

وحيث أنه عن مصاريف هذا الاستئناف فتلزم بها المطعون عليها طبقاً للمادتين ١٣١، ١٧٧ مرافعات.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلاً وفي موضوعه بإلغاء الحكم المستأنف وباختصاص محاكم دولة قطر بنظر النزاع وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها وألزمت المطعون عليها بمصاريف الاستئناف ومبلغ مائتي ريال مقابل أتعاب المحاماة.

صدر هذا الحكم وتلي علناً بجلسة اليوم ١٩٩٧/١/٨ باسم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر .

خليفة سلطان الكبيسي
نائب رئيس محكمة الاستئناف

برهان عزيز
كاتب الجلسة

تصويب لأهم الأخطاء

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٧	٣	ضابط	ضابطاً
١٣هـ-٢	١٢	nussbaum	Nussbaum
١٧ هامش	٨	163. January	163. R.G January
٢٠هـ-١٢	١	nussbaum	Nussbaum
	٣	nussboun	Nussbaum
		galston	Galston
	٥	columbia	Columbia
	٨	Szitzerland	Switzerland
	١٠	Contonal	Cantonal
٢١هـ-١٤	١	north	North
٤٣هـ-٢٤	٤	Dilaume	Delaume
٥٠ هامش	١٣	ستحدث في تحديد	مستحدث القول في تحديد
٥١ هامش	٢٧	القانون القضائي الدولي	القانون القضائي الخاص الدولي
١٤٢	١٦	لها دراستنا	لها في دراستنا

الفهرس

الصفحة

٣

سورة الفاتحة

٥

الإهداء

٧

تمهيد

٧

تقسيم

الباب الأول

موقع المال كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم
الوطنية في القانون المقارن والقانون العربي

٩

تقسيم

الفصل الأول

موقع المال كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم
الوطنية في القانون المقارن

٩

تقسيم

المبحث الأول: ضابط موقع المال في القوانين الأوروبية.

٩

ضابط موقع المال في نطاق دول الجماعة الأوروبية

١٠

فرنسا

ألمانيا

إيطاليا

لكسمبورج

هولندا

بلجيكا

الاتفاقيات الدولية المبرمة بين بعض الدول المتقدمة

أنواع الدعاوى التي يغطيها هذا الضابط في الدول

المتقدمة ١٣

منازعات الإرث ١٤

اليونان ١٥

سويسرا

المبحث الثاني: ضابط موقع المال في القوانين

الانجلوسكسونية

١- في نطاق القانون الإنجليزي ١٦

٢- في نطاق القانون النيوزيلاندي ٢٢

٣- في نطاق القانون الكندي ٢٣

٤- في نطاق القانون الاسترالي ٢٤

٥- في نطاق القانون الأمريكي ٢٨

الفصل الثاني: موقع المال كضابط للاختصاص القضائي

الدولي للمحاكم العربية.

تقسيم ٣١

المبحث الأول: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي

٣٢ للمحاكم المصرية لوجود المال المتنازع حوله في مصر.

٣٥

تطبيقات قضائية مصرية

(١) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية -
الدائرة الأولى - أحوال شخصية أجنب، جلسة
١٩٧٧/٢/٣ في الاستئناف رقم ٢ سنة ٣١ قضائية أحوال
شخصية أجنب.

٣٦

(٢) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية
الدائرة ١٧ - أحوال شخصية أجنب، جلسة ١٩٧٨/٢/٧،
في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ ق أحوال شخصية أجنب.
(٣) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية -
الدائرة الأولى، أحوال شخصية أجنب، جلسة
١٩٧٧/٥/٨ ، الاستئناف رقم ٢ سنة ٣٠ قضائية -
أحوال شخصية أجنب.

٣٧

(٤) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
الدائرة الأولى - أحوال شخصية أجنب، جلسة
١٩٧٧/٦/٩، الاستئناف رقم ٢ سنة ٣٢ قضائية - أحوال
شخصية أجنب.

(٥) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية، دائرة
الأحوال الشخصية، جلسة ١٩٥٦/٥/٣١، الاستئناف
رقم ٨/١٤ قضائية.

- (٦) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية الدائرة الأولى، أحوال شخصية أجنب، جلسة ١٩٧٧/٣/٣، الاستئناف رقم ٦ سنة ٣١ قضائية - أحوال أجنب.
- ٣٧
- (٧) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية، دائرة الأحوال الشخصية، جلسة ١٩٥٣/٢/٩ - الاستئناف رقم ١٣ سنة ٨ قضائية.
- ٣٨
- المبحث الثاني: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الكويتية لوجود المال المتنازع حوله في الكويت.
- ٣٨
- المبحث الثالث: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم السودانية لوجود المال المتنازع حوله في السودان.
- ٤٠
- المبحث الرابع: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اللبنانية لوجود المال المتنازع حوله في لبنان.
- ٤١
- المبحث الخامس: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم اليمنية لوجود المال المتنازع حوله في اليمن.
- ٤٢
- المبحث السادس: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الليبية لوجود المال المتنازع حوله في ليبيا.
- ٤٤
- المبحث السابع: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم السعودية لوجود المال المتنازع حوله في المملكة العربية السعودية.

المبحث الثامن: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي
للمحاكم البحرينية لوجود المال المتنازع حوله في
البحرين. ٤٦

المبحث التاسع: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي
للمحاكم العراقية لوجود المال المتنازع حوله في العراق.
المبحث العاشر: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي
للمحاكم الأردنية لوجود المال المتنازع حوله في الأردن. ٤٧
المبحث الحادي عشر: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي
للمحاكم السورية لوجود المال المتنازع حوله في سوريا.
تطبيقات قضائية عربية للضابط محل الدراسة. ٤٨

الباب الثاني

موقع المال كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم
القطرية

تمهيد ٥١
تقسيم

الفصل الأول: موقف القضاء النظري من حالات
الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية.

تمهيد ٥٣
أولاً: الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٩٩٢/٣٩ بجلسة
١٩٩٢/١١/٧.

ثانياً: الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٩٩٢/١٧٥
بجلسة ١٩٩٥/٤/٨. ٥٩

٦٣	ثالثاً: الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩٥/٥٠٤ بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٧ من المحكمة المدنية الكبرى بالدوحة.
٦٦	رابعاً: الحكم الصادر من محكمة استئناف الدوحة في الاستئناف رقم ١٩٩٦/١٦٦ في ١٨/١/١٩٩٧.
٧٣	الفصل الثاني: انعقاد الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية لوجود المال المتنازع حوله في قطر.
	تقسيم
	المبحث الأول: مضمون المبدأ المائل
٧٧	المبحث الثاني: أثر دخول المنقول إلى قطر بعد رفع الدعوى.
	أولاً: وضع المسألة المعنية في القانون المصري
	الاتجاه الأول
٨١	الاتجاه الثاني
٨٤	ثانياً: وضع المسألة المعنية في القانون القطري
	المبحث الثالث: أثر خروج المنقول من قطر بعد رفع الدعوى
٨٦	نظرية التخلي عن الاختصاص القضائي الدولي
٩٢	نظرية الإحالة لقيام ذات النزاع أمام محكمة أجنبية.
٩٧	الخلاصة
	الخاتمة
	الملحق (١): فهرس الأحكام القضائية المصرية محل الدراسة.

- (١) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية -
الدائرة الأولى - أحوال شخصية أجنب، جلسة
١٩٧٧/٢/٣ في الاستئناف رقم ٢ سنة ٣١ قضائية أحوال
شخصية أجنب. ١٠٣
- (٢) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية
الدائرة ١٧ - أحوال شخصية أجنب، جلسة ١٩٧٨/٢/٧،
في الاستئناف رقم ٣ سنة ٣٢ ق أحوال شخصية أجنب. ١١٠
- (٣) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية -
الدائرة الأولى، أحوال شخصية أجنب، جلسة
١٩٧٧/٥/٨ ، الاستئناف رقم ٢ سنة ٣٠ قضائية -
أحوال شخصية أجنب. ١١٥
- (٤) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية،
الدائرة الأولى - أحوال شخصية أجنب، جلسة
١٩٧٧/٦/٩ ، الاستئناف رقم ٢ سنة ٣٢ قضائية - أحوال
شخصية أجنب. ١٢٦
- (٥) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية، دائرة
الأحوال الشخصية، جلسة ١٩٥٦/٥/٣١ ، الاستئناف
رقم ٨/١٤ قضائية. ١٣٠

- (٦) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية
الدائرة الأولى، أحوال شخصية أجنب، جلسة
١٩٧٧/٣/٣، الاستئناف رقم ٦ سنة ٣١ قضائية - أحوال
أجنب.
١٣٤
- (٧) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية، دائرة
الأحوال الشخصية، جلسة ١٩٥٣/٢/٩ - الاستئناف رقم
١٣ سنة ٨ قضائية.
١٤٧
- (٨) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية، دائرة
الأحوال الشخصية، في الاستئناف رقم ١٣ سنة ٨
قضائية، جلسة ١٩٥٣/٢/٩
١٥٥
- (٩) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية دائرة
الأحوال الشخصية، في الاستئناف رقم ١١ سنة ٦ قضائية
- جلسة ١٩٥٢/٥/١٢
١٥٨
- (١٠) الحكم الصادر من محكمة استئناف الإسكندرية في
الاستئناف رقم ١٢ سنة ٦ قضائية أحوال شخصية، جلسة
١٩٥١/٦/١٢
١٥٩
- الملحق رقم (٢): فهرس الأحكام القضائية العربية محل
الدراسة

- (١) الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية في الطعن رقم ١٦٥/١٩٩٥، القضية رقم ١٦٥
١٦٥ ٤/٢٧٢٣/٩٥/٠٢٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٩٦
- (٢) الحكم الصادر من محكمة التمييز البحرينية، الطعن رقم ١٦٨
١٦٨ ٨/٢٠٠٢/١٩٨٦/٠٢ القضية رقم ١٩٩٣/٥٠
- (٣) الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٩٩٢/٣٩
١٧٢ ١٩٩٢/١١/٧ بجلسة
- (٤) الحكم الصادر في الاستئناف رقم ١٩٩٢/١٧٥
١٨٢ ١٩٩٥/٤/٨ بجلسة
- (٥) الحكم الصادر في الدعوى رقم ١٩٩٥/٥٠٤ بتاريخ
١٩٥ ١٩٩٦/٥/٢٧ من المحكمة المدنية الكبرى بالدوحة.
- (٦) الحكم الصادر من محكمة استئناف الدوحة في
١٩٩ الاستئناف رقم ١٩٩٦/١٦٦ في ١٨/١/١٩٩٧.

مؤلفات الدكتور هشام خالد

أولاً: المؤلفات والأبحاث المتخصصة

- ١- عقد ضمان الاستثمار: القانون الواجب التطبيق عليه وتسوية المنازعات التي قد تثار بشأنه، رسالة للدكتوراه في الحقوق، جامعة الإسكندرية، تمت مناقشتها علناً في ٨ نوفمبر ١٩٨٦. (٥٠٢ صحيفة من القطع الكبير)، وقد تم نشر بعض فصول هذه الرسالة تحت العناوين التالية:
أ- الحماية القانونية للاستثمارات العربية، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٨. (١٥١ صحيفة من القطع العادي)
ب- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دراسة قانونية. الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٨. (١٧٢ صحيفة من القطع العادي)
ج- خصائص وطبيعة عقد ضمان الاستثمار، الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٨. (١٦٠ صحيفة من القطع العادي)
د- شرط الجنسية وفقاً للنظام العربي لضمان الاستثمار. الناشر: مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ١٩٨٨. (١٧٩ صحيفة من القطع العادي)
هـ- الوسائل الحديثة لحسم المنازعات ذات العنصر الأجنبي، مجلة المحاماة المصرية، يناير - فبراير ١٩٩٠، ص ١٢٨ - ١٧٣. (٤٦ صحيفة من القطع الكبير)
و- القانون الواجب التطبيق على عقد ضمان الاستثمار، المحاماة المصرية، ١٩٩١ - يناير - فبراير (٣٠ صحيفة من القطع الكبير)
وقد تم طبع الرسالة عام ٢٠٠٠، بذات الشكل الذي ظهرت فيه وقت تقديمها للمناقشة دون أية تعديلات على الإطلاق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (٦٦٦ صحيفة من القطع العادي)
- ٢- تنفيذ الأحكام الأجنبية في مصر، بحث منشور في مجلة المحاماة المصرية، العدد ٣ - ٤، مارس وأبريل ١٩٨٨. (١٥ صحيفة قطع كبير)
- ٣- الاختصاص الدولي للمحاكم المصرية، بحث منشور في مجلة المحاماة المصرية العدد ٧ - ٨، سبتمبر أكتوبر ١٩٨٧. (١٥ صحيفة - قطع كبير)

- ٤- نحو نظرية عامة لضمان الاستثمارات الأجنبية، بحث منشور في:
- أ- مجلة مصر المعاصرة، عدد ٣٧٩، يناير ١٩٨٠. (٢٧ صحيفة قطع عادي)
- ب- مجلة المحاماة المصرية، يناير - فبراير ١٩٨١. (٢٦ صحيفة - قطع كبير)
- ٥- أسباب كسب الجنسية في القانون المصري، بحث منشور في:
- أ- مجلة المحاماة المصرية، العدد الخامس والسادس، مايو - يونيو ١٩٨٩.
- ب- المجلة العربية للفقهاء القضاة، والتي تصدر عن الأمانة العامة لمجلس وزراء العدل العرب، الرباط، المملكة المغربية، العدد العاشر (ص ٨١-١٠٧) (٢٧ صحيفة من القطع الكبير)
- ٦- مفهوم العمل القضائي في ضوء الفقه وأحكام القضاء، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٠ (١٨٣ صحيفة من القطع العادي) وقد سبق نشر ملخص هذا الكتاب تحت عنوان: مفهوم العمل القضائي، مجلة المحاماة المصرية، ع ٣-٤، ١٩٨٧، ص ٣٠-٦٠ (٣٠ صحيفة - قطع كبير)
- ٧- إثبات الجنسية، مجلة المحاماة المصرية، ع ٧-٨، سبتمبر وأكتوبر، ١٩٩٠. (١٨ صحيفة من القطع الكبير).
- ٨- بعض مسائل الأحوال الشخصية للأجانب، مجلة روح القوانين، والصادرة عن كلية الحقوق، جامعة طنطا، ١٩٩٨، ١٩٩١، ١٩٩٠. وقد تمت إعادة طبع البحث المتقدم تحت ذات العنوان السابق، عام ١٩٩٨ - مطبعة جامعة طنطا - الكتاب الجامعي. (٢٢٨ صحيفة من القاطع العادي) -
- ٩- الاتجاهات الحديثة في نظرية الإحالة، مجلة المحاماة المصرية، ١٩٩٢، يناير - فبراير. (١٢ صحيفة من القطع الكبير)
- ١٠- التنازع الانتقالي في تنازع القوانين، مجلة روح القوانين، عدد عام ١٩٩٦. (٢١٧ صحيفة من القطع العادي). وقد تمت إعادة طبع الدراسة المتقدمة تحت ذات العنوان السابق، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، ٢٠٠١م.
- ١١- طبيعة قواعد الاختصاص وأثرها على تنفيذ الأحكام الأجنبية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ١٩٩٧. (٢٠٣ صحيفة من القطع العادي) أعيد نشر هذا البحث في مجلة روح القوانين والصادرة عن كلية الحقوق، جامعة طنطا، في العدد رقم ١٤ الصادر في أول يناير سنة ١٩٩٨، ص ٨٠-٢٧٩.

١٢- التحديات القانونية التي تواجه الأقليات المسلمة، بحث مقدم إلى ندوة التحديات

القانونية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل - رابطة الجامعات الإسلامية
القاهرة ٢١-٢٣ أبريل ١٩٩٩. (٢٥ صحيفة من القطع الكبير) وقد تم طبع أبحاث
هذه الندوة تحت عنوان:

رابطة الجامعات الإسلامية، حلقات نقاشية حول التحديات التي تواجه الأمة
الإسلامية في القرن المقبل، حلقة التحديات القانونية التي عقدت بالتعاون مع كلية
الشريعة والقانون-جامعة الأزهر في الفترة من ٥-٧ محرم ١٤٠٢هـ، ٢١-٢٣
إبريل ١٩٩٩ ويقع المطبوع في جزئين، يراجع الجزء الثاني ص ٧-٣٣ حيث تم
نشر البحث المنوه عنه أعلاه.

١٣- منهج القواعد الموضوعية في تنظيم العلاقات الخاصة ذات الطابع الدولي، دراسة
تأصيلية، تعليق على رسالة السيد/ محمد عبد الله محمد المؤيد. (٣٠ صحيفة من
القطع العادي). مجلة الدراسات القانونية، والتي تصدر عن كلية الحقوق-جامعة
بيروت العربية، مجلة محكمة، قسم التعليقات.

١٤- الشرط السالب للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية، دار الجامعة الجديد
للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠م (٣٠٣ صحيفة من القطع العادي)

١٥- جنسية الشركة، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،
٢٠٠٠م (٤٥٨ صحيفة من القطع العادي). وقد سبق نشر هذا المؤلف في مجلة
روح القوانين الصادرة عن كلية الحقوق، جامعة طنطا، وذلك في الأعداد التالية:
أ- العدد (١٨)، إصدار أبريل ١٩٩٩، ص ٣٥٥ - ٦٠٤.

ب- العدد (١٨)، إصدار أغسطس ١٩٩٩، ص ٣٤٩ - ٥٥٨.

١٦- إثبات القانون الأجنبي في القانون الدولي الخاص، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،
٢٠٠٠م، موسوعة قضائية. (١٠٠ صحيفة من القطع العادي)

١٧- أحكام الزواج للمصريين من الأجانب - موسوعة قضائية، دار الفكر الجامعي
بالإسكندرية، ٢٠٠٠م (٤٤٠ صحيفة من القطع العادي)

١٨- اكتساب الجنسية الأصلية بالميلاد لأب وطني، دراسة مقارنة في قانون الجنسية
العربي، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٠م (٢٥٤ صحيفة من القطع
العادي)

- ١٩- إثبات القانون الأجنبي في القانون الدولي الخاص، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة ثانية، ٢٠٠١. (١٠١ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٠- اكتساب الجنسية الأصلية بالميلاد لأب وطني - دراسة مقارنة في قانون الجنسية العربي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ٢٠٠١، طبعة ثانية. (٢٦٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٢١- العقود الدولية وخضوعها للقواعد الموضوعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة أولى، ٢٠٠١. (٦٤ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٢- الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية، دراسة فقهية قضائية في القوانين العربية - الأوروبية - الانجلوسكسونية، واتفاقية بروكسل لعام ١٩٦٨-ضابط جنسية الخصوم-موقع المال-المنازعات المتولدة عن العقود الدولية-الإرادة المنفردة-العمل غير المشروع-دار الفكر الجامعي الإسكندرية-٢٠٠٢. (٦١٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٣- دعوى صحة ونفاذ عقد الزواج ذي العنصر الأجنبي، والمحكمة المختصة دولياً بنظرها، دراسة فقهية قضائية مقارنة في القانون المصري -القوانين العربية- الأوروبية-الأنجلوسكسونية، دار الفكر الجامعي، طبعة أولى، ٢٠٠٢. (٣٣٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٤- عقد ضمان الاستثمار، الطبعة الثانية، (٦٠٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٥- المدخل للقانون الدولي الخاص العربي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، طبعة أولى، ٢٠٠٢، (٤٥٦ صحيفة من القطع العادي).
- ٢٦- نشأة القانون الدولي الخاص ومباحثه، دراسة مقارنة في الفقه المصري والعربي والإنجليزي، (١٠٠ صحيفة من القطع العادي) (تحت النشر).
- ٢٧- قواعد الاختصاص القضائي الدولي وتعلقها بالنظام العام - دراسة مقارنة في قوانين مصر والإمارات والبحرين - منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٠م (٤٠٦ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٨- الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم القطرية دراسة مقارنة (تحت النشر)

- ٢٩- المركز القانوني لمتعدد الجنسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١م (٤٣٠ صحيفة من القطع العادي) وقد سبق نشر موجز هذا المؤلف تحت ذات العنوان السابق، في مجلة روح القوانين، الصادرة عن كلية الحقوق، جامعة طنطا، ع ٢٣، إصدار أبريل ٢٠٠١، ص ١١٣ - ٣٢١. (٢٠٨ صحيفة من القطع العادي).
- ٣٠- نظرة على بعض البنوك الدولية وعقودها، مع إشارة خاصة لنظام التأجير التمويلي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الثاني لكلية الحقوق جامعة بيروت العربية، والذي يحمل عنوان: الجديد في عمليات المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، بيروت ٢٦/٢٨ إبريل ٢٠٠١. (٤٣ صحيفة من القطع الكبير)
- ٣١- البنوك الإسلامية الدولية وعقودها مع إشارة خاصة لنظام التأجير التمويلي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١، (٢٣٠ صحيفة من القطع العادي) - -
- ٣٢- القانون الواجب التطبيق على مشارطات إيجار السفن، بحث مقدم في الدورة العملية للتحكيم التجاري والبحري الدولي، مركز الدكتور عادل خير للقانون والتحكيم، فندق رمادا، الإسكندرية من ٣١/٨/٢٠٠٢ حتى ٢/٩/٢٠٠٢ (١٧ صحيفة من القطع الكبير)
- ٣٣- القانون الواجب التطبيق على شكل الزواج، الجزء الأول، دراسة فقهية قضائية متعمقة في القانون المصري في ضوء المادة ٢٠ مدني - القانون ١٠٣/١٩٧٦، ١/٢٠٠٠ مع ملحق شامل لجميع الأحكام القضائية المصرية محل الدراسة. منشأة المعارف بالإسكندرية (٥٥٥ صحيفة من القطع العادي) ٢٠٠٥.
- ٣٤- الجنسية العربية للمدعى عليه كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية، دراسة فقهية قضائية مقارنة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٣، (٤٠٨ صحيفة - قطع عادي)
- ٣٥- توطن المدعى عليه الأجنبي كضابط للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم العربية، دراسة فقهية قضائية مقارنة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٣، (٣٩٧ صحيفة من القطع العادي)

- ٣٦- أوليات التحكيم التجاري الدولي، دراسة مقارنة فى النظم القانونية اللاتينية والأنجلوسكسونية والعربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٤، (٢٣٠ صحيفة قطع عادي).
- ٣٧- ماهية العقد الدولي، دراسة فقهية قضائية مقارنة فى الأنظمة القانونية الأنجلوسكسونية - اللاتينية - العربية والاتفاقيات الدولية، (٣٢٠ صحيفة قطع عادي).
- ٣٨- معيار دولية التحكيم التجاري، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٦، (٧٢٥ صحيفة من القطع العادي).
- ٣٩- القانون الواجب التطبيق على شكل الزواج، الجزء الثاني، دراسة مقارنة فى الدولة التالية: ليبيا - الجزائر - سوريا - المغرب - العراق - الأردن - الكويت - الإمارات - اليمن - لبنان - السودان - فلسطين - إنجلترا - فرنسا، منشأة المعارف بالإسكندرية، (٧٢٠ صحيفة من القطع العادي).
- ٤٠- جدوى اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٥، (٧١٥ صحيفة من القطع العادي).
- ٤١- أهم مشكلات قانون الجنسية العربي، مشكلة دم الأم العربية - مشكلة قضاء الجنسية العربي، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٦ (٧١٥ صحيفة من القطع العادي).
- ٤٢- التنازع الانتقالي، فى تنازع القوانين، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة ثانية، ٢٠٠٦، (٢٢٧ صحيفة من القطع العادي).
- ٤٣- الشرط السالب للاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الوطنية، منشأة المعارف بالإسكندرية، طبعة ثانية، ٢٠٠٦، (٣٠٣ صحيفة من القطع العادي).
- ٤٤- جنسية الشركة، دراسة مقارنة، طبعة ثانية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٦ (٤٥٨ صحيفة من القطع العادي).
- ٤٥- جدوى اللجوء إلى التحكيم التجاري الدولي، منشأة المعارف بالإسكندرية، (٧١٥ صحيفة من القطع العادي) (طبعة ثانية).
- ٤٦- البنوك الإسلامية الدولية وعقودها مع إشارة خاصة لنظام التأجير التمويلي، دار الفكر الجامعي، (٢٣٠ صحيفة من القطع العادي) طبعة ثانية ٢٠٠٧.
- ٤٧- المدخل للقانون الدولي الخاص العربي، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، (٤٥٦ صحيفة من القطع العادي)، طبعة ثانية، ٢٠٠٧.

ثانياً: المؤلفات العامة

- ١- دروس في القانون القضائي الدولي، ١٩٨٨ - ١٩٨٩. (٢١٩ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٢- مذكرات في القانون القضائي الدولي، ١٩٩٠. (٢٧١ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٣- دروس في الجنسية ومركز الأجانب: ١٩٩٠
أ- الجزء الأول، الجنسية. (١٧٠ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
ب- الجزء الثاني، مركز الأجانب (٢٢٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٤- دروس في تنازع القوانين، ١٩٩٠ (٢٨٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٥- مبادئ القانون القضائي الخاص الدولي، ١٩٩٨-١٩٩٩ (٢٧٠ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٦- مبادئ مركز الأجانب، ١٩٩٨ - ١٩٩٩. (٢٨٠ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٧- النظرية العامة للقانون الدولي الخاص، ١٩٩٩ - طبعة أولى (١٣٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٨- مبادئ قانون الجنسية، ١٩٩٩ (٢٣٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٩- محاضرات في الموطن الدولي، ١٩٩٩-٢٠٠٠ (١٦٧ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ١٠- مبادئ تنازع القوانين، ١٩٩٩ (٤٣٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ١١- النظرية العامة للقانون الدولي الخاص، طنطا، طبعة ثانية، ٢٠٠٠ (١٣٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ١٢- النظرية العامة لتنازع القوانين، طبعة أولى، ٢٠٠١، مطبعة جامعة طنطا - طنطا. (٢٢٢ صحيفة من القطع العادي)
- ١٣- النظرية العامة للجنسية، طبعة أولى، مطبعة جامعة طنطا، ٢٠٠١ (٤٠٠ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ١٤- النظرية العامة للقانون الدولي الخاص، مطبعة جامعة طنطا، طبعة ثالثة ٢٠٠٢. (١٣٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.

- ١٥- النظرية العامة للجنسية، طنطا، طبعة ثانية، ٢٠٠٢. (٤٠٠ صحيفة من القطع العادي)
- ١٦- النظرية العامة لتنازع القوانين، طنطا، طبعة ثانية، ٢٠٠٢. (٢٢٢ صحيفة من القطع العادي)
- ١٧- محاضرات في القانون الدولي الخاص (الجنسية المصرية - الموطن الدولي - مركز الأجانب - الحلول الوضعية لتنازع القوانين - التنازع الانتقالي) مطبعة جامعة طنطا - الكتاب الجامعي ٢٠٠١ (٨٥٥ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ١٨- القانون القضائي الخاص الدولي - دراسة مقارنة في القانون المصري والعربي مع إشارة خاصة للتحكيم التجاري الدولي وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١. (٦١٠ صفحة من القطع العادي)
- ١٩- الجنسية المصرية، طبعة ثانية، مطبعة جامعة طنطا، (٢٠٠٢، ٢٢٢ صحيفة من القطع العادي) طنطا.
- ٢٠- مركز الأجانب، طبعة ثانية، طنطا، ٢٠٠٢ (٣٠٧ صحيفة من القطع العادي)
- ٢١- مبادئ القانون القضائي الخاص الدولي، طبعة ثانية، ٢٠٠٣، طنطا، (٢٣٥ صحيفة من القطع العادي).
- ٢٢- محاضرات في تشريعات الإعلام، الجزء الأول، المدخل لدراسة القانون وتشريعات الصحافة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، طنطا، (٣٢٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٣- النظرية العامة للقانون الدولي الخاص، طبعة رابعة، (١٣٠ صحيفة - قطع عادي) ٢٠٠٤ - مطبعة جامعة طنطا. طنطا.
- ٢٤- النظرية العامة للجنسية، طبعة ثالثة، (٤٠٠ صحيفة - قطع عادي) ٢٠٠٤ - مطبعة جامعة طنطا. طنطا.
- ٢٥- النظرية العامة لتنازع القوانين، طبعة ثالثة (٢٢٠ صحيفة - قطع عادي) - ٢٠٠٤، مطبعة جامعة طنطا. طنطا.
- ٢٦- الحلول الوضعية لتنازع القوانين، طبعة ثانية (٣١٠ صحيفة - قطع عادي) ٢٠٠٤ - مطبعة جامعة طنطا. طنطا.

- ٢٧- محاضرات في تشريعات الإعلام، طبعة ثانية، ٢٠٠٤ طنطا (٣٢٠ صحيفة من القطع العادي).
- ٢٨- محاضرات في تشريعات الإعلام، طبعة ثالثة، ٢٠٠٥، طنطا (٣٢٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٢٩- الجنسية المصرية، طبعة ثالثة، ٢٠٠٥، طنطا (١٥٧ صحيفة من القطع العادي)
- ٣٠- مركز الأجانب - طبعة ثالثة، ٢٠٠٥، طنطا (٩٥ صحيفة من القطع العادي)
- ٣١- مبادئ القانون القضائي الخاص الدولي، طبعة ثالثة، طنطا، ٢٠٠٥ (١٩٠ صحيفة من القطع العادي)
- ٣٢- القانون القضائي الخاص الدولي، طبعة ثانية، منشأة المعارف بالإسكندرية، ٢٠٠٦ (٦١٠ صحيفة من القطع الكبير)
- ٣٣- موجز النظرية العامة للقانون الدولي الخاص، ط. أولى، طنطا، ٢٠٠٦، (٦٨ صحيفة من القطع العادي)
- ٣٤- موجز تنازع القوانين، ط. ثانية، طنطا ٢٠٠٦ (٢٨٥ صحيفة من القطع العادي)
- ٣٥- الجنسية المصرية ، طبعة ثانية ، طنطا ٢٠٠٧ .
- ٣٦- مركز الأجانب، طبعة رابعة، طنطا ٢٠٠٧ (٩٥ صحيفة من القطع العادي)
- ٣٧- تنفيذ الأحكام الأجنبية، ط. أولى، طنطا ٢٠٠٧، (٣٣ صحيفة من القطع العادي)

Bibliotheca Alexandrina



1132782

50/ 2047